# الباب السادس
# قضايا اقتصادية

- الأزمة المالية العالمية المعاصرة والنظام الإسلامي البديل ..... أ. د. رفعت العوضي
- العملة الخليجية الموحدة.. احتمالات النجاح وتداعيات التطبيق ..... د. رجا البقمي
- مشكلة الغذاء وتأثيرها استراتيجيًّا على العالم الإسلامي ..... أ.عبد الحافظ الصاوي
- الثروة النفطية العراقية في السياسة الأمريكية ..... د. حسين الرشيد

# الأزمة المالية العالمية المعاصرة والنظام الإسلامي البديل

**أ. د. رفعت السيد العوضي**

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة الأزهر

## ملخص الدراسة

إن النظـام الرأسمالي هو نظام الأزمـة الاقتصادية. وإذا راجعنا على وجه التحديد تاريخ النظام الرأسمالي منذ عام ١٩٢٩م؛ حيث حدثت الأزمة الكبرى، وإلى اليوم حيث وقعت الأزمة التي يعيشـها العالم، فإن هذه المراجعة تكشف عن أن النظام الرأسمالي يولّد دائمًا أزمة، وهذا يبرر أن نطلق عليه أنه نظام الأزمة.

ولا يمكـن أن نقـول: إن الأزمـة المالية العالميـة المعاصرة وُلدت فجـأة في هذا العام ٢٠٠٨م، بـل القول الصحيح المؤسَّـس على فهم صحيح هو: أن هذه الأزمة في اتصال مباشـر مع الأزمات التي يعيشـها النظام الرأسمالي طوال تاريخه.

إن للأزمة أسـبابًا كثيرة ومتداخلة ومعقدة، والتشـابك فيها واضح وكبير، حتى إنه في أحيان كثيرة يصعب التمييـز بين السـبب والنتيجة، وبـين المؤثر والمتأثر، ولعل من أهم أسـبابها الخلل في أداء مؤسسـات التمويل في الولايات المتحدة الأمريكية، والفساد الذي انتشر في المؤسسات الاقتصادية في الولايات المتحدة، بجانب (الشلل) الـذي أصـاب مجموعة البنـوك التي تقوم بوظيفة البنك المركـزي. ومع أن الركود أصبح نتيجـةً للأزمة المالية ولكن يمكن القول: إن الركود نفسه كان من أسباب الأزمة المالية.

ورغم أن أسـباب الأزمة على صلة مباشـرة بالواقع الأمريكي، لكن الأزمة انتشـرت في العالم كله؛ نتيجة التشابك المخيف بين اقتصادات دول العالم الذي أقامته العولمة الرأسمالية والمنظمات الاقتصادية الدولية.

وإذا انتقلنـا إلى تقويـم فعالية آراء المدارس الاقتصادية في تكوين التراكم الرأسمالي، وبحثنا في مدى فعالية نظام الفائدة؛ فإن ما يشوبهما من مشكلات سيقودنا إلى طرح النظام الإسلامي كبديل فاعل للنظام الرأسمالي الذي تسبب في الأزمة.

وعندما ننتقل إلى الحديث عن الإسـلام؛ فإنه يجب أن ندخل إلى ذلك من المدخل الصحيح؛ وهو أن الإسـلام لا يقدم علاجًا للأزمة، بل إن الإسلام يقدم نظامًا بديلاً؛ بحيث إن هذا النظام لا يولّد الأزمة.

ومن ذلك أن الإسـلام يقدم المشـاركة كنظام بديل لنظام الفائدة -الذي كان أحد الأسباب الرئيسة للأزمة المالية-؛ حيث اشتراط المشاركة في المعاملات الإسلامية، وهو الاشتراط الذي يستلزم توجيه رأس المال النقدي إلى النشـاط الإنتاجي الحقيقي، هذا الاشتراط يسـتهدف الإنتاج، والإنتاج بدوره هو أحد الأدوات التي تُستخدم لتحقيق تقدم الاقتصاد، وكذا استقراره.

# الأزمة المالية العالمية المعاصرة والنظام الإسلامي البديل

**أ. د. رفعت السيد العوضي**

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة الأزهر

**تمهيد:**

هذا البحث دراسة في الأزمة الاقتصادية التي تجتاح العالم الآن، ويطلقون عليها اسم الأزمة المالية. وفي رأيي أن هذه الأزمة لها تكييفان، وبعبارة أخرى يجب التعامل معها من مدخلين؛ المدخل الأول أنها أزمة مالية، والمدخل الثاني أنها أزمة نظام اقتصادي، وأعني به نظام الرأسمالية الذي يطبّق منذ عام ١٩٨٩م باسم العولمة.

هذا البحث يقتصر على تناول الأزمة من حيث كونها أزمة مالية. ولكن لأهمية التعامل مع الأزمة على أنها أزمة نظام اقتصادي، وهو النظام الرأسمالي – لأهمية ذلك التكييف للأزمة أشير إليه في هذا التمهيد – مجرد إشارة – وذلك للتعريف به.

الارتباط بالاقتصاد الإسلامي أرشد منذ اللحظة الأولى إلى أنها أزمة نظام اقتصادي؛ أي أزمة في النظام الاقتصادي الذي يشتمل في مكوناته على نظام التمويل الذي انطلقت منه الشرارة الأولى للأزمة.

مع تداعيات الأزمة تأكدت رؤى المشتغلين بالاقتصاد الإسلامي من أن الأزمة هي أزمة نظام اقتصادي، ومن الأحداث التي أكدت ذلك حديث ساركوزي رئيس فرنسا عن أن العالم يحتاج إلى رأسمالية رحيمة، وهذه الكلمة (رحيمة) حبلى بكل مساوئ الرأسمالية، والوصول إليها يعني تغييرًا جوهريًّا في الرأسمالية.

وأيضًا من الأحداث التي أكدت أنها أزمة تصريح بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من أنه لا يجوز أن نجعل الأزمة سببًا في سحب الثقة من نظام الحرية الاقتصادية، وهذا الحديث تناقلته وكالات الأنباء مرات كثيرة، ويعني كلام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك ربطًا بين الأزمة وكفاءة النظام الرأسمالي[1].

مما يؤكد أن الأزمة هي أزمة نظام اقتصادي بعضُ الإجراءات التي اتُّخِذَت في العالم الغربي لمواجهة الأزمة، من ذلك تأميم بنوك، وضمان الودائع بالبنوك.

أيضًا مما يؤكد أنها أزمة نظام اقتصادي إعادة الاهتمام ببعض الكتابات التي ظهرت سابقًا عن مساوئ نظام الحرية الاقتصادية، ومن ذلك كتابات المفكر الأمريكي ناعوم تشومسكي، ومن آرائه أن سياسة الجشع والعدوان المتأصلتين في المجتمع الأمريكي من أسبابها نظام الحرية.

(١) انظر: فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة.

ختامًا لهذا التمهيد يمكن القول: إن النظام الرأسمالي هو نظام الأزمة الاقتصادية. وإذا راجعنا على وجه التحديد تاريخ النظام الرأسمالي منذ عام ١٩٢٩م؛ حيث حدثت الأزمة الكبرى وإلى اليوم حيث وقعت الأزمة التي يعيشها العالم، فإنه هذه المراجعة تكشف عن أن النظام الرأسمالي يولد دائمًا أزمة، وهذا يبرر أن نطلق عليه أنه نظام الأزمة.

على نحو ما سبق إليه الإشارة؛ فإنني أقتصر في بحث هذه الأزمة على أنها أزمة مالية، وليس الهدف من هذا البحث هو مجرد التعريف بهذه الأزمة، وإنما التعريف بالنظام الإسلامي الذي إذا طُبّق لا ينتج أزمة، ولذلك سوف يتضمن البحث تعريفًا بهذا النظام البديل. ومن البداية أرى أن يكون واضحًا أنني لا أقدم علاجًا إسلاميًّا للأزمة في إطار النظام الرأسمالي، وإنما أقدم نظامًا إسلاميًّا بديلاً.

**بناء على ما سبق فإن الخطة المقترحة للبحث ستكون على النحو الآتي:**

**القسم الأول: الأزمة المالية العالمية المعاصرة**

أولاً: في أسبابها وتداعياتها.

ثانيًا: في تكييف الأزمة.. أزمة نظام تمويل.

ثالثًا: في علاج الأزمة (المالية) في إطار الفكر المعاصر.

رابعًا: آلية التراكم الرأسمالي.. رؤية تحليلية انتقادية.

خامسًا: مناقشة حول صلاحية نظام الفائدة.

سادسًا: علاقة الادخار – الدخل.

سابعًا: نظريات ادخار المنشأة.

**القسم الثاني: البديل الإسلامي في إطار علاج الأزمة المالية العالمية المعاصر:**

أولاً: التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الإسلامي.

ثانيًا: مقابلة بين نظرية التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الإسلامي وفي الاقتصاد الوضعي.

ثالثًا: المشاركة.. النظام البديل لنظام الفائدة.

## القسم الأول

## الأزمة المالية العالمية المعاصرة

**تمهيد:**

أحاول في هذا القسم مناقشة عناصر في الأزمة المالية العالمية المعاصرة. والمتتبع للكتابات عن هذه الأزمة يجد أنها تتناول عناصر كثيرة، ولكني سوف أقتصر على دراسة عناصر في هذه الأزمة بالقدر الذي يعطي تعريفًا بها: أسبابًا وتداعيات واقتراحات للعلاج، كما سأحاول التعريف بأدبيات اقتصادية تتعلق بهذا الموضوع.

**أولاً: في أسباب الأزمة وتداعياتها:**

الأزمة التي يعيشها العالم، والتي اصطُلح على تسميتها باسم الأزمة المالية العالمية المعاصرة، لم تولد فجأة؛ بحيث يقال: إنها وُلدت في هذا اليوم أو هذه اللحظة وهكذا. هذه الأزمة وأمثالها لا يتلاءم معها مثل هذا التكييف البسيط؛ ذلك أن الأمور في هذه الأزمات تكون معقدة بل شديدة التعقيد؛ حيث تتداخل فيها أمور اقتصادية مع أمور سياسية مع أمور عسكرية. (الإنفاق على الحروب التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية على العالم الإسلامي)، بل تذهب بعض التحليلات للأزمة إلى دخول أمور تتعلق بالعِرْق أو الجنس والحضارة الغربية المسيطرة الآن في مقابل حضارات أخرى يمكن أن تصبح لها السيطرة.

ترتيبًا على ما سبق؛ فإنه لا يقبل القول بأن الأزمة المالية العالمية المعاصرة وُلدت فجأة في هذا العام ٢٠٠٨م، بل القول الصحيح المؤسَّس على فهم صحيح هو أن هذه الأزمة في اتصال مباشر مع الأزمات التي يعيشها النظام الرأسمالي طوال تاريخه[٢]، وخاصة منذ العقد الرابع من القرن العشرين، وعلى وجه التحديد أزمة عام ١٩٨٧م. والمهتمون بالإحصاء الرقمي يصلون بعدد أزمات الرأسمالية في النصف قرن الأخير إلى أكثر من مائة أزمة، وسواء كان عدد الأزمات أكثر من هذا الرقم أو

(٢) يمكن القول: إن أول أزمة كُتب عنها في تاريخ النظام الرأسمالي كانت في عام ١٨١٢م.

أقل منه؛ فإن الأمر يعني أن النظام الرأسمالي هو نظام الأزمة. بل إن الأمر يصل إلى أبعد من هذا؛ فإذا كان أي أمر ترسم له صورة وتحدد له هوية في عقول الناس بل في عواطفهم؛ فإن صورة النظام الرأسمالي وهويته في عقول الناس وعواطفهم أنه نظام الأزمة واقتصاد الأزمة.

يصح القول: إن عام ٢٠٠٨م منذ بدايته كان حاملاً بالأزمة، وما دام الأمر كذلك فإنه كان على العالم أن ينتظر لحظة ميلاد هذا المولود الأزمة. يعني ذلك أن ادعاء الفجاءة في ميلاد الأزمة أو ظهورها ليس صحيحًا؛ حيث تنقضه أحداث كثيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي غيرها. مثل هذه الأمور الأزمة، بتعقيداتها الشديدة تغذيها وتعمل عليها أمور كثيرة، ولذلك فإنها تتشكل عبر مساحة زمنية وكذلك مساحة مكانية. استصحابًا للنظام الرأسمالي أنه نظام الأزمة واستدعاء للأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكذا الدينية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ استدعاء واستصحابًا لذلك ولغيره انفجرت الأزمة مع بدايات الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م، وقد ولدت في مؤسسة التمويل العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، والقول الصحيح أو الفهم الصحيح أنها كان من الممكن أن تولد في أي نشاط آخر، أو أي مؤسسة اقتصادية أخرى.

**في أسباب الأزمة:**

التعرف الصحيح على أسباب هذه الأزمة يجب أن ينطلق من الظاهرة العنكبوتية، يعني ذلك أن للأزمة أسبابًا كثيرة ومتداخلة ومعقدة، وأن التشابك فيها واضح وكبير، وأنه في أحيان كثيرة يصعب التمييز بين السبب والنتيجة، وبين المؤثر والمتأثر. انطلاقًا من فهم الأزمة على هذا النحو؛ فإنه يمكن ذكر الأسباب التالية كمجموعات سببية:

- الخلل في أداء مؤسسات التمويل في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى وجه الخصوص في مجال التمويل العقاري (حيث انطلقت الشرارة الأولى)، وكان الخلل في هذا المجال خطيرًا. ويدخل في مؤسسات التمويل: البنوك وشركات التأمين وأسواق الأوراق المالية. ومن صور الخلل إفراط البنوك في الإقراض بنظام الفائدة، واستخدام المشتقات في أسواق الأوراق المالية.

من مظاهر الخلل في مؤسسات التمويل وفي غيرها من المؤسسات الاقتصادية ما قاله المسئولون في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم من أصحاب الرأي عن الفساد الذي انتشر في المؤسسات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة فيا يتعلق بالتقويم المالي للشركات واعتماد حساباتها. وهذا الأمر على وجه خاص مُثَار بحدة منذ فترة في العالم الغربي على وجه العموم، وفي الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وبسبب هذا الفساد ظهرت فكرة الحوكمة.

**التعرف الصحيح على أسباب هذه الأزمة يجب أن ينطلق من الظاهرة العنكبوتية، يعني ذلك أن للأزمة أسبابًا كثيرة ومتداخلة ومعقدة، وأن التشابك فيها واضح وكبير، وأنه في أحيان كثيرة يصعب التمييز بين السبب والنتيجة، وبين المؤثر والمتأثر.**

من مظاهر الخلل في مؤسسات التمويل ما قاله الخبراء في الولايات المتحدة الأمريكية عن (الشلل) الذي أصاب مجموعة البنوك التي تقوم بوظيفة البنك المركزي. ومما عُرف أنه لمدة ست سنوات (على الأقل) لم تقم هذه البنوك بالوظيفة الرئيسة التي تقوم بها البنوك المركزية في العالم كله، وهي وظيفة الإشراف على البنوك؛ لأنه من المعروف أن البنك المركزي وراء هذا (الشلل) تفعيلاً لسياستهم في نظام الحرية الاقتصادية.

الركود أصبح نتيجة للأزمة المالية، ولكن الركود نفسه كان من أسباب الأزمة المالية، ذلك أنه قبل انفجار هذه الأزمة كان هناك حديث في الولايات المتحدة الأمريكية عن حالة ركود يمر بها الاقتصاد، ومن الأسباب التي ذُكرت لهذا الركود: الإنفاق الحربي الضخم الذي أنفقته الولايات المتحدة الأمريكية على الحروب التي شنّها المحافظون الجدد، وينبغي أن تقال هنا كلمة: إن هذه الحروب يشنها المحافظون الجدد على العالم الإسلامي.

من الممكن القول: إن الأسباب السابقة للأزمة لها صلة مباشرة بالواقع الأمريكي، ولكن انتشار الأزمة في العالم كله يرجع إلى التشابك المخيف بين اقتصاديات دول العالم الذي أقامته العولمة الرأسمالية والمنظمات الاقتصادية الدولية، ويتضح هذا التشابك على نحو خاص في البنوك وشركات التأمين وأسواق الأوراق المالية.

صراع الحضارات، ويتمثل في الفلسفة التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة منذ عام ١٩٨٩م، حيث انهارت الاشتراكية نظامًا وإمبراطورية، وانفردت العولمة الرأسمالية بالعالم، وهذا الأمر فيه تفصيلات، ولكن ما أذكره هنا هو أن كلا من العالم الغربي على وجه العموم، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، قد اتخذا إجراءات عملية لتطبيق الفلسفة التي تبنتها، وهي فلسفة صراع الحضارات، ومن صور تطبيق هذه الفلسفة الحرب العسكرية المباشرة ضد العالم الإسلامي والحرب الاقتصادية ضد الصين وروسيا والعالم الإسلامي أيضًا.

**ثانيًا: في تكييف الأزمة.. أزمة نظام تمويل:**

فَهْم هذه الأزمة ينبغي أن يتأسس على تكييف صحيح لها، وسوف أبدأ هذا التكييف بأول تكييف أُعطي لها، وهي أنها أزمة مالية أصيبت بها مؤسسات التمويل في الولايات المتحدة الأمريكية، وانطلقت منها إلى العالم كله، وهذا التكييف هو الذي سنناقشه في هذا البحث.

تأسيسًا على ما سبق ذكره عن أسباب الأزمة وتداعياتها يمكن تكييف الأزمة على أنها أزمة نظام تمويل على النحو الآتي:

جاءت نقطة بداية الأزمة مع إعلان بعض المؤسسات المالية الأمريكية إفلاسها، أي عدم قدرتها على توفير السيولة اللازمة لسداد التزاماتها؛ لما تكبدته من خسائر مالية كبيرة نتيجة توسعها الكبير في توظيف أموالها في مجال الرهن العقاري بدون ضمانات كافية، وبالرغم من المحاولات التي قُدمت لعلاج هذه المشكلة إلا إن آثارها استمرت تتداعى وتتفاقم... وانتقلت المشكلة إلى مؤسسات أخرى مما عرَّض السوق لهزات كبيرة ارتفاعًا وانخفاضًا، أو ما يُعرَف بظاهرة الفقاعة.

أسهم أيضًا في ذلك الممارسات المالية غير السليمة والتطبيقات المالية المستحدثة التي أدت إلى تفاقم المشكلة؛ حيث حولت المؤسسات المالية قروضها إلى سندات طرحتها في أسواق المال، الأمر الذي ترتب عليه أن أصبحت قيمة الأصول تقل كثيرًا عن حجم الديون. وضاعف من ذلك أنه مع التوسع في عرض الكثير من العقارات لتسييلها انخفضت قيمتها السوقية كثيرًا جدًّا عن قيمة ما عليها من مديونية، وهذا الأمر أدى إلى إفلاس بعض المؤسسات المالية؛ نتيجة تعثرها في سداد التزاماتها لجهات تمويل أخرى (بنوك أو شركات)، الأمر الذي أثّر في قدرتها المالية هي الأخرى، وهكذا... وبالتتابع ينهار البنيان المالي بكامله، وقد أدت المضاربة في الأسواق المالية إلى تكريس المشكلة وتفاقمها وسرعة انتشارها، وخاصة المضاربات قصيرة الأجل التي تحركها دوافع المقامرة طمعًا أو جشعًا.

الاعتماد الكلي على نظام الفائدة كآلية جوهرية لإدارة النظام المصرفي، وما رتّبه ذلك من اضطرابات متعددة في النظام المصرفي. وبالجملة فقد حدث انحراف كامل بعمليات الائتمان عن القيام بدورها الجوهري (تنمية عمليات الإنتاج والاستثمار). وقد ترتب على سيطرة نظام الفائدة كآلية أساسية لإدارة النظام المصرفي أن أغرقت البنوك في تمويل عمليات بعيدة عن مجال الإنتاج والاستثمار.

ضعف الضمانات المقدمة مقابل عمليات الائتمان الممنوحة، مما ترتب على ذلك تزايد مبالغ الديون المعدومة.

ضعف عمليات الرقابة على عمليات الائتمان الممنوحة، سواء كان ذلك من ناحية الكمية أو الكيفية.

ضعف ممارسة البنك المركزي لدوره في رقابة البنوك، فضلاً عن ضعف استخدام الأدوات الفنية المتاحة

للبنوك المركزية، وعدم تفعيلها على النحو الكافي مثل عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم والاحتياطي.

تركيز منح الائتمان بشكل واضح في مجالات محدودة (مجال التمويل العقاري) وبالتالي ترتب على اضطراب هذا القطاع اضطراب الاقتصاد كله، مما يعكس التأثير المتبادل بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية.

### ثالثًا: في علاج الأزمة (المالية) في إطار الفكر المعاصر:

بناء على تكييف الأزمة بأنها أزمة مالية؛ فإن العلاجات التي اقتُرحت لمواجهتها تبنت السياسات التالية:

- ضرورة تفعيل الرقابة على عمليات الائتمان، سواء كان ذلك من الناحية الكمية أو الكيفية.

- ضرورة تفعيل دور البنك المركزي كبنك للبنوك، فضلاً عن قيامه بوظيفته كمستشار مالي للحكومة.

- ينبغي تفعيل مجال عمل الأدوات الفنية المتاحة للبنك المركزي على نحو يلائم مستوى المشكلة المثارة، مثل استخدام السوق المفتوحة وسياسات سعر الخصم والاحتياطي.

- ضرورة قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالوظائف الممنوحة لهما في مثل هذه الأزمة.

### رابعًا: آلية التراكم الرأسمالي (رؤية تحليلية انتقادية)

يتأسس اقتصاد الكلاسيك على أن مفتاح فهم الآلية الاقتصادية يكمن في توزيع الدخل وفي التراكم الرأسمالي، ويمكن اعتبار مصطلح التراكم مرادفًا لمصطلح الادخار. أما في المدرسة الماركسية فإن الاهتمام بالتراكم يأخذ درجة أعمق؛ إذ كارل ماركس وصل بالرأسمالية إلى مرحلة الأزمة بآلية التراكم الرأسمالي. فيما يتعلق بالكلاسيك الجدد الذين انتقلوا بالاقتصاد من التحليل الكلي إلى التحليل الجزئي؛ فإن الاهتمام المباشر بالتراكم الرأسمالي كان غائبًا، ولكن مع الاقتصاديين الذين يُطلق عليهم جدد الكلاسيك الجدد عاد الاقتصاد إلى الاهتمام بالتراكم الرأسمالي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية[٣].

**السياسات التي تبنتها العلاجات المقترحة لمواجهة الأزمة المالية**

(٣) نموذج هارود – دوما – (١٩٤٦م) من أدلة عودة الاهتمام إلى التراكم الرأسمالي.

تتفاوت المدارس الاقتصادية من حيث الآلية التي يتحدد بها التراكم الرأسمالي. عند المدرسة الكلاسيكية يوزع الدخل على الربع والأجور والأرباح؛ حيث يتحدد الربع على أساس قاعدة الإنتاج الحدي، والباقي يكون لكل من الأجور والأرباح، ولافتراضات افترضها الكلاسيك فإن الأرباح تتوقف على مدفوعات الأجور، وافتراض الكلاسيك أن الأجور سوف تثبت عند مستوى الكفاف.

أقترح أن نتوقف مع المدرسة الكلاسيكية لنمسك هنا أمرين: أحدهما فكرة، والثاني قضية. الفكرة هي أن الكلاسيك يربطون الأرباح بالدخل، وعندهم الأرباح هي دخل لصاحب رأس المال والمنظم؛ حيث تعامل الفكر الكلاسيكي معهما على أنهما عامل واحد من عوامل الإنتاج. هذه الفكرة أرى من المفيد إبرازها، والتأكيد عليها؛ لأنها تعطي دليلاً على أن الاقتصاد مع رواده الأوائل في العالم الغربي ربط حصة رأس المال أو العائد على رأس المال بتوزيع الدخل، هذه هي الفكرة، أما القضية فهي أن الكلاسيك وهم مع النظام الرأسمالي ومن رواده الأوائل المؤسسين له، وبسبب ذلك فإن فكرهم عبّر عن مصالحهم أو انتمائهم المذهبي، ولذلك فإنهم يرون أن هناك تناقضًا وتعارضًا بين الأجور التي هي دخل العمل، والأرباح التي هي دخل كل من رأس المال والتنظيم، ولذلك افترضوا -محاباة لانتمائهم المذهبي- أن الأجور سوف تثبت عند مستوى الكفاف.

ماركس -مؤسس المدرسة الماركسية- وظّف لصالح مذهبه فكر الكلاسيك الذين ينتمون إلى النظام الرأسمالي، وجاء توظيفه على أساس أن التراكم الرأسمالي كله الذي تحصل عليه الطبقة الرأسمالية هو في حقيقة الأمر مقتطع من الدخل المستحق للطبقة العاملة.

مع الكلاسيك الجدد دخل الاقتصاد إلى مسارات جديدة، والعامل المشترك أو المؤسس لهذه المسارات أنهم يعتبرون التحليل الجزئي وليس التحليل الكلي، ومن هذه المسارات أنهم يتكلمون عن الادخار وليس التراكم الرأسمالي، ومن أدبياتهم الاقتصادية في هذا السياق:

الادخار من عمل الأفراد.
وأنه اختياري.

وأن بواعثه ثلاثة: الاستهلاك في المستقبل، والاحتياط للطوارئ، والحصول على دخل.

كانت لنا وقفة مع المدرسة الكلاسيكية، ولنا وقفة مع مدرسة الكلاسيك الجدد؛ الكلاسيك الجدد هم الذين ربطوا الادخار وكذا الاستثمار بمعدل الفائدة، وقولبوه في قالب التحليل الجزئي الذي يعتبر الفرد هو وحدة التحليل، وهذا أمر له أهمية في فهم الأزمة المالية العالمية المعاصرة، بل في فهم غيرها من أزمات النظام الرأسمالي.

**الكلاسيك الجدد هم الذين ربطوا الادخار وكذا الاستثمار بمعدل الفائدة، وقولبوه في قالب التحليل الجزئي الذي يعتبر الفرد هو وحدة التحليل.**

بعد الكلاسيك الجدد جرت مياه كثيرة في علم الاقتصاد، وفي عالمه لها تفصيلاتها الكثيرة.

### خامسًا: مناقشة حول صلاحية نظام الفائدة

عند الكلاسيك الجدد التراكم في نظريتهم يتأسس على أن الادخار دالة متزايدة في معدل الفائدة. وهنا نتساءل عن مدى صلاحية معدل الفائدة ليعمل أو ليقود التراكم الرأسمالي، دراسة معدل الفائدة هي دراسة في السوق النقدي. وهذا يعني أن دراسة الصلاحية التطبيقية لمعدل الفائدة حتى يقود التراكم الرأسمالي لا بد لها من دراسة هذا السوق.

في دراسة السوق النقدي، فإنه يميز بين نوعين من الأسواق: السوق النقدي المنظم، والسوق النقدي غير المنظم. وللتعرف على كل من هذين السوقين وكذلك

للتمييز بينهما؛ فإن الاقتصاديين يستخدمون المؤشرين التاليين:

أ- علاقة النقود المودعة إلى العرض النقدي.

ب- علاقة حقوق النظام البنكي: (قروض وسلف وكمبيالات) على القطاع الخاص إلى الدخل القومي.

وتسمى العلاقة الأولى بنهج السيولة. أما العلاقة الثانية فتسمى بنهج المبالغ القابلة للإقراض.

دون الدخول في تفصيلات معروفة؛ فإن هناك دراسات اقتصادية ترى أن فاعلية معدل الفائدة لقيادة عملية التراكم الرأسمالي يجب أن يوضع في ضوء أنه لا يمكن الاعتماد على معدل الفائدة لعمل التراكم الرأسمالي[٤].

بالنسبة للبلاد النامية على وجه الخصوص؛ فإن هيكل معدل الفائدة يكون مرتبطًا مع الموجود في البلاد المتقدمة، وهذا الربط مسبب عن السيطرة المصرفية للبلاد المتقدمة التي تضع نماذج التطبيقات المصرفية في البلاد النامية. فكيف يمكن قيادة الادخارات في البلاد النامية بمثل هذه النماذج.

إذا كانت دراسة السوق النقدي المنظم تكشف عن خصائص ملازمة لهذا السوق؛ بحيث إن هذه الخصائص تعوق الفاعلية المتصورة نظريًّا لمعدل الفائدة؛ فإنه من المعروف أن السوق النقدي غير المنظم يسيطر على جزء كبير من نشاط الاقتراض في البلاد النامية. إن دراسة هذا السوق الأخير أيضًا تكشف عن مجموعة أخرى من الخصائص تعمل ضد الفاعلية المتصورة لمعدل الفائدة.

**من هذه الخصائص:**

السوق النقدي غير المنظم يسود في مجالات معينة، والأشخاص الذين يعملون في هذا السوق هم أفراد طبيعيون، وليسوا أشخاصًا معنويين، مثل البنوك. وهذه الخاصية كما كشفت دراسة صندوق النقد الدولي السابق الإشارة إليها تجعل (العلاقة بين المقرضين والمقترضين لا تكون علاقة دائنين بمدينين فحسب، وإنما تكشف أيضًا عن هيكل اقتصادي واجتماعي معين هو جزء من حياة القرية)[٥].

ب- تحليل هذا السوق غير المنظم يكشف كذلك عن خاصية أخرى، وهي أن جانب العرض هو المسيطر في هذا السوق، وذلك لسببين:

أ- الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الذي يربط المقرضين.

ندرة رءوس الأموال. وكنتيجة لسيطرة المقرضين، فإن معدل الفائدة في هذا السوق يكون أعلى عن المعدل الموجود في السوق المنظم، ومثل هذه الزيادة لا تكون في معظمها انعكاسًا لمتغيرات حقيقية في السوق النقدي.

ب- المقارنة بين السوق المنظم والسوق غير المنظم تكشف عن خاصية ثالثة وهي أن السوق الأخير بطبيعته أقل تجانس عن السوق الأول.

**استنتاج**

في ضوء ما قدمناه من خصائص عن السوق النقدي، سواء المنظم أو غير المنظم، في البلاد النامية يمكن استنتاج الآتي:

إن معدل الفائدة الذي يوجد في البلاد النامية يجب أن يُنظر إليه على أنه يملك طبيعة خاصة عن مثيله الموجود في البلاد المتقدمة، فالأخير قد يملك بعض خصائص (السعر) أو كثيرًا منها. فإذا قبلنا مقولة: صلاحية معدل الفائدة يزيد التراكم في البلاد المتقدمة، ويؤدي إلى تساوي الادخارات مع الاستثمار؛ فإن مثل هذه المقولة يجب أن تُراجع في البلاد النامية؛ حيث إن معدل الفائدة في هذه البلاد لا يملك فاعلية مشابهة لفاعليته في البلاد المتقدمة. ومثل هذه المراجعة لهذا النوع من التحليل تتأكد لسببين هما:

(4) Tun Wai ,M" .interest Rates In the Organisation money markets of Underdeveloped Countries 'International monetary Fund ,Staff paper ,Vol .7/1956 4 ,.P.240 .

(5) Tun Wai, M. "Les Taux d'Interet dans les Pays Peu Developers en Dehors des Narches monetaires. Banque Internationale pour la Reconstruction et le Developpement, Paris, 1963 P.3.

أن معدل الفائدة في البلاد النامية الذي يتكون في السوق النقدي المنظم لا يعكس متغيرات اقتصادية داخلية وحدها؛ ذلك أنه يكون محكومًا بالسيطرة المصرفية للبلاد المتقدمة.

أ- معدل الفائدة في السوق النقدي غير المنظم لا يعكس متغيرات اقتصادية فقط، وإنما يتأثر أو يعكس متغيرات اجتماعية، وهذا بسبب الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية التي تربط المقرضين بالمقترضين.

نتيجة ثانية، وهي أنه بالإحالة إلى نظرية الكلاسيك الجدد؛ فإنه إذا قبلنا فكرة أن التراكم الرأسمالي في البلاد المتقدمة الذي يعتمد على معدل الفائدة هو قرار اختياري وغير مُقَاد؛ وذلك بسبب أنه يقال: إن معدل الفائدة يملك خصائص (السعر) بما يعكسه من تفاعل قوى العرض والطلب؛ فإن مثل هذا التحليل لا يملك صلاحية تطبيقية لإيجاد أو لقيادة عملية التراكم في البلاد النامية؛ حيث إن معدل الفائدة في هذه البلاد لا يملك خصائص (السعر) بما يعكسه من تفاعل قوى العرض والطلب، وكنتيجة فإن التراكم الرأسمالي ينبغي أن يكون مقادًا بواسطة الدولة، أو بواسطة قوى اقتصادية أو غير اقتصادية أخرى غير معدل الفائدة.

إذا كنا ننتقد الاعتماد على معدل الفائدة ليقود التراكم الرأسمالي في البلاد النامية؛ لكونه لا يملك خصائص (السعر)، فهل يمكن أن نقول: إن هذا المعدل يُقَدَّر أن يقود عملية التراكم الرأسمالي في البلاد المتقدمة؛ وحيث يقال هناك: إنه يملك خصائص السعر؟ لقد تعرض Keynes للإجابة على هذا السؤال. ولقد (هز) التحليل الكينزي تحليل الكلاسيك الجدد، ذلك أنه اقترح إدخال علاقة الادخار –الدخل بدلاً من الادخار– ضمن معدل الفائدة، وهذا الاقتراح الكينزي هو موضوع الفقرة التالية.

### سادسًا: علاقة الادخار – الدخل

انتقد Keynes النظرية الكلاسيكية[٦] بسبب إهمالها علاقة الادخار – الدخل. وبنص عبارته فإنه: «عندما نجيء إلى الميل للاستهلاك، وملازمة الميل للادخار؛ فإننا نكون قريبين جدًّا من الاختلاف في الرأس مع الكلاسيك؛ إذ إن الاقتصاديين الكلاسيك يصرون أكثر منا على الدور المؤدَّى بواسطة معدل الفائدة في تقلبات الميل للادخار. لكن بدون شك، فإنه لا يؤمل أن ننكر أن مستوى الدخل يملك أيضًا تأثيرًا معتبرًا على الادخار.

ومن جانب آخر فإنه لا يتوقع أن ننكر أن معدل الفائدة يُقَدَّر أن يملك تأثيرًا ربما مختلفًا من وجه آخر عن هذا الذي يفكرون فيه على الادخار في إطار دخل معطًى»[٧]، ولقد وجد هذا النقد صداه عند كثير من الاقتصاديين حتى ممن يعدون من جدد الكلاسيك الجدد.

ومع الاهتمام بالتنمية زاد الاهتمام أكثر بهذه العلاقة؛ ذلك أن كثيرًا من الاقتصاديين يعتقدون أن المشكلة الرئيسة أمام التنمية الاقتصادية في البلاد النامية تتمثل في نقص المدخرات؛ أي أن مشكلة التنمية تقع في جانب العرض. وإن كنا لا نشاركهم هذا الرأي، إلا إن هذا لا يعني أننا نقلل من أهمية التراكم الرأسمالي لعمل التنمية الاقتصادية. لقد تعددت الدراسات التي بحثت علاقة الادخار – الدخل في البلاد النامية. ومن الدراسات الجيدة في هذا الصدد التي نشرتها جامعة Harvard عن أمريكا اللاتينية. ومن أهم النتائج التي انتهت إليها هذه الدارسة[٨].

---

(٦) في هذا الصدد، فإنه من المعروف أن Keynes لم يفرق بين الكلاسيك وبين الكلاسيك الجدد.

(7) Keynes ,J.M' ,.theorie Generale de l'Emploi ,de l'Interet ,et de la Monnaie ,Traduction de Kean de la fargentaye ,Petite Bibliotheque Payot ,Paris ,1968 ,P.189 .

(8) Landau ,Lewis" ,Savings Function For Latin American." Studies in Development Planning "Harvard Economic Studies ,1967 ,P.303 .

- عند مستوى مخفض جدًّا للدخل، فإن الادخار الإجمالي يكون عند مستوى صفر.

- وعندما يرتفع الدخل إلى ما فوق المستوى الكفافي؛ فإن الادخار الإجمالي يرتفع بمعدل متزايد، طالما أن عملية التنمية تتقدم. وقد سجل عن هذه المرحلة أن معدل نمو الادخار يكون فوق معدل نمو الدخل.

- مع مراحل أخرى في التقدم الاقتصادي، فإن معدل الادخار يبدأ في التناقص. وهذا التناقص يمكن أن يوضح بنضج القطاع الرأسمالي، ولخصائص أخرى ترتبط بالمتغيرات في المجتمع المتقدم. والنقص في معدل نمو الادخار يستمر حتى المرحلة التي عندها يتوقف معدل الادخار عن النمو.

- فيما وراء هذه المرحلة من مراحل النمو؛ فإن مستوى دخل الفرد لن يصبح محددًا مهمًّا لمعدل الادخار. أي يقل الارتباط بين دخل الفرد ومعدل الادخار.

إجمالي هذه النتائج يعني أن علاقة معدل الادخار والدخل الحقيقي ليست خطية.

إن نتائج هذه الدراسة التطبيقية تثير من وجهة نظرنا مجموعة من الملاحظات:

- أنها تؤكد علاقة الادخار – الدخل. وهي العلاقة التي ضمّنها Keynes نظريته، وانتقد بسببها النظرية الكلاسيكية التي تعتمد وتعتبر معدل الفائدة.

- هذه النتائج تتضمن فكرة على جانب كبير من الأهمية، وقد تكون على جانب كبير من الخطورة الاجتماعية والاقتصادية، هذه الفكرة هي أن عدم تساوي أكبر في توزيع الدخل يحابي معدل ادخار أعلى في المراحل الأولى للنمو. ولقد تعلق كثير من الاقتصاديين بهذه الفكرة[٩].

واستطرادًا فإننا نعتقد أن النتائج التوزيعية التدميرية للدخل التي سجلتها الدراسات التطبيقية عن البلاد النامية لا يمكن فصلها عن هذه الفكرة التي تربط معدل ادخار أعلى بمعدل أكبر من سوء توزيع الدخل.

النتيجة الأهم في إطار دراستنا هي أنه ثبت قطع الصلة بين الادخار ومعدل الفائدة، أي قطع الصلة بين التراكم الرأسمالي ومعدل الفائدة، ويعني هذا أنه ليس لمعدل الفائدة فاعلية في تحريك الادخارات على النحو الذي يقال.

**ثبت قطع الصلة بين الادخار ومعدل الفائدة، أي قطع الصلة بين التراكم الرأسمالي ومعدل الفائدة، ويعني هذا أنه ليس لمعدل الفائدة فاعلية في تحريك الادخارات على النحو الذي يقال.**

### سابعًا: نظريات ادخار المنشأة

لم يقدم أوائل الكلاسيك الجدد تمييزًا واضحًا بين ما يُعرف بنظرية ادخار العائلة ونظرية ادخار المنشأة، ولكن عند متأخري الكلاسيك الجدد بدأ يظهر هذا التمييز واضحًا. وهذا الموضوع نظرية ادخار المنشأة يدرس في المؤلفات الاقتصادية تحت عنوان The Theories of Corporate، وهذا النوع من الادخار هو موضوع اهتمام واضح بين الاقتصاديين، وخاصة الاقتصاديين الذي يكتبون عن اقتصاديات الدول المتقدمة. ذلك أن استثمار الشركات الكبيرة في هذه البلاد يتوقف بدرجة كبيرة على مدخراتها الخاصة، ومن هنا جاء الاهتمام بدراسته.

نظريات ادخار المنشأة تحاول الإجابة على السؤال التالي: كيف يمكن تحديد المستوى المرغوب لمخزون رأس المال؟... عرض الاقتصاديون نظريات يحاولون بها الإجابة على السؤال وهي:

نظرية الكلاسيك الجدد.
نظرية الربح المتوقع.
نظرية السيولة.
نظرية المضاعف.

(٩) Brutin ,H.J".Growth Models and Underdeveloped Countries ,"The Economics of Underdevelopment "Galax Book ,١٩٦٣ ,L.P.٢٣٠ .

ولقد اختلفت هذه النظريات المتبادلة اختلافًا واسعًا في كيفية تحديد المستوى المرغوب لمخزون رأس المال. ولعمل هذه التحديد استخدمت نماذج رياضية متقدمة ومعقدة. لهذا فإن دراسة هذا الموضوع تقع في نطاق ما يُعرف بالاقتصاد القياسي. وسوف أحاول أن أعطي فكرة مبسطة عن نظرية الكلاسيك الجدد كمثال على هذا النظريات.

وسوف أنحي أي عرض أو استخدام رياضي. وهذه المحاولة ليست سهلة، كما قد تجعل العرض ذا إمكانية محدودة.

**نظرية الكلاسيك الجدد:**

نظرية الكلاسيك[10] مؤسسة على الأسعار النسبية للطلب على عوامل الإنتاج. وفيما يتعلق برأس المال؛ فإن ثمن رأس المال، أو بعبارة أخرى إيجار رأس المال، وهو السعر الظلي يعتمد على العوامل الآتية:

سعر السلع الرأسمالية.

معدل الاستهلاك.

معدل الفائدة.

معدل الضرائب المباشرة.

معدل الصرف النسبي لسعر السلع الرأسمالية، ويقصد بهذا المصطلح ربح رأس المال.

بعض المعاملات الأخرى.

السلوك الادخاري للمنشأة، أو بعبارة أخرى سلوك الاستثمار المنظم.

اختبرت هذه النظرية تطبيقيًّا بواسطة بعض الاقتصاديين. وما أسجله أن نتائج الدراسات التطبيقية تكون متناقضة. دراسة Jorgenson و Stephenson التي استخدمت بيانات خمس عشرة صناعة أمريكية استنتجت أن نظرية سلوك الاستثمار المنظم المؤسس على نظرية الكلاسيك الجدد للتراكم الرأسمالي يمكن أن تزود بتفسير مُرْضٍ للإنفاق الاستثماري المالي[11].

وفي المقابل، فإن Nadiri ,Eisner اختبرا أيضًا هذه النظرية، وقد استخدما نماذج رياضية أخرى كأدوات تحليلية. توصلا إلى نتائج تناقض Jorgenson وStephenson.

**إن نتائج الدراسات التطبيقية توضح أن الاقتصاديين لا يملكون حتى الآن نظرية ذات قبول واسع وإثبات متيقن إلى حد ما تشرح السلوك الادخاري للمنشأة.**

لقد استنتجا: أنه لم تثبت أية حالة للمرونة المقدرة لمخزون رأس المال المعمولة باستخدام الأسعار النسبية التي تختلف اختلافًا ذا معنى عن الصفر. وفي المعادلات الأكثر توافقًا، فإن المرونات المقدرة لمخزون رأس المال بواسطة الأسعار النسبية تكون في نطاق ٠,٠٥ وبصفة عامة، فإن هذا يبدو أن يكون تأييدًا تطبيقيًّا غير كافٍ لفاعلية نموذج الكلاسيك الجدد للتراكم الرأسمالي[12].

وهكذا، فإن نتائج الدراسات التطبيقية توضح أن الاقتصاديين لا يملكون حتى الآن نظرية ذات قبول واسع وإثبات متيقن إلى حد ما تشرح السلوك الادخاري للمنشأة.

وربطًا لهذه النتائج بدراستنا فإنها تعني أن معدل الفائدة ليست له فاعلية في ادخار المنشأة أو التكوين الرأسمالي بالمنشأة. وهكذا تنتقد فاعلية نظام معدل الفائدة في سلوك المنشأة كما انتقدت في سلوك الأفراد.

(10) Jorgenson, D.W. Siebert, C.D., "A Comparison of Alternative theories of Corporate Investment Behavior", the American Economic Review, Vol LVIII, No. 4, Sep. 1968, P. 683710-.
Jorgenson, D.W. & Stephernson, J.A. "Investment Behavior in U.S. manufacturing: 1947 – 1960", Econometrica, Vol 3, No. 2, April, 1967 PP. 169 – 215.

(11) Ibid, P. 216.

(12) Eisner, R. & Nadiri, M.I., "Investment Behavior and Neo-Classical Tjeory", The Review of Economics and Statistics Vol. L., No. 3, August, 1968, P. 375.

## القسم الثاني

## البديل الإسلامي

## في إطار علاج الأزمة المالية العالمية المعاصرة

### تمهيد

هذا هو القسم الثاني في هذه الدراسة التي أقدمها عن الأزمة المالية العالمية المعاصرة. وربطًا لهذا القسم بما قبله أشير إلى أن القسم الأول تضمن تعريفًا بالأزمة من حيث أسبابها وتداعياتها، ثم عرضًا لبعض السياسات التي اقتُرحت لعلاج الأزمة في إطار النظام التمويلي القائم، والذي وقعت فيه الأزمة وبسببه، وختم هذا القسم بمناقشة موضوعين لهما أهمية؛ الأول تقويم فعالية آراء المدارس الاقتصادية في تكوين التراكم الرأسمالي، والثاني عن فعالية نظام الفائدة.

في هذا القسم الثاني أحاول تقديم تعريف بالنظام الإسلامي البديل للنظام الذي تسبب في الأزمة. وسوف أقتصر على مناقشة الموضوعين اللذين ختم بهما القسم الأول، وهما موضوع التراكم الرأسمالي، وموضوع البديل لنظام الفائدة.

عندما ننتقل إلى الحديث عن الإسلام؛ فإنه يجب أن ندخل إلى ذلك من المدخل الصحيح؛ وهذا المدخل الصحيح هو أن الإسلام لا يقدم علاجًا للأزمة، ذلك أنه لو تم التعامل مع الأمر على هذا النحو؛ فإنه يعني أن الإسلام يقبل نظام الفائدة ويكون دوره أنه يعالج التداعيات السلبية لهذا النظام. المدخل الصحيح يتمثل في اعتبار أن الإسلام يقدم نظامًا بديلاً؛ بحيث إن هذا النظام لا يولد الأزمة.

ومهمتنا في هذه الفقرة هي التعريف بهذا النظام الإسلامي الذي نعتبره بديلاً لنظام الفائدة. أضيف إلى ما سبق أن الأديان السماوية، أي دين، لا تجيء لتعالج أخطاء نظام وضعه البشر، وإنما تجيء الأديان بنظام لا ينتج أخطاء، وإسلامنا هو رسالة الله الخاتمة، ويجب أن نتعامل معه على أنه يقدم نظامًا – تمويليًّا موضوع بحثنا – لا ينتج الأزمات التي أنتجها النظام الذي وضعه البشر.

التمويل في الإسلام مؤسس على نظام المشاركة، وهذا هو النظام الذي نعتبره بديلاً لنظام الفائدة. يعني ذلك أننا أمام نظامين: نظام الفائدة، ونظام المشاركة.

بعد هذا التمهيد لهذه الفقرة الذي رأيته ضروريًّا أقدم تعريفًا مختصرًا بالنظام الإسلامي، وهو نظام المشاركة الذي هو البديل لنظام الفائدة، وهذا التعريف سوف يبين أن نظام المشاركة لا ينتج أزمة، وإنما هو نظام مبرأ من الأزمة.

### أولاً: التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الإسلامي:

دراسة الإسلام من حيث اقتصاده تبين أن التراكم الرأسمالي نوعان:

النوع الأول: تراكم رأس مال الإنتاج على مستوى الأفراد (القطاع الخاص).

النوع الثاني: تراكم رأس مال الإنتاج على مستوى الدولة (القطاع العام).

وأحاول تقديم تعريف مختصر بهذين النوعين من التراكم.

### النوع الأول: تراكم رأس مال الإنتاج على مستوى الأفراد (القطاع الخاص):

النوع الأول في التراكم هو تراكم رأس مال الإنتاج على مستوى الأفراد، والإسلام يجعل التراكم هنا يتأسس داليًّا على زيادة الإنتاج بدفع كل عوامل الإنتاج إلى النشاط الاقتصادي كواجب ديني بجانب أنه ضرورة اقتصادية، وفي نفس الوقت يعمل على ترشيد الاستهلاك.

وبهذا يكون هناك فائض يُستخدم للتراكم، ويكمل الإسلام تشريعه في هذه المرحلة بتأثيم الاكتناز. ويعني هذا أن ما يُدَّخَر يلزم توجيهه إلى الاستثمار بمفهومه الإسلامي، وهو أن يكون في سبيل الله أي استثمار

يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. أما العلاقة الدالية لتراكم رأس مال الإنتاج؛ فإن الإسلام يجعل التراكم هنا دالة في معدل الربح.

ولأجل أن يؤمن الإسلام مالك رأس المال الذي يستثمر مدخراته في مقابل حصة من الربح؛ فإنه وضع مجموعة من الضوابط المنظمة للصيغ الاقتصادية التي أباحها في الاستثمار. وهذه الضوابط تجعل التنبؤ عن الربح المستقبل تنبؤًا إيجابيًّا.

### النوع الثاني: تراكم رأس مال الإنتاج على مستوى الدولة (القطاع العام):

النوع الثاني هو تراكم رأس مال الإنتاج على مستوى الدولة، ولتحقيق هذا الهدف، وهو تراكم رأس مال الإنتاج على مستوى الدولة شرع الإسلام ثلاث أدوات هي:

الملكية العامة.

التوظيف (الضرائب).

مبدأ الضمان الاجتماعي.

وتنفيذ هذه الأدوات الثلاث مسئولية الدولة كجهاز قائم محدد. أما العلاقة الدالية في هذا النوع من التراكم فكما يلي:

الملكية العامة في الإسلام دالة في ضمان حد أدنى من الدخول لأفراد المجتمع الإسلامي، وأيضًا دالة لأوضاع دخلية توزيعية معينة، كما أن النمو الاقتصادي هو أحد العناصر التي تتأسس عليها هذه الدالة.

التوظيف (الضرائب) في الإسلام يرتبط داليًّا بأوضاع طارئة. ومن استعراض هذه الأوضاع نجد أنها تتعلق بالمسلمين عامة، وهذا أعمّ من أن يكونوا فقراء. ومن هذه الأوضاع حالة الحروب وحالة التخلف الاقتصادي.

الضمان الاجتماعي دالة في أوضاع الفقراء. وإن مقداره يقدر بحاجة هؤلاء الفقراء، ومواجهة الفقر كفقر عام هي مسئولية الدولة.

### ثانيًا: مقابلة بين نظرية التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الإسلامي وفي الاقتصاد الوضعي:

المقارنة بين نظريات التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الإسلامي ونظريات التراكم في الاقتصاد الوضعي تكشف عن الآتي:

في المقابلة مع نظرية الكلاسيك فإنه وإن كان هناك اتفاق بين النظريتين في أن تراكم رأس مال الإنتاج يرتبط داليًّا بمعدل الربح؛ إلا إنه بعد هذا الاتفاق فإن الإسلام يختلف، بامتياز، جوهريًّا عن المدرسة الكلاسيكية؛ وذلك لأن الإسلام لا يربط معدل الأجر عند مستوى الكفاف كما تفعل المدرسة الكلاسيكية حتى تحقق أعلى معدل للتراكم.

في المقابلة مع النظرية الماركسية، الإسلام يختلف كلية مع هذه المدرسة، ذلك أن ماركس يؤسس التراكم على معدل الاستغلال، وهي فكرة غير موجودة كلية في الإسلام.

في المقابلة مع نظرية الكلاسيك الجدد، الإسلام لا يجعل التراكم دالة في معدل الفائدة كما تفعل هذه المدرسة. واعتماد التراكم على معدل الفائدة هو أحد أسباب الأزمات الاقتصادية. كما أن الإسلام لا يجعل التراكم يعتمد على الدخل، وبالتالي، فإنه يتطلب درجة من التفاوت في توزيع الدخل حتى يتحقق الادخار. بل إن الإسلام يجعل درجة أكبر من المساواة في الدخول هي أحد مصادر التراكم، وذلك لأن الإسلام يأخذ في الاعتبار الجانب الاجتماعي؛ حيث تخلو نظرية الكلاسيك الجدد من أي ارتباط بهذه العناصر.

النظرية الإسلامية تتفوق من حيث إنها تؤسس دالة لتراكم رأس مال الشخص العام في مقابل أن نظرية الكلاسيك الجدد في أصلها ترفض كلية مثل هذه الدالة.

### ثالثًا: المشاركة: النظام البديل لنظام الفائدة:

نظام التمويل في الإسلام قائم على أساس المشاركة، وصيغ المعاملات التي بيّنها الإسلام هي التي تحقق هذا الهدف وهو المشاركة. يمكن تقديم تحليل اقتصادي للمشاركة من خلال أوجه كثيرة، ولكني أقتصر على وجه واحد هو المتمثل في الآتي: نظام مشاركة رأس المال كأحد عوامل الإنتاج مع عوامل الإنتاج الأخرى يستهدف تحقيق الإنتاج بطريقة مباشرة، وليس مجرد الحصول على دخل. هذا الأمر وهو استهداف تحقيق إنتاج بطريقة مباشرة يعتبر ضمن الإلزامات التي يضعها الإسلام على رأس المال عندما يشارك في الإنتاج.

عندما نحلل المعاملات التي يسمح بها الإسلام لاستغلال رأس المال، نجد أن مجرد الملكية ليس هو السبب الأصلي وراء حق الحصول على دخل من هذه الملكية، وإنما نكتشف أن حق الحصول على دخل يرتبط بتشغيل المال في عمل منتج، ولنحاول أن نبين ذلك من خلال المعاملات التي يبيحها الإسلام لمالك المال.

**نظام مشاركة رأس المال كأحد عوامل الإنتاج مع عوامل الإنتاج الأخرى يستهدف تحقيق الإنتاج بطريقة مباشرة، وليس مجرد الحصول على دخل.**

إن اشتراط الإسلام على مالك رأس المال النقدي أن يدخل به شريكًا في مقابل حصة من الربح، هذا التشريع يوجه إلى أن الإسلام جعل حق الحصول على دخل من الملكية في شكلها النقدي مربوطًا بأن تُستغل هذه الملكية في نشاط اقتصادي منتج، كيف يكون هذا؟

الأمر واضح، ذلك أنه لو كان الإسلام أعطى لصاحب المال الحق في إقراضه للغير مقابل فائدة محددة؛ فإنه قد يحدث أن الذي يقترض لا يستغل ما يقترضه في نشاط إنتاجي، وإنما يستخدمه للاستهلاك الشخصي، ولكن الإسلام حرّم هذه الصورة بما تحتمله من استخدام المال المقترَض في غير نشاط إنتاجي حقيقي، وفي مقابل ذلك أباح الإسلام لصاحب المال النقدي أن يشارك في الربح والخسارة، ويتضمن هذا بالقطع أن المال يستخدم في نشاط إنتاجي حقيقي، قد يقال: إن الإسلام ربما يكون قد ضيّق على صاحب الحاجة، بمعنى أنه ربما يكون هناك شخص محتاج للاقتراض للإنفاق على استهلاكه الشخصي لحاجته لذلك، وأجيب أن الإسلام قد شرع من التنظيمات المالية ما يسد به حاجة المحتاج، ولم يجعل الإسلام هذا المحتاج يسد حاجته بواسطة قرض يدفع عنه فائدة.

بالنسبة لاستغلال النوع الثاني من رءوس الأموال، وهو رأس مال أدوات الإنتاج، الإسلام أجاز الإجارة في هذا النوع من الأموال، ويعني هذا أن صاحبه يحصل على عائد محدد. ولنحاول أن نتعمق في هذا التشريع، فاحتمال أن يأخذ المقترض رأس المال المتمثل في أدوات إنتاج ليستخدمه في استهلاكه الشخصي، هذا الاحتمال غير وارد كلية. إن إعطاء رأس المال المتمثل في أدوات الإنتاج لن يحمل إلا معنى واحدًا، وهو أن يستخدمه آخذه في نشاط اقتصادي منتج. وإذن فإن إعطاء صاحب رأس المال الحق في الحصول على دخل لملكيته يكون مراعًى فيه أن سبب ذلك هو أن هذا المال يكون منتجًا حقيقة.

من الضروري أن أشير هنا إلى عظمة التشريع الإسلامي في تناسقه وهو يشرع لاستغلال رأس المال، إن الحالة التي من المحتمل أن آخِذ المال يمكن أن يستخدمه للاستهلاك الشخصي، وهي حالة رأس المال النقدي يمنع فيها الإجارة، أي الحصول على عائد محدد، وإنما يشرع هنا المشاركة.

أما الحالة الأخرى التي لا يوجد فيها احتمال أن آخِذ المال يمكن أن يستخدمه مباشرة للاستهلاك الشخصي وهي حالة رأس مال أدوات الإنتاج؛ فإن الإسلام يجيز هنا الإجارة. وفي كلتا الحالتين نجد أن سبب إعطاء صاحب رأس المال الحق في الحصول على دخل من ماله الذي يعطيه للغير هو أن هذا المال يكون منتجًا، وأنه يستخدم في الإنتاج. وحديثًا تنبه الاقتصاديون إلى هذا المعنى الذي سبق به الإسلام، وهو أن تبرير الحصول على دخل لرأس المال يجب أن يربط بأن له إنتاجية. [١٣]

(١٣) الدكتور يحيى أحمد نصر (المدخل إلى علم الاقتصاد)، دار الكتاب الجامعي القاهرة ١٩٨٠م ص ٢٤٠ – ٢٤٢.

ما هو المعنى الاقتصادي الذي يستنتَج من استهداف الإنتاج بواسطة أشكال معينة من المعاملات كأحد أدوات التقدم الاقتصادي في المنهج الإسلامي؟ إجابة هذا السؤال تربطنا اقتصاديًّا بأوضاع كثير من المجتمعات والدول التي عرفت في أحد عصور تاريخها غنًى في شكل امتلاكها رأس مال سائل، وهو رأس المال النقدي. وبالرغم من ضخامة ما امتلكته هذه الدول من رءوس أموال إلا إن حضارتها أو دورها التاريخي في المساهمة في القيادة وصنع الحضارة كان قصيرًا، وكان محدودًا جدًّا، أو يكاد يكون منعدمًا؛ وذلك لأن هذه الدول احتفظت بثروتها في شكل رأس مال سائل، وقد استتبع ذلك إن كان النشاط في إقراض واقتراض رأس المال هو النشاط الاقتصادي الرئيسي والسائد، وصاحَب ذلك إهمال النشاط الاقتصادي المنتج في شكل سلع مادية وخدمية. ويمكن أن نأخذ أسبانيا، كمثال، في الفترة التاريخية المسماة بعصر الرأسمالية التجارية. في هذه الفترة كانت أسبانيا أغنى دولة أوروبية، أو أغنى دولة في العالم بسبب ما تمتلكه من نقود في شكل ذهب وفضة، وقد استجلبت هذه المعادن من الدول التي احتلتها. وبسبب أنها لم توجه رءوس الأموال إلى النشاط الاقتصادي الإنتاجي بالمعنى الذي نقصده للإنتاج وهو تحويله إلى رأس مال صناعي أو زراعي أو تجاري؛ فإن دورها القيادي للاقتصاد العالمي كان قصيرًا جدًّا، وكان أثرها في الحضارة الإنسانية منعدمًا، وذلك بالرغم من غناها في إحدى فترات التاريخ.

في ضوء هذا التحليل التاريخي، تصبح إجابة سؤالي السابق عن المعنى الاقتصادي لاستهداف الإنتاج بواسطة أشكال معينة من المعاملات واضحة، ذلك أن الإسلام وهو يستهدف إقامة مجتمع إسلامي قوي ودولة إسلامية مستقرة وحضارة إسلامية حقيقية استخدم لذلك كثيرًا من الأدوات والوسائل والأساليب، ومن الأدوات والأساليب أنه في مجال المعاملات الاقتصادية ربط استخدام رأس المال بواسطة الغير والتعاون معه بأشكال من المعاملات الاقتصادية.

وقد استلزم في هذه الأشكال أن يكون أسلوب المشاركة هو أساس التعاقد. وبهذا الشرط، يكون الإسلام قد ضمن أن توجَّه رءوس الأموال السائلة وأن تتحول إلى نشاط اقتصادي منتج حقيقة بالمعنى الذي شرحته. ويكون الإسلام بهذا قد خلّص المجتمع الإسلامي من داء حصر النشاط الاقتصادي لأصحاب رءوس الأموال في الاتجار بالنقد: بيعًا وشراءً وسمسرة إلى آخر صور التعامل في النقد، والتي نعرفها في المجتمعات المعاصرة من خلال دراسة نشاط البورصات، ونشاط المصارف.

استهداف الإسلام تحريم الربا وتحريم الاتجار بالنقد هو استهداف أصيل، وتشريعه التعامل بالمشاركة هو تشريع مقصود به تحقيق غايات ومقاصد معينة محددة. وأريد أن أعود وأكرر أن المجتمعات التي تعتمد على الاتجار بالنقد، وتجعله النشاط الاقتصادي الرئيس فيها هي مجتمعات هشة اقتصاديًّا، ولا يمكن أن ننخدع بمظاهر الرواج الاقتصادي الذي تبدو به هذه المجتمعات. ذلك أن أية أزمة اقتصادية عالمية مثل القائمة الآن سوف تعصف باقتصاديات هذه المجتمعات، وتأتي على الأخضر واليابس فيها. ولنحفظ ولنعِ درس التاريخ في مجتمعات مماثلة لها سابقة مثل حالة أسبانيا التي أشرت إليها. وهناك غير أسبانيا الكثير. وبجانب أن هذه المجتمعات هشة اقتصاديًّا فإنها هشة أخلاقيًّا، وهذا الجانب الأخلاقي يكثر عنه الحديث الآن في سياق الحديث عن الأزمة المالية العالمية المعاصرة.

وهكذا يكون اشتراط المشاركة في المعاملات الإسلامية، وهو الاشتراط الذي يستلزم توجيه رأس المال النقدي إلى النشاط الإنتاجي الحقيقي، هذا الاشتراط يستهدف الإنتاج، والإنتاج بدوره هو أحد الأدوات التي تستخدم لتحقيق تقدم الاقتصاد، وكذا استقراره.

## معلومات إضافية

## أبرز الأزمات التي مر بها الاقتصاد الأمريكي قبل الأزمة الحالية

### أزمة الكساد العظيم (١٩٢٩- ١٩٣٣م):

يكاد يُجمع الاقتصاديون على أن أكبر مشكلة مرت على الاقتصاد الأمريكي هي مشكلة الكساد العظيم بين عامي ١٩٢٩ -١٩٣٣م، ولقد كانت فعلاً أزمة من العيار الثقيل، واتخذت بعدها الحكومة الأمريكية حزمة من التغييرات والتحسينات على سياسات وإجراءات المؤسسات المالية الحكومية والتجارية.

وقد أدت الأزمة إلى انهيار سوق الأسهم؛ بسبب ضخامة المبالغ المستثمرة في مضاربات السوق، خاصة بعد تقديم البنوك التجارية قروضًا لتلك المضاربات، وانهار معها ٩٠٠٠ بنك تجاري، وبلغت البطالة في الشعب الأمريكي أكثر من ٤٠٪، ومن اهم الحلول التي طُرحت لحل تلك الأزمة: تقوية صلاحيات البنك المركزي الأمريكي، وإنشاء شركة عام ١٩٣٩م لإدارة الموجودات الضعيفة التي تعود لآلاف من مؤسسات الادخار والإقراض والبنوك الفاشلة في الولايات المتحدة، كذلك أُنشئت شركة التأمين على ودائع البنوك التجارية (بحد أقصى مائة ألف دولار أمريكي لكل شخص في كل بنك)، وفُصلت أعمال البنوك التجارية عن البنوك الاستثمارية، فمُنِعَ البنك التجاري من التعامل مع ديون الشركات إصدارًا وضمانًا وتغطية، وسُمح لها فقط في البيع الأَوَّلِي للديون الحكومية (سندات الخزانة قصيرة الأجل)، وترك للبنوك الاستثمارية كل ذلك.

وسمح لها أيضًا بالوساطة في عمليات الأسهم والسندات، وإنشاء الصناديق الاستثمارية المختلفة في الأسهم والسندات والسلع والعقار وغيره.

بالإضافة إلى ذلك مُنعت البنوك التجارية من فتح فروع لها في غير المنطقة التي توجد فيها؛ وذلك بسبب أن كثيرًا من المنظِّرين والمحللين الاقتصاديين للأزمة في تلك الحقبة عزا سقوط البنوك التجارية إلى عدة أسباب منها:

أنها ذات فروع منتشرة؛ فحيث سقط فرع أو اختل فرع أثّر في الفروع الأخرى، وأدى ذلك إلى أزمة على مستوى البلد، فرُئي جعل البنوك التجارية بدون فروع؛ بحيث تقلص تأثر بعضها ببعض.

### أزمة تساقط البنوك التجارية (١٩٨٥-١٩٩٢م):

الأزمة الثانية الكبيرة هي أزمة تساقط البنوك التجارية في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٨٥-١٩٩٢م، فقد سقط ما معدله ١٠٠ بنك سنويًّا في تلك الحقبة، (من سمات أمريكا كثرة البنوك التجارية، خاصة بعد قرار منع الفروع، ففيها تقريبًا عشرة آلاف بنك، مقابل ألف بنك في المتوسط للدول الصناعية، بينما في اليابان ١٠٠ بنك فقط).

وقد كان أهم سبب في ذلك: كثرة السيولة من جراء ودائع الدول البترولية التي تمتعت بفوائض بعد زيادة أسعار البترول غير المسبوقة في تلك الحقبة، وهو ما جعل البنوك التجارية الأمريكية تقدم كثيرًا من التسهيلات إلى دول أمريكا الجنوبية، والتي ما لبثت أن عجزت عن السداد، وهو ما أربك النظام المالي في الولايات المتحدة الأمريكية، ونشأت معه حالة من التساقط البنكي الكبير.

### أزمة الأسواق المالية للأسهم (١٩٨٧م):

الأزمة الثالثة هي أزمة الأسواق المالية للأسهم عام ١٩٨٧م، وقد خسر مؤشر (داو جونز) ٢٢٪ في يوم واحد، كذلك تراجعت مؤشرات البورصات الأخرى؛ نتيجة تداخل الأسواق المالية، وبلغت خسائر ذلك اليوم في أسواق أمريكا وحدها ٥٠٠ مليار دولار.

ومرة أخرى أنشأت الحكومة الأمريكية في عام ١٩٨٩م جهازًا خاصًّا اسمه «مؤسسة تسوية الائتمان»؛ بهدف شراء الموجودات الرديئة وتصفيتها، وتحويلها إلى سيولة (حلت الحكومة الجهاز المذكور في عام ١٩٩٦م).

من الجدير بالذكر أن التسعينيات الميلادية التي مضت شهدت محاولات قوية من النافذين في القطاع المالي من الليبراليين الاقتصاديين لإسقاط قانون الفصل بين البنوك التجارية والاستثمارية.

### أزمة «فقاعة الإنترنت» (٢٠٠٢م):

الأزمة الرابعة عام ٢٠٠٢م، وهي ما سميت بفقاعة الإنترنت، ولازمتها أزمة شركات الاستشارات وشركات الحسابات، وفيها أفلست مجموعة كبيرة من الشركات الضخمة، منها شركة «إنرون»، وشركة «ورلد كوم» وغيرهما، وقد أصدر الكونجرس بعد ذلك نظامًا متشددًا في الجوانب المالية سُمِّي «قانون ساربانس – أوكسلي».

**المصدر:**

من حوار د. محمد العصيمي لمجلة البيان، «النظام الليبرالي يقود إلى مجزرة اقتصادية عالمية»، العدد ٢٥٥، ذو القعدة ١٤٢٩هـ، نوفمبر ٢٠٠٨م.

### أبرز المحطات في الأزمة المالية الحالية

| التاريخ | الحدث |
|---|---|
| فبراير ٢٠٠٧م | - عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد)، يتكشف في الولايات المتحدة، ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة. |
| أغسطس ٢٠٠٧م | - البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة. |
| من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠٠٧م: | - عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضًا كبيرًا في أسعار أسهمها؛ بسبب أزمة الرهن العقاري. |
| ٢٠٠٨م/١/٢٢: | - الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسة ثلاثة أرباع النقطة إلى ٣.٥٠٪ وهو إجراء له حجم استثنائي، ثم جرى التخفيض تدريجيًّا إلى ٢٪ بين يناير ونهاية أبريل. |
| ٢٠٠٨م/٢/١٧: | - الحكومة البريطانية تؤمم بنك نورذرن روك. |
| ٢٠٠٨م/٣/١١: | - تضافر جهود المصارف المركزية مجددًا لمعالجة سوق التسليفات. |
| ٢٠٠٨م/٣/١٦: | - «جي بي مورجان تشيز» يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي «بير ستيرنز» بسعر متدن، ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي. |

| | |
|---|---|
| ٢٠٠٨/٩/٧م: | - وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري «فريدي ماك» و«فاني ماي» تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود ٢٠٠ مليار دلار. |
| ٢٠٠٨/٩/١٥م: | - اعتراف بنك الأعمال ليمان براذرز بإفلاسه، بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية، وهو بنك أوف أمريكا شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو ميريل لينش.<br>- عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال ٧٠ مليار دولار؛ لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحًا في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجال التسليف، إلا إن ذلك لم ينمع تراجع البورصات العالمية. |
| ٢٠٠٨/٩/١٦م: | - الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان أكبر مجموعة تأمين في العالم «أي آي جي» المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار، مقابل امتلاك ٩,٧٩٪ من رأسمالها. |
| ٢٠٠٨/٩/١٧م: | - البورصات العالمية تواصل تدهورها، والتسليف يضعف في النظام المالي. والمصارف المركزية تكثف العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية. |
| ٢٠٠٨/٩/١٨م: | - البنك البريطاني «لويد تس أس بي» يشتري منافسه «إتش بي أو إس» المهدد بالإفلاس.<br>- السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة ٧٠٠ مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع. |
| ٢٠٠٨/٩/١٩م: | - الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فورًا بشأن خطة إنقاذ المصارف؛ لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة. |
| ٢٠٠٨/٩/٢٣م: | - الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. |
| ٢٠٠٨/٩/٢٦م: | - انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية «فورتيس» في البورصة.<br>- بنك «جي بي مورجان تشيز» يشتري منافسه «واشنطن ميوتشوال» مقابل ٩,١ مليارات دولار بمساعدة السلطات الفيدرالية الأمريكية. |
| ٢٠٠٨/٩/٢٨م: | خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونجرس، وفي أوروبا يجري تعويم «فورتيس» من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج، وفي بريطانيا جرى تأميم بنك «برادفورد آند بينغلي». |
| ٢٠٠٨/٩/٢٩م: | - مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ.<br>- وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.<br>- بنك «سيتي جروب» الأمريكي يشتري منافسه «واكوفيا» بمساعدة السلطات الفيدرالية. |
| ٢٠٠٨/١٠/١م: | - مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة. |

**المصدر:**

الجزيرة نت، أبرز المحطات في الأزمة المالية، ٢٠٠٨/١٠/١٢م، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E380642F-4129-424F-A70D-B40238E99057.htm

# العملة الخليجية الموحدة.. احتمالات النجاح وتداعيات التطبيق

**د. رجا مناحي المرزوقي البقمي**
أستاذ الاقتصاد المساعد والمشرف على مركز الدراسات الآسيوية
معهد الدراسات الدبلوماسية - الرياض

## ملخص الدراسة

يُعتبر الاتحاد النقدي أعلى مراحل التكامل الاقتصادي، ونظرًا لتشابك المصالح الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، والتشابه الكبير بين هياكلها الاقتصادية، ومع رغبتها في نقل العلاقات الاقتصادية بينها إلى مرحلة التكامل الاقتصادي، فقد أبرمت اتفاقية اقتصادية تحدد جدولاً زمنيًّا لتحقيق التكامل الاقتصادي، وإصدار العملة الموحدة عام ٢٠١٠م.

وبالنظر إلى واقع الاقتصاد الخليجي نجد أن قطاعي النفط والغاز يشكلان العنصر الأساس لمكونات الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس، حتى إن القطاع النفطي يعتبر المحرك الأساس للنمو الاقتصادي، ويرتبط الفائض في الميزان التجاري بعلاقة طردية مع العائدات النفطية.

وإذا ما طبقنا شروط المنطقة المثلى للعملة التي وضعها خبراء الاقتصاد، على واقع الاقتصاد الخليجي نجد أن دول المجلس تتسم بتشابه الهياكل الاقتصادية ما يحقق شرط تشابه مصادر التأثير، بجانب أن القيود بين هذه الدول منخفضة بصورة عامة، كما أن شرط التبادل التجاري غير متوفر حاليًا.

بالإضافة إلى العوامل السابقة؛ فإن دول مجلس التعاون تشترك في العديد من السمات التي تؤهلها لتكوين وحدة اقتصادية؛ حيث تجتمع في لغة مشتركة، ودين واحد، وعادات وتقاليد متماثلة، ومستويات متقاربة من الدخل، وأنظمة اقتصادية وسياسية متشابهة، ويجمعها محيط جغرافي واحد.

إن إقامة الاتحاد النقدي له فوائد اقتصادية متوخاة على جميع دول المجلس؛ إذ ستجعل منها سوقًا واحدة ذات جاذبية أعلى للاستثمار المحلي والأجنبي، وللعملة الموحدة أثر إيجابي في زيادة التبادل التجاري بين دول المجلس، كما أنه سوف يقود إلى التنافسية بين المنتجين للسلع المتشابهة، ما يرفع الكفاءة الاقتصادية للمنتجين، ويخفض الأسعار النهائية للسلع، بالإضافة إلى تحسين الجودة والخدمات المقدمة.

وعلى الجانب الآخر، فإن الآثار السلبية للاتحاد النقدي قد تنحصر في التنازلات السيادية، بجانب تقييد السياسة المالية؛ لذا فإن الإعداد الجيد والدقيق للاتحاد ضرورة قصوى تمليها المصلحة الوطنية لكل دولة من دول المجلس.

إن الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن يحققها الاتحاد النقدي كثيرة، ولكنها مشروطة بتوفر البيئة الاستثمارية والبنية التحتية، وتنسيق السياسات الاقتصادية لتحقيق فوائد الاتحاد النقدي.

# العملة الخليجية الموحدة.. احتمالات النجاح وتداعيات التطبيق

**د. رجا مناحي المرزوقي البقمي**

أستاذ الاقتصاد المساعد والمشرف على مركز الدراسات الآسيوية

معهد الدراسات الدبلوماسية - الرياض

**مقدمة:**

يعتبر الاتحاد النقدي أعلى مراحل التكامل الاقتصادي؛ حيث يسبقه تهيئة الاقتصاد المحلي لدول الاتحاد النقدي، من خلال التدرج في مراحل التكامل التي تبدأ بمنطقة التجارة الحرة، وتنتهي بالاتحاد النقدي؛ لتكثر الفوائد الاقتصادية المتحققة لدول الاتحاد.

ويقصد بالاتحاد النقدي إعداد وتنفيذ، ومراقبة السياسة النقدية بواسطة مؤسسة نقدية مركزية (البنك المركزي)، واستبدال عملات الدول الأعضاء في الاتحاد بعملة واحدة. وقبل البدء في مراحل التكامل الاقتصادي حتى الوصول للاتحاد النقدي يجب التأكد من وجود آثار اقتصادية إيجابية على الاقتصاد الوطني من إقامة هذا الاتحاد النقدي، وكذلك وجود الإرادة السياسية لذلك.

ونظرًا لتشابك المصالح الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، والتشابه الكبير بين هياكلها الاقتصادية، والذي شجّع على توقيع الاتفاقية الاقتصادية في إطار المجلس فور نشأته؛ حيث تشكل الاتفاقية الاقتصادية التي وقعت دول مجلس التعاون عليها في شهر محرم ١٤٠٢هـ (نوفمبر ١٩٨١م) النواة التي أسست للعلاقات الاقتصادية فيما بينها داخل منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأنشئت بموجبها منطقة التجارة الحرة لدول المجلس، وتناولت بإجمال متطلبات السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والنقدي. ونظرًا لرغبة دول المجلس في نقل العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس من مرحلة التعاون والتنسيق، كما نصت عليها الاتفاقية الاقتصادية في ١٩٨١م إلى مرحلة التكامل الاقتصادي، فقد تم التوقيع في ١٦ شوال ١٤٢٢هـ (٣١ ديسمبر ٢٠٠١م) على الاتفاقية الاقتصادية الجديدة، والتي نصت على وضع جدول زمني لتحقيق التكامل الاقتصادي، وإصدار العملة الموحدة في ٢٠١٠م.

وقد وافق المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثانية والعشرين سنة ٢٠٠١م على البرنامج الزمني للاتحاد النقدي؛ حيث وجَّه لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية إلى تطبيق قرار المجلس الأعلى بشأن اعتماد الدولار مثبتًا مشتركًا لعملات دول المجلس في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٢م، كما وجّه لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين إلى الاتفاق على معايير الأداء الاقتصادي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي، وذلك في موعد أقصاه نهاية ٢٠٠٥م تمهيدًا لإطلاق العملة الموحدة في موعد أقصاه الأول من يناير ٢٠١٠م (مجلس التعاون، ٢٠٠٧م).

**واقع الاقتصاد الخليجي:**

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج ٧١٥ مليار دولار في ٢٠٠٧م تبلغ نسبة مساهمة المملكة العربية السعودية ٥١٪،

تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بحوالي ٢٢٪، ثم دولة الكويت بحوالي ١٣٪، وقطر ٧٪، وسلطنة عمان ٥٪، وتعتبر مملكة البحرين أقل الدول مشاركةً في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٢٪ (انظر الشكل [١]).

وتتشابه دول المجلس في مصدر مساهمة كل قطاع في إجمالي الناتج المحلي؛ حيث إن قطاعي النفط والغاز يشكلان العنصر الأساس لمكونات الناتج المحلي الإجمالي، فالقطاع النفطي يمثل ٤٤٪ في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يشكل القطاع الصناعي والزراعي ١٠٪ و٤٪ على التوالي، ما عدا دولة البحرين التي يشكل القطاع البنكي فيها في حدود ١٨٪ من إجمالي الناتج المحلي، والذي يشكل -بجانب القطاع النفطي، الذي يمثل في المتوسط ٢٤٪- المحرك الأساس للاقتصاد.

وتأتي أهمية دول الخليج من الناحية الاستراتيجية من حيث كونها تمتلك ٤٠٪ من احتياطيات النفط المعروفة عالميًّا، و٢٣٪ من احتياطيات الغاز. ومن المتوقع أن تزداد الأهمية النسبية لدول الخليج في أسواق النفط العالمية، في العقود القليلة القادمة؛ لوجود الاحتياطيات الضخمة من النفط والغاز في أراضيها، الأمر الذي يؤهلها لتكون أحد مصدري الطاقة القلائل مع حلول عام ٢٠٥٠م.

ويعتبر القطاع النفطي المحرك الأساس للنمو الاقتصادي في دول المجلس والمملوك بالكامل لحكومات دول المجلس. ولذا فإن الحركة الاقتصادية في دول المجلس معتمدة على الإنفاق الحكومي الذي يتأثر بشكل حاد بالتقلبات التي تشهدها السوق البترولية، فالعائدات النفطية تحدد الإنفاق الحكومي؛ حيث تنتعش ميزانيات هذه الدول في حال ارتفاع أسعار النفط، كما حدث في الأعوام الأخيرة بعد ارتفاع أسعار النفط، والتي بلغت على سبيل المثال ١٢٥,٩ مليار دولار في سنة ٢٠٠٦م، في حين أنها تحقق عجزًا في حال تراجع أسعار النفط كما حدث خلال فترة الثمانينيات، وحتى نهاية التسعينيات تقريبًا .

وبالنسبة للتجارة الخارجية، فإن دول المجلس تعتبر ذات اقتصادات مفتوحة مع العالم الخارجي. فالصادرات والواردات تمثل ٤٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، كما حققت فائضًا في الميزان التجاري بلغ في المتوسط ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال العقد الأخير، ويرتبط الفائض في الميزان التجاري بعلاقة طردية مع العائدات النفطية، وتتركز صادرات دول المجلس في النفط والغاز. فالصادرات النفطية تمثل أكثر من ٨٠٪ من إجمالي الصادرات، وتزيد النسبة لتتجاوز ٩٠٪ في فترة ارتفاع أسعار النفط، في حين أنها تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات من الخارج؛ نظرًا لضعف القطاع الصناعي والزراعي والذي يشكل في المتوسط ١٠٪ و٤٪ على التوالي من إجمالي الناتج المحلي.

جدول (١) نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

| السنة | الإمارات العربية المتحدة | مملكة البحرين | المملكة العربية السعودية | عمان | قطر | الكويت | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٤ | ٣٢٪ | ٢٣٪ | ٤٥٪ | ٤٢٪ | ٥٤٪ | ٤٥٪ | ٤٠٪ |
| ٢٠٠٥ | ٣٦٪ | ٢٥٪ | ٥٢٪ | ٤٩٪ | ٦٠٪ | ٥٢٪ | ٤٦٪ |
| ٢٠٠٦ | ٣٧٪ | | ٥٤٪ | ٤٨٪ | ٦٢٪ | ٥٥٪ | ٥١٪ |
| المتوسط | ٣٥٪ | ٢٤٪ | ٥١٪ | ٤٦٪ | ٥٩٪ | ٥١٪ | ٤٤٪ |

**شكل (1): نسبة مساهمة دول الخليج في إجمالي الناتج المحلي**

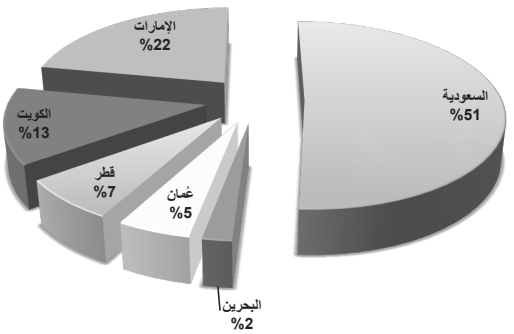


المصدر: التقرير السنوي ومواقع الإنترنت للبنوك المركزية الخليجية.

وفيما يتعلق بهيكل الصادرات والواردات في دول المجلس، فمعظم صادرات دول مجلس التعاون حوالي ٦٠٪ تقريبًا يذهب إلى آسيا (الصين، اليابان، سنغافورة، كوريا الجنوبية)، في حين أن ١١٪ من إجمالي الصادرات يتم تصديره إلى الولايات المتحدة، و١١٪ تقريبًا يُصدَّر إلى دول الاتحاد الأوروبي، ولا تشكل صادرات دول المجلس فيما بينها سوى ٦٪ فقط. وعلى الجانب الآخر؛ فإن معظم واردات دول مجلس التعاون تأتي من آسيا وأوروبا بمقدار الثلث تقريبًا لكل قارة، في حين يأتي ما نسبته ١١٪ من هذه الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية، أما واردات دول المجلس فيما بينها فتمثل ٦٪ من إجمالي الواردات. وقد انعكس هذا الفائض في الميزان التجاري على زيادة احتياطيات البنوك المركزية من النقد الأجنبي، والتي تجاوزت ١,٤ تريليون دولار.

أما القطاع المالي في دول مجلس التعاون فيعتمد بشكل كبير على قطاع البنوك، أما أسواق الأسهم فلازالت ناشئة، ومن المتوقع أن تلعب دورًا أكبر في المستقبل، وتؤثر على آليات التمويل والنظام المالي في دول المجلس. وترتكز أعمال البنوك أساسًا على قبول الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية. أما بالنسبة لأسواق الأوراق المالية، والتي شهدت مؤخرًا تطورات ملموسة من حيث القيمة السوقية للشركات المدرجة، وعدد تلك الشركات، ومؤشرات الأسعار والأنظمة الخاصة بها، إلا أنها لا تزال تحتاج إلى عمل مكثف في تحسين البيئة الاستثمارية وسن التشريعات اللازمة لرفع كفاءتها.

وعلى صعيد معدلات التضخم في دول مجلس التعاون، فإنها تتأثر بالعائدات النفطية، وقد كانت خلال فترة العقدين السابقين في حالة استقرار؛ حيث لم تتجاوز ٤٪، وهي ترتبط مع أسعار النفط بعلاقة طردية مباشرة؛ فمع ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة وتدفق العائدات النفطية ارتفع معدل التضخم ليتجاوز ١١٪ في السعودية والإمارات وقطر، وتجاوز ٤٪ في بقية الدول، وهي تعتبر نسب عالية مقارنة بما كان سائدًا في دول المجلس خلال الثمانينيات والتسعينيات الميلادية.

أما أسعار الفائدة فتُحدَّد بقرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي؛ بسبب ربط عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي. والعملات الخليجية ظلت لعقود طويلة مرتبطة بالدولار الأمريكي؛ إما على نحو مباشر (جميع دول المجلس باستثناء الكويت)، أو ضمن سلة من العملات المتعددة والتي يهيمن عليها الدولار الأمريكي (الكويت)، وبالتالي ظلت أسعار الفائدة المعمول بها في دول المجلس مرتبطة بأسعار الفائدة التي يحددها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ومن ثم لم يكن للسلطات النقدية في تلك الدول دور كبير في رسم السياسات النقدية لتفادي الأضرار الناشئة عن انخفاض سعر صرف الدولار، والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى إضعاف العملات الخليجية، وارتفاع كُلْفة الواردات، ورفع معدلات التضخم، وفقدان قدر كبير من الثروة؛ بسبب الاحتفاظ بأرصدة احتياطية بالعملة الأمريكية.

### دول المجلس ومنطقة العملة المثلى:

تعتبر الدراسة التي أعدها ماندیل (Mundell, 1961) عن العملة الموحدة ومنطقة العملة المثلى هي الأساس الذي اعتمدت الدراسات اللاحقة عليه في دراسة العملة الموحدة، والشروط الواجب توفرها في منطقة العملة المثلى. بعد دراسة ماندیل بفترة قصيرة توسع ( McKinnon, 1963 ) في دراسة منطقة العملة المثلى، وتبعه (Kenen, 1969)، وقد تتابعت الدراسات النظرية والتطبيقية بعد ذلك خلال فترة الستينيات والسبعينيات عن منطقة العملة المثلى، والتي كانت تركز على شروط منطقة العملة المثلى، ومدى توفرها، والتي كانت مبنية على افتراضات المدرسة الاقتصادية للنيوكينزيين (neo-Keynesian).

خلصت هذه الدراسات إلى أن منطقة العملة المثلى يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية: درجة التبادل التجاري بين الدول المشتركة عالية القيود منخفضة بين هذه الدول، وتشابه مصادر التأثير الاقتصادي (Symmetric Shocks). في نهاية السبعينيات وما بعده ركزت الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالاتحاد

النقدي على الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية للدول من انضمامها للاتحاد النقدي، وافترضت أن أي دولة مهيأة للانضمام للاتحاد النقدي إذا كانت تستطيع التقيد بالمعايير الاقتصادية لمنطقة الاتحاد النقدي، وتحقق فوائد اقتصادية (Horvath et al,2002). وقد انتقدت هذه الدراسات افتراضات ماندیل، واعتبرتها غير فاعلة، وأنها جزء من أدبيات الاقتصاد التي سادت في نهاية السبعينيات، والتي شككت في افتراضات المدرسة الكينزية.

وبالنظر لشروط المنطقة المثلى للعملة التي يشترط ماندیل توافرها، نجد أن شرط تشابه مصادر التأثير من أهمها. ودول الخليج تتسم بتشابه الهياكل الاقتصادية، مما يجعل مصدر التأثير الاقتصادي متشابهًا؛ حيث القطاع النفطي هو القطاع المحرك للاقتصادات الخليجية، ولذا تشكل العوامل الخارجية التي تؤثر على الطلب على النفط وأسعاره أهم المؤثرات على الاقتصاد الخليجي. وعلى الرغم من أنه خلال العقد القادم قد ينضب النفط في كل من سلطنة عمان ومملكة البحرين، إلا أن قيام الاتحاد النقدي وتشابك اقتصاديات دول المجلس والعلاقة بين هاتين الدولتين ودول المجلس الأخرى سيوجد اعتمادية لعمان والبحرين على بقية دول المجلس الأخرى؛ وذلك لصغر حجم عمان والبحرين، والذي يبلغ ٥٪ و٢٪ على التوالي من إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس، مما يجعل مصادر التأثير مستمرة على الرغم من نضوب النفط فيهما.

أما شرط التبادل التجاري فغير متوفر حاليًا في دول المجلس؛ وذلك لضعف التبادل التجاري بين دول المجلس، لتصديرها سلعًا متشابهة، وهي النفط والبتروكيماويات، وهذا الشرط قد يكون مطلبًا في حالة دول صناعية اكتمل بناء هياكلها الاقتصادية، ومن الصعوبة تغييرها لزيادة التبادل التجاري، وبالتالي تنخفض الفائدة من الانضمام للاتحاد النقدي، أما دول المجلس فهي دول نامية لازالت في مرحلة بناء لهياكلها الاقتصادية، لذا فإن إقامة الاتحاد النقدي سوف توسّع حجم السوق، وتساهم في قيام صناعات في هذه الدول تلبي الطلب المحلي، وتستطيع أن تنافس على المستوى الدولي؛ مستفيدة من اقتصاديات الحجم الكبير، مما يرفع معدل التبادل التجاري بين دول المجلس في المستقبل بعد قيام الاتحاد.

القيود بين دول المجلس منخفضة بصورة عامة، فلا يوجد قيود على حركة رأس المال والاستثمارات. العمالة المواطنة حركتها مرنة بين دول المجلس، وتعتبر القيود الوحيدة هي على حركة العمالة الأجنبية بين دول المجلس، والتي تشكل في المتوسط ٧٠-٨٠٪ من إجمالي العمالة في دول المجلس. وتعتبر حركة العمالة أحد أهم أدوات إعادة التوازن لاقتصاديات دول الاتحاد. بالإضافة إلى العوامل السابقة؛ فإن دول مجلس تشترك في العديد من السمات التي تؤهلها لتكوين وحدة اقتصادية؛ حيث إنها تجتمع في لغة مشتركة ودين واحد، وعادات وتقاليد متماثلة، ومستويات متقاربة من الدخل، وأنظمة اقتصادية وسياسية متشابهة، ويجمعها محيط جغرافي واحد. كما أن هناك فوائد اقتصادية متوخاة من إقامة الاتحاد النقدي على جميع دول المجلس، والسلبيات محدودة تكاد تنحصر في التنازلات السيادية.

### الوضع الراهن للاتحاد النقدي الخليجي:

أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين إصدار العملة الموحدة في موعد أقصاه الأول من يناير ٢٠١٠م. وقد وافق المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثانية والعشرين سنة ٢٠٠١م على البرنامج الزمني للاتحاد النقدي؛ حيث وجه لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية إلى تطبيق قرار المجلس الأعلى بشأن اعتماد الدولار مثبتًا مشتركًا لعملات دول المجلس في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٢م، كما وجه لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين إلى الاتفاق على معايير الأداء الاقتصادي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي، وذلك في موعد أقصاه نهاية ٢٠٠٥م تمهيدًا لإطلاق العملة الموحدة في موعد أقصاه الأول من يناير ٢٠١٠م (مجلس التعاون، ٢٠٠٧م).

أصدرت جميع الدول الأعضاء قرارات بربط عملاتها الوطنية بالدولار الأمريكي قبل نهاية ٢٠٠٢م حسب توجيه المجلس الأعلى. كما اعتمد المجلس الأعلى في قمة أبو ظبي ديسمبر ٢٠٠٥م ما أوصت به لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين بشأن معايير الأداء الاقتصادي التي يلزم تقاربها لنجاح الاتحاد النقدي. ووجه لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين إلى استكمال بحث كيفية حساب هذه المعايير ومكوناتها والنسب المتعلقة بها، والاتفاق على ذلك ورفعه إلى المجلس الأعلى في دورته القادمة.

**اتفقت لجنة المحافظين على مهام السلطة النقدية المشتركة في ظل قيام الاتحاد النقدي، وأن تكون هذه السلطة مستقلة في قراراتها.**

اتفقت لجنة المحافظين على مهام السلطة النقدية المشتركة في ظل قيام الاتحاد النقدي، وأن تكون هذه السلطة مستقلة في قراراتها، وأن تبدأ على شكل مجلس نقدي يتحول إلى بنك مركزي خليجي. وفي القمة الأخيرة للمجلس الأعلى في قطر وجَّه المجلس الأعلى إلى متابعة المعايير الاقتصادية، ومدى التزام الدول بها، ووضع برنامج مفصل لتحقيق متطلبات الاتحاد النقدي وعرضه على القمة القادمة ٢٠٠٨م.

### معايير التقارب الاقتصادي:

بناءً على البرنامج الزمني للاتحاد النقدي فقد تم الاتفاق بين الدول الأعضاء على معايير التقارب ومكوناتها، والنسب المراد تحقيقها، وكيفية حسابها والوصول إليها. وقد أقرّ المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبو ظبي، ديسمبر ٢٠٠٥م) معايير التقارب النقدي، وتتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة، ومدى كفاية احتياطيات السلطة النقدية من النقد الأجنبي، ومعايير التقارب المالي، وتتمثل في نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

أما طريقة حساب هذه المعايير فقد فوّضها المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين (ديسمبر ٢٠٠٦م) للجنة التعاون المالي والاقتصادي؛ حيث جاء في البيان الختامي للمجلس الأعلى أن المجلس: «كلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية باستكمال بحث كيفية حساب معايير تقارب الأداء الاقتصادي، والنسب المتعلقة بها، وفوض وزراء المالية في الاتفاق عليها» (بيان المجلس الأعلى، ٢٠٠٦م).

وقد ناقشت لجنة المحافظين في عام ٢٠٠٥م وفي اجتماعها في أبريل ٢٠٠٦م طريقة حساب وقياس هذه المعايير، كما ناقشت البدائل المقترحة للسلطة النقدية المشتركة التي ستتولى مهام إصدار العملة الخليجية الموحدة، وإدارة السياسة النقدية الموحدة. وبناء على تفويض من المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين، اعتمدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي توصيات لجنة المحافظين في مايو ٢٠٠٧م (موقع الأمانة العامة على الإنترنت).

وقد وجه المجلس الأعلى في دورته الثامنة والعشرين إلى استكمال تحقيق المعايير المالية والنقدية لتقارب الأداء الاقتصادي بين دول المجلس، كما كلف وزراء المالية ومحافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية، بوضع برنامج مفصل، لاستكمال جميع متطلبات الاتحاد النقدي، ورفعه إلى الدورة القادمة للمجلس الأعلى (بيان المجلس الأعلى، ٢٠٠٧م). بناء على اعتماد لجنة التعاون المالي والاقتصادي؛ فإن المعايير النقدية والمالية وكيفية حسابها التي تم الاتفاق عليها هي:

معدل التضخم: يحسب معيار التضخم باستخدام الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، والذي يجب أن لا يزيد في أي دولة من دول المجلس عن المتوسط المرجح لمعدلات التضخم في جميع دول المجلس زائد نقطتين مئويتين (٢٪).

سعر الفائدة: يحسب معيار أسعار الفائدة باستخدام متوسط سعر الفائدة قصير الأجل (لمدة ثلاثة أشهر)،

وذلك باستخدام سعر الفائدة بين البنوك لمدة ثلاثة أشهر، وفي حالة عدم توفر هذه الأداة لدى أيّ من الدول الأعضاء تستخدم أقرب أداة مماثلة. وينبغي أن لا يزيد سعر الفائدة في أيّ من دول المجلس عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار الفائدة قصيرة الأجل (لمدة ثلاثة أشهر) في دول المجلس زائد نقطتين مئويتين (٢٪).

كفاية احتياطيات النقد الأجنبي: لحساب احتياطيات السلطة النقدية من النقد الأجنبي، يعمل بتعريف دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة) الصادر من صندوق النقد الدولي، بحيث تشمل الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، و«احتياطيات» النقد الأجنبي. لقياس مدى كفاية احتياطيات السلطة النقدية من النقد الأجنبي يجب أن تكون هذه الاحتياطيات في كل دولة من دول المجلس كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر.

نسبة عجز المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي: على دول المجلس أن لا تزيد نسبة العجز السنوي فيها عن ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) طالما سعر نفط سلة أوبك ٢٥ دولارًا أو أكثر، وفي حالة انخفاض سعر النفط عن ذلك يصبح السقف الأعلى لنسبة العجز السنوي مساويًا لـ ٣٪ زائد ثلاثة أضعاف التغير النسبي المئوي المطلق.

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: يجب أن لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)، ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية). وقد استخدم تعريف صندوق النقد الدولي للحكومة المركزية والحكومة العامة. (جريدة الرياض، ٤ أبريل ٢٠٠٧م).

**السياسات الاقتصادية :**

تتشابه السياسات النقدية والمالية لدول المجلس، فالسياسة النقدية لدول المجلس معتمدة سعر الصرف الثابت، ما عدا دولة الكويت التي تبنت الربط بسلة عملات يهيمن عليها الدولار. حيث يشكل أهم أهداف السلطات النقدية الفعلية في دول المجلس المحافظة على سعر الصرف مقابل الدولار. إن سياسة سعر الصرف الثابت التي تبنتها دول المجلس أدت إلى عدم فاعلية السياسة النقدية وتأثرها بقرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. كما أدى إلى استقرار أسعار الصرف التقاطعية لعملات دول المجلس، الأمر الذي ساهم في سهولة اتخاذ القرار في ٢٠٠٣م لتثبيت أسعار الصرف مقابل الدولار. ولذا نرى أسعار الفائدة في دول المجلس تتأثر بأسعار الفائدة على الدولار كما في الشكل (٢)

**شكل (2): أسعار الفائدة**
**(الدولار ومتوسط العملات الخليجية)**

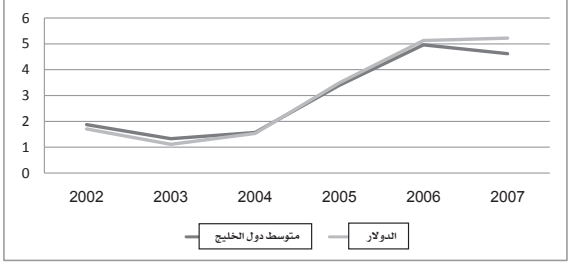


حيث يلاحظ من الرسم البياني تأثير سعر فائدة الدولار على أسعار الفائدة لعملات دول المجلس، وقد حافظت أسعار الفائدة الخاصة بعملات دول المجلس على هامش أعلى من سعر الفائدة على الدولار، بعكس المخاطرة التي يتحملها المستثمر في العملات الخليجية مقارنة بالدولار، بينما بداية من ٢٠٠٤م تقلص هذا الهامش لارتفاع أسعار النفط، والذي انعكس على توفر السيولة في المنطقة والثقة باستقرار العملات الخليجية. وبداية من ٢٠٠٥م أصبح الفرق بين أسعار الفائدة على العملات الخليجية والدولار لصالح العملات الخليجية؛ بسبب توفر السيولة مع محافظة أسعار الفائدة الخاصة بالعملات الخليجية على متابعة أسعار الفائدة على الدولار.

إن عدم فاعلية السياسة النقدية لدول المجلس بسبب ربطها بالدولار يسهّل قيام الاتحاد النقدي، ويجعل تنازلات دول المجلس عن السياسة النقدية لتُدَار من قبل بنك خليجي مركزي تشارك الدول فيه ممكنًا، ولا

ينطوي على تنازلات اقتصادية. وقد أدت سياسة سعر الصرف الثابت دورًا بارزًا في المحافظة على ثبات العملة خلال العقدين الماضيين، وخاصة خلال انخفاض أسعار الصرف، وعجز ميزانيات دول المجلس.

أما السياسة المالية في دول المجلس فهي معتمدة على الإنفاق الحكومي، بينما الضرائب غير مفعَّلة. فالقطاع النفطي في دول المجلس مملوك للحكومات، ويشكل في المتوسط ٩٠٪ من الإيرادات الحكومية. لذا فالإنفاق الحكومي متأثر بالعائدات النفطية، ففي فترة انخفاض أسعار النفط تعاني ميزانيات دول المجلس من العجز، كما في الثمانينيات ونهاية التسعينيات، بينما في فترة انتعاش الطلب على النفط وارتفاع أسعاره تحقق ميزانيات الدول فائضًا، كما في السنوات الأخيرة (شكل ٢).

وبما أن الطلب على النفط تحدده عوامل خارجية ودول المجلس متلقية -على الرغم من إنتاجها- لما يربو على ٢٣٪ من الإنتاج العالمي من النفط، فإن السياسة المالية تحكمها التقلبات في أسواق النفط العالمية؛ مما يحدّ من قدرة دول المجلس على وضع سياسة مالية طويلة الأجل. وعمليًّا لا يوجد سياسة مالية واضحة الأهداف لدول المجلس، وتكتفي السلطات المالية في دول المجلس بالسياسة المالية قصيرة الأجل المعتمدة على التدفقات المالية.

وحيث إن الإنفاق الحكومي مرهون بالعائدات النفطية، والضرائب غير موجودة، وتم الاستغناء عنها بفرض ضريبة ١٠٠٪ على القطاع النفطي، ولم تنشئ الدول صناديق يتم من خلالها توزيع تأثيرات الانخفاض والارتفاع في العائدات النفطية لسنوات عدة، بدلاً من زيادة الإنفاق الضخمة في حالة زيادة العائدات النفطية، وتحميل الميزانية عجزًا في حالة هبوطها؛ فإن الأدوات المالية لمتخذ القرار الاقتصادي محدودة.

إن هذا التشابه في السياسة النقدية والمالية لدول المجلس، ومحدودية أدواتها، يجعل التنسيق فيما بينها لمنطقة العملة الموحدة مهمة سهلة وغير مكلفة. وحتى ينجح الاتحاد النقدي، وتحقق اقتصاديات المجلس معدلات نمو أعلى، وترفع من مستوى التنمية؛ فإنه لا بد من توحيد السياسة النقدية في سلطة نقدية مركزية ودرجة عالية من التنسيق للسياسة المالية والاقتصادية. فالعملة الموحدة لا تقبل تجزئة السياسة النقدية، بل يجب أن يضطلع بها بنك مركزي يُدَار من قبل مجلس إدارة يتم تمثيل الدول فيه.

أما السياسة المالية؛ فإن المعايير المالية التي تم اعتمادها من قبل المجلس الأعلى كافية لتحقيق الاستقرار المالي، والتي تضع حدودًا عليا على الدَّيْن الحكومي، لكي لا تصبح ديون دولة من دول الاتحاد على حساب قيمة العملة الموحدة. فالتزام جميع دول الاتحاد بالمعايير المالية التي تم الاتفاق عليها ضرورة لنجاح الاتحاد النقدي، والمحافظة على قيمة العملة الموحدة.

### الآثار الاقتصادية للاتحاد النقدي:

ينطوي إقامة اتحاد نقدي على العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية المباشرة وغير المباشرة على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، وتتركز غالب التكاليف الاقتصادية من إقامة الاتحاد النقدي على إدارة الاقتصاد الكلي، بينما المنافع الاقتصادية للاتحاد تتركز في الاقتصاد الجزئي، والتي ينعكس أثرها على رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى.

تتكون دول المجلس من اقتصاديات ذات أحجام اقتصادية صغيرة ما عدا السعودية التي تتمتع بحجم اقتصادي أكبر، والتي تمثل ما يعادل ٥٢٪ من إجمالي الدخل المحلي الإجمالي لدول المجلس. وبإنشاء الاتحاد النقدي؛ فإن دول المجلس ستصبح سوقًا واحدة ذات جاذبية أعلى للاستثمار المحلي والأجنبي. فكبر حجم السوق وإلغاء مخاطر العملات الوطنية، وتقاسم دول المجلس لمخاطر العملة الموحدة يساهم في تقليل مخاطر العملة على المستثمرين.

فالعملة الخليجية سوف تلغي مخاطر العملات الوطنية،

وتستبدلها بمخاطر العملة الخليجية الجديدة. فلكل عملة من عملات دول الخليج مخاطر تنعكس على رغبة المستثمرين في اقتنائها، أو الاستثمار طويل الأجل في المنطقة. فالمستثمر ينظر إلى استقرار العملة المحلية والتي هي انعكاس للاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد، وتتمتع دول المجلس باستقرار سياسي واقتصادي انعكس على استقرار العملات الوطنية، والتي تم تثبيت سعرها مقابل الدولار، وحافظت السلطات النقدية على هذه العلاقة لعقود من الزمن. ولكون دول الخليج دولاً صغيرة؛ فإن هناك مخاطر لكل عملة من عملات دول المجلس.

وعند المقارنة بين مخاطر كل عملة من عملات دول المجلس على حدة والعملة الخليجية الموحدة، نجد أن العملة الخليجية سوف تكون أقل مخاطرة لاتحاد دول المجلس في تحمل هذه المخاطر سويًا، وكبر الحجم الاقتصادي لدول المجلس مع بعض مقارنة بكل دولة على حدة، والتي بعد اتحادها ستكون من أهم التكتلات الاقتصادية على مستوى العالم. فالعملة الموحدة يدعمها ما يعادل ٤٠٪ من الاحتياطي العالمي من النفط، و٢٣٪ من الاحتياطي العالمي من الغاز، والتي من المتوقع أن تزداد أهميتها الاستراتيجية مع تناقص إمدادات الطاقة من الدول الأخرى.

إن مخاطر العملة وعدم اليقين تجاه مستقبل العملة (Uncertainty) يؤثر على قدرة المستثمرين في التنبؤ بالعوائد المستقبلية لاستثماراتهم، وخاصة المستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار في إحدى دول الاتحاد، بينما سوق الطلب على منتجاتهم في دولة أخرى من دول الاتحاد. هذا الأمر يدفع المستثمرين لطلب عائد أعلى على استثماراتهم مقابل عدم اليقين؛ مما ينعكس سلبًا على أسعار المنتجات أو يلغي قيام بعض الاستثمارات لعدم جدواها في هذه الحالة.

بالإضافة إلى ما سبق؛ فإن إلغاء تكاليف تحويل عملات دول الاتحاد فيما بينها، والتي تعتبر من أبرز الفوائد المباشرة التي ناقشتها الدراسات الاقتصادية، سوف تخفض التكاليف المباشرة من جراء تحويل العملة على المستثمرين. فالرسوم التي يدفعها المستهلك للبنك مقابل تحويل عملة بلد إلى عملة أخرى سوف يتم إلغاؤها؛ لأن جميع دول الاتحاد تتعامل بعملة واحدة مقبولة في جميع دول الاتحاد تحل مكان عملات الدول.

وتشكل هذه التكاليف هدرًا للموارد الاقتصادية المحلية لدول الخليج العربي؛ حيث يمكن أن يتم توفيرها سنويًا. فالحركة التجارية والسياحية بين دول المجلس في تزايد مما يحتم عليهم تحويل العملة إلى عملة البلد الآخر، ودفع الرسوم وفارق السعر بين البيع والشراء للعملة.

وقد تم تقدير هذه التكاليف للاتحاد الأوروبي من ١٣ إلى ٢٠ بليون يورو للسنة، والتي تعادل ١٪ من إجمالي الدخل المحلي الإجمالي لمنطقة الاتحاد الأوروبي (EC Commission 1990).

هذه الفائدة التي يجنيها المجتمع من إلغاء رسوم التحويل، والتي كانت تُدفَع في السابق للبنوك المحلية هي خسارة للبنوك التي تشكل هذه الرسوم جزءًا من مصادر أرباحها، ولكنها على مستوى المجتمع ككل تعتبر فائدة.

كما يؤدي إلغاء العملات الوطنية، واستبدالها بالعملة الخليجية إلى سهولة المقارنة بين الأسعار على مستوى المنطقة. حيث يؤدي استخدام عملات مختلفة إلى صعوبة المقارنة وتقليل المنافسة. فالمستهلك يسهل عليه المقارنة بين الأسعار في حالة التسعير بعملة واحدة.

فالحدود الجغرافية بين الدول واستخدام عملات مختلفة تُوجِد فروقات في الأسعار بين المنتجات المتشابهة. ففي دراسة (Engel and Rogers, 1995) لمقارنة فروقات الأسعار بين الولايات المتحدة وكندا في المدن المتجاورة كديترويت (الولايات المتحدة) ووينديسر (كندا) والتي يفرق بينهم الحدود فقط، وجدت الدراسة أن هناك اختلافًا في الأسعار لنفس المنتَج مما يدل على أثر اختلاف العملات والحدود بين الدول في تقسيم الأسواق.

ولكن الأثر الإيجابي للعملة الموحدة مرهون بتوفر المعلومات للمستهلكين، وسهولة الحركة التجارية بين دول الاتحاد، ووجود خطوط سريعة تساهم في النقل بين الدول، ووجود تكاليف منخفضة، وإلغاء جميع أنواع العوائق الجمركية المباشرة وغير المباشرة بين الدول، مما يشجّع على التنافسية لتخفيف فروقات الأسعار.

ومع هذه الأهمية لتوحيد العملة لإيجاد الشفافية في الأسعار، إلا أن التجار في الغالب يعملون على تقسيم الأسواق حتى في البلد الواحد، وتمييز الأسعار حسب القوة الشرائية والطلب في كل منطقة، والتي يمكن ملاحظتها في البلد الواحد. فالعملة الواحدة لن تلغي فروقات الأسعار، ولكنها تخففها لتصبح الفروقات مشابهة للفروقات في البلد الواحد.

كما أن الاتحاد النقدي يوفر فرصًا للمستثمرين للاستثمار في إنشاء صناعات محلية لتغطية الطلب المحلي الذي يتم توفيره من خلال الواردات، وبالتالي زيادة التبادل التجاري بين دول المجلس. فالتبادل التجاري بين دول الخليج ٦٪، وهو آخذ في الزيادة بعد الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة. وبما أن دول الخليج هي دول نامية يشكل النفط في المتوسط ٨٠٪ من إجمالي صادراتها، وتستورد احتياجاتها من العالم الخارجي، فإن التبادل التجاري بينها ضعيف؛ بسبب تصديرها لنفس السلعة.

وللعملة الموحدة أثر إيجابي في زيادة التبادل التجاري بين دول المجلس، كما أثبتته الدراسات الاقتصادية. لقد كانت نتائج الدراسات الاقتصادية في الثمانينيات عن العلاقة بين التبادل التجاري والاتحاد النقدي غير مشجعة، والتي خلصت إلى أن العلاقة ضعيفة جدًّا أو غير معنوية (IMF, 1984). لكن دراسة (Rose,2000) استطاعت أن تثبت أن هناك علاقة قوية بين التبادل التجاري والاتحاد النقدي؛ حيث وجد أن الدول الأعضاء في الاتحاد التي تستخدم نفس العملة زاد التبادل التجاري بينها في المتوسط ١٠٠٪ أعلى من الدول التي ليست عضوًا في الاتحاد النقدي.

وقد تتابعت الدراسات الاقتصادية بعد ذلك لتصل لنفس النتيجة التي وصلت لها دراسة (Rose) بوجود علاقة قوية بين التبادل التجاري والاتحاد النقدي، ولكن حجم التأثير في الدراسات اللاحقة كان أقل (Rose,٢٠٠٢). ولذا من المتوقع أن تساهم العملة الموحدة في زيادة التبادل التجاري بين دول المجلس. فبإنشاء الاتحاد النقدي يتسع حجم السوق المحلي، وتصبح إقامة بعض المشاريع الاستثمارية لتغذية الطلب المحلي مجدية، في ظل انفتاح أسواق دول المجلس على بعضها، وتحولها بحكم العملة الواحدة وانفتاح الحدود وإلغاء العوائق الجمركية لسوق اقتصادية واحدة تحتضن أكثر من ٣٢ مليون نسمة.

**الاتحاد النقدي يوفر فرصًا للمستثمرين للاستثمار في إنشاء صناعات محلية لتغطية الطلب المحلي الذي يتم توفيره من خلال الواردات، وبالتالي زيادة التبادل التجاري بين دول المجلس.**

كما أنه سوف يقود إلى التنافسية بين المنتجين للسلع المتشابهة لزيادة حصتهم من السوق الخليجي؛ مما يرفع الكفاءة الاقتصادية للمنتجين، ويخفض الأسعار النهائية على المستهلكين للسلع التي كانت تعاني من احتكار المنتج المحلي، أو احتكار القلة، بالإضافة إلى تحسين الجودة والخدمات المقدمة.

ولا شك أن قدرة السوق الواحدة على الاستيعاب وإحلال الواردات سوف يحقق أحد أهم الأهداف التنموية لدول المجلس لتنويع القاعدة الاقتصادية بعيدًا عن الاعتماد على النفط. فدول المجلس لازالت دولاً نامية تبلغ مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي في المتوسط ٩٪، بينما القطاع النفطي تتجاوز مساهمته في المتوسط ٤٠٪، وبإنشاء الاتحاد النقدي واندماج أسواق السلع والخدمات لدول المجلس؛ فإن المتوقع أن تنشأ اعتمادية تبادلية بين اقتصاديات دول المجلس؛ وذلك بسبب اعتماد الطلب النهائي أو الوسيط على صناعات وخدمات في الدولة المجاورة، كما يحدث في الدولة الواحدة من الاعتمادية بين المدن داخل الدولة نفسها، وقد يؤدي ذلك إلى تركز الاستثمارات حسب الميزة التنافسية لكل دولة في قطاع معين.

وهذا الأمر يساعد السلطة النقدية في إدارة السياسة النقدية؛ لتشابه الهياكل الاقتصادية، واعتمادها على بعض مما يُوحِّد مصادر التأثير الاقتصادي. ويرفع من الكفاءة الاقتصادية بسبب التنافسية، وانخفاض التكاليف وتوجيه الموارد الاقتصادية غير المميزة إلى استثمارات أكثر كفاءة؛ مما يحقق مستوى نمو اقتصادي أعلى، ويحسن مستوى الرفاهية الاقتصادية. وبما أن دول المجلس هي دولة نامية، والهيكل الاقتصادي لكل منها لازال تحت البناء، فإننا نتوقع أن يحدث تركز للاستثمارات حسب التخصص والميزة النسبية لكل دولة.

يؤدي الاتحاد النقدي إلى اندماج الأسواق المالية، وزيادة درجة العمق فيها وسيولتها؛ حيث يؤدي إنشاء الاتحاد وزيادة الحركة التجارية، وانفتاح الأسواق على بعض إلى سهولة الحصول على المعلومات للمستثمرين، وتوجيه السيولة بشكل أكثر كفاءة للمشاريع ذات العائد الأعلى وإلغاء ما يسمى التحيز للبلد؛ حيث أثبتت الدراسات التطبيقية أنه على الرغم من أن نظريات الاستثمار تفترض تنويع المستثمرين لمحافظهم على مستوى العالم، للاستثمار في دول أخرى لتقليل مخاطر الدولة، إلا أن المستثمرين يميلون للاستثمار في دولهم لسهولة الحصول على المعلومات ومعرفة الشركات المدرجة في السوق المحلي (country biase) .

**بما أن دول المجلس هي دولة نامية، والهيكل الاقتصادي لكل منها لازال تحت البناء، فإننا نتوقع أن يحدث تركز للاستثمارات حسب التخصص والميزة النسبية لكل دولة.**

تنتج دول المجلس أكثر من ٢٣٪ من الإنتاج العالمي من النفط، وهذه الحصة سوف تزداد بزيادة الطاقة الإنتاجية لدول المجلس، وتقلص العرض من المصادر الأخرى، ولديها ما يعادل ٤٠٪ من الاحتياطي العالمي من النفط و٢٣٪ من الاحتياطي العالمي من الغاز. وتزداد أهمية المنطقة الاستراتيجية بتركز المخزون النفطي فيها. وفي حالة استخدام العملة الخليجية لتسعير النفط أو استلام عائدات النفط، بدلاً من الدولار؛ فإن هذا سوف يساهم في زيادة الطلب عليها عالميًّا، واحتفاظ البنوك المركزية بها كجزء من الاحتياطيات لتغطية فاتورة النفط من دول المجلس.

كما أن الاحتياطي الضخم من النفط والغاز لدى دول المجلس سوف يُوجِد ثقة لدى المستثمرين لاقتناء هذه العملة؛ لتخفيف المخاطر بتنويع العملات في محافظهم، خاصة إذا كانت العملة معومة وأثبت البنك الخليجي -المزمع إقامته- قدرته على إدارة السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والسيطرة على التضخم. بالإضافة إلى أن دول الشرق الأوسط التي تستخدم عملات أخرى إلى جانب عملتها المحلية، وبحكم أن السياح الخليجيين في هذ الدول يمثلون النسبة الكبرى من السياح، فإن ذلك سوف يشجّع على استخدام العملة الخليجية في تلك الدول إلى جنب العملة المحلية والعملات الأخرى. ولا شك أن الطلب على العملة الخليجية من خارج منطقة دول المجلس سوف يحقق عوائد إضافية لدول المجلس من سك العملة، كما سيدعم قوة العملة والمحافظة على قيمتها.

تنعكس العوامل السابقة، والتي تمثل في غالبها فوائد على مستوى الاقتصاد الجزئي في رفع كفاءة الاقتصاد الخليجي، وتحسين أدائه، مما يرفع من معدل النمو الاقتصادي، ويحقق رفاهية اقتصادية أعلى لمواطني دول المجلس، ففي دراسة (Edwards, 2003) وجد أن اشتراك مجموعة من الدول في عملة واحدة أدى إلى زيادة نمو الدخل المحلي للفرد، مقارنة بالدول التي احتفظت بعملتها في العينة التي خضعت للدراسة.

وفي الجانب الآخر، فإن الآثار السلبية للاتحاد النقدي قد تنحصر في التنازلات السيادية. فعند الدخول في الاتحاد النقدي لا بد من تقديم تنازلات سيادية على مستوى الدول؛ حيث تتنازل الدول عن السياسة النقدية لسلطة مشتركة فوق القومية تساهم الدول فيها، فبدلاً من التحكم الكامل في السطلة النقدية، وقدرة الدول على تغييرها للتأثير على الاقتصاد الوطني؛ فإن

السلطة فوق القومية هي المعنية في هذه الحالة، وتنظر إلى مصلحة المنطقة ككل، ولكن السياسة النقدية لدول الخليج، كما تم شرحه في السابق غير مفعَّلة؛ لارتباطها بالدولار والسياسة المالية هي المحرك الأساس للاقتصاد الخليجي، فدول المجلس بتنازلها عن السلطة النقدية لن تخسر شيئًا من الأدوات الفعلية التي اعتادت على استخدامها، بل يؤدي تركز السلطة النقدية لدول المجلس بيد بنك مركزي خليجي إلى قدرة أعلى في تفعيل السياسة النقدية لصالح المنطقة؛ فعلى الرغم من أن البعض يرى بأن ذلك من سلبيات الاتحاد النقدي إلا أن وضع دول المجلس يجعل ذلك من الإيجابيات التي قد تتحقق في حالة تفعيلها.

ومن السلبيات تقييد السياسة المالية، فيجب على الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الالتزام بالمعايير المالية، والتي تقيد السياسة المالية للدول، وقد تم ذكرها في المعايير المالية للدخول والاستمرار في الاتحاد النقدي. ويشكل التقيد بهذه المعايير إيجابية في حالة دول المجلس، والتي تعتبر السلطة التنفيذية هي السلطة المرجعية لبقية السلطات (القضائية والتشريعية)، فهذه المعايير مقيدة للسلطة التنفيذية، والتي قد تتمادى في زيادة العجز في الميزانية وارتفاع نسبة الديون المتراكمة، وتحميلها للأجيال القادمة في حالات انخفاض العائدات النفطية مما يؤثر على مستقبل الاقتصاد الوطني، ويدخله في مصيدة الديون التي يصعب الانفكاك منها، كما حدث في التسعينيات والتي أدت إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ١١٠٪ في السعودية.

كما أن مخاطرة الدخول في الاتحاد النقدي وإلغاء العملات الوطنية، ثم التراجع بعد فترة من الزمن لأي سبب اقتصادي أو سياسي ينطوي على تكاليف مباشرة وغير مباشرة تتحملها الدول، لذا فإن الإعداد الجيد والدقيق للاتحاد ضرورة قصوى تمليها المصلحة الوطنية لكل دولة من دول المجلس؛ بحيث لا تدفع الشعوب تكاليف الاتحاد النقدي وتحرم فوائده.

وعلى الرغم من أن قرار الدخول في الاتحاد النقدي يجب أن يُبنَى على مدى ما تجنيه الدول من فوائد اقتصادية للاقتصاد القومي، إلا أن القرار السياسي الموافق على تقديم هذه التنازلات السيادية هو المحدد الأساس للدخول في الاتحاد النقدي.

### شروط تحقيق الفوائد الاقتصادية للاتحاد النقدي:

إن الفوائد الاقتصادية التي تم التطرق لها في الفصل السابق مشروطة بتوفر البيئة الاستثمارية والبنية التحتية، وتنسيق السياسات الاقتصادية لتحقيق فوائد الاتحاد النقدي. فالبيئة الاستثمارية لجميع دول المجلس يجب أن تكون متشابهة وإلا أدى ذلك إلى هروب الاستثمارات للدول الأفضل في خدمات الاستثمار، مما يؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية في الدول التي تعاني بيئة الاستثمار فيها من مشاكل بيروقراطية أو تعقيدات إدارية.

مما يحتم أهمية تنسيق السياسات الاقتصادية بين دول المجلس، حتى لا يكون هناك تنازلات في تقديم الإغراءات للمستثمرين على حساب رفاهية المواطن. كما أن توفر الطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية وسهولتها بين الدول الأخرى يساهم في خفض تكاليف النقل والمواصلات، ومن ثم تخفيض القيمة النهائية للسلع والخدمات، وتحفيز الحركة التجارية بين دول المجلس.

كما تشكل العوائق الجمركية المباشرة وغير المباشرة وصعوبة الانتقال بين الدول تكاليف إضافية تتحملها شعوب المنطقة، وتعيق تحقيق الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد الخليجي. لذا فإن تطبيق الاتحاد الجمركي بالكامل شرط ضروري لتحقيق الفوائد الاقتصادية من الاتحاد النقدي. كما أن توفر طرق المواصلات البرية والجوية والحديدية، وانخفاض تكاليفها يشجع الحركة التجارية، والسياحة البينية بين دول المجلس. كما يعتبر توفر المعلومات وسهولة الحصول عليها عن أسواق دول المجلس من الشروط الضرورية لتعظيم المنافع

الاقتصادية من الاتحاد النقدي؛ حيث تساعد المعلومات في اتخاذ القرار الاقتصادي السليم للمستهلك والتاجر.

إن صعوبة الحصول على المعلومات عن أسواق دول المجلس لسكان المنطقة أو ارتفاع تكلفة الحصول عليها يؤدي إلى فصل الأسواق عن بعضها، وعدم اندماجها، وتنعكس هذه التكاليف الإضافية في قيمة الخدمة أو المنتج وتضعف القدرة التنافسية. لذا يجب -حتى يتحقق فوائد الاتحاد النقدي- إنشاء السوق المشتركة بدون أي استثناءات (ما عدا الاستثناءات للسلع المحرمة شرعًا)، وإلغاء القيود على حركة الأفراد ورأس المال، وتنسيق التشريعات في هذا الخصوص، وخاصة ما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية على العمالة؛ لتسهيل حركة العمالة بين دول المجلس حسب الظروف الاقتصادية، وتحقيق مبدأ المواطنة الكاملة بدون أي استثناءات لمواطني دول المجلس.

**التحديات التي تواجه الاتحاد النقدي:**

يمثل الاتحاد النقدي أعلى مراحل التكامل الاقتصادي، وعند الدخول فيه لا بد من تقديم تنازلات سيادية على مستوى الدول؛ حيث تتنازل الدول عن السياسة النقدية لسلطة مشتركة فوق القومية. كما يجب على الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الالتزام بالمعايير المالية، والتي تقيد السياسة المالية للدول.

وعلى الرغم من أن قرار الدخول في الاتحاد النقدي يجب أن يبنى على مدى ما تجنيه الدول من فوائد اقتصادية للاقتصاد القومي، إلا أن القرار السياسي الراغب في تقديم هذه التنازلات السيادية هو المحدد الأساس للدخول في الاتحاد النقدي.

ودول مجلس التعاون هي دولة نامية يتسم القرار السياسي فيها بالأحادية، والسلطة التنفيذية هي المرجعية لبقية السلطات (القضائية والتشريعية)، مما يجعل اتخاذ القرارات المصيرية في يد السلطة التنفيذية، ويتأثر بمدى رغبتها في تقديم التنازلات السيادية للصالح العام. كما يتأثر قرار الاتحاد النقدي بالعلاقة السياسية بين الدول. ولذا فإن نجاح الاتحاد النقدي وقيامه في الوقت المحدد حسب الجدول المتفق عليه يعتمد على قدرة القرار السياسي على تجاوز هذه النقاط والنظر للمصلحة العامة في الأجل الطويل. ومن الملاحظ أن بداية الاتحاد النقدي كان بدافع من القرار السياسي، وذلك بتوقيع الاتفاقية الاقتصادية ٢٠٠٢م من قبل المجلس الأعلى لمجلس التعاون، والتي تعتبر أعلى سلطة سياسية، ولذا فإن من الضروري استمرار الدعم السياسي القوي لإنشاء الاتحاد النقدي.

وتعتبر الاتفاقية التي وقّعتها البحرين مع الولايات المتحدة من التحديات التي تواجه الاتحاد النقدي، حيث يستلزم ذلك إبقاء الجمارك بين دول المجلس والبحرين أو توقيع بقية دول المجلس نفس الاتفاقية مع الولايات المتحدة. وإبقاء الجمارك يمثل عائقًا يحول دون تعظيم المنافع الاقتصادية من الاتحاد النقدي.

كما يمثل تحويل الكويت من الربط بالدولار إلى الربط بسلة عملات، وارتفاع قيمة العملة الكويتية خلال الفترة الماضية أمام بقية عملات دول المجلس عائقًا آخر. والخيار المتاح أمام دول المجلس إما أن تتراجع الكويت عن الربط بالسلة، والذي قد لا يناسب الاقتصاد الكويتي في الوقت الحالي، أو أن تربط بقية دول المجلس عملاتها بنفس السلة، وتفك الارتباط بالدولار الأمريكي.

ومن المتوقع أن يواجه الاتحاد النقدي ضغوطًا سياسية من بعض الدول الكبرى، وبالذات من الولايات المتحدة الامريكية إذا توقعت أن العملة الخليجية الموحدة ستؤثر على مستقبل الدولار كعملة تسعير للنفط. وهذا الأمر يحكمه تقديرات الإدارة الأمريكية لمدى تأثير العملة الخليجية الموحدة، وقدرتها على الدخول في تنافس مع الدولار على تسعير النفط؛ نظرًا لضخامة الاحتياطيات النفطية لدول المجلس، وتقلص العرض من المصادر الأخرى مما يتيح لدول المجلس استخدام العملة الموحدة في التسعير لتحقيق الفوائد الاقتصادية في المستقبل.

## المراجع:

- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠٧م. البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى من الدورة الأولى إلى السابعة والعشرين، الرياض.

- موقع الأمانة العامة على الإنترنت (www.gcc-sg.org).

- التقارير السنوية للبنوك المركزية الخليجية.

Rose,2000, "One Money One Market: Estimating the Effect of Common Currencies on Trade", Economic Policy; 30.

Rose,2002, "The Effect of Common Currencies on International Trade: A Meta-Analysis", mimeo, Haas School Business, University of California, Berkeley, CA.

IMF, 1984," Exchange Rate Volatility and World Trade: A Study by the Research Department of IMF", Occasion Papers, No.28.

Engel and Rogers, 1995, "How Wide is the Border?" International Finance Discussion Paper, No.498, Board of Governors of Federal Reserve System.

EC Commission 1990, "One Market, One Money" European Economy, 44.

Edwards, 2003

Horvath, Roman and Lubos Komarek 2002, "OPTIMUM CURRENCY AREA THEORY: AN APPROACH FOR THINKING ABOUT MONETARY INTEGRATION". WARWICK ECONOMIC RESEARCH PAPERS, university of Warwick.

## معلومات إضافية

### التعاون التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي

اهتمت دول مجلس التعاون ومنذ إنشاء المجلس بالمجال التجاري، وعملت على تعزيزه وتطويره بما يعود بالنفع على دول ومواطني دول المجلس، ويعزز المناخات الاستثمارية والتجارية. وتبنّى مجلس التعاون سياسة تجارية موحدة في إطار التعامل مع العالم الخارجي ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى كوحدة اقتصادية واحدة لتنشيط التبادل التجاري والاستثماري مع العالم الخارجي، وتوسيع أسواق صادرات دول المجلس وزيادة قدرتها التنافسية.

كما عمل المجلس على تحسين شروط نفاذها إلى الأسواق العالمية، وتشجيع المنتجات الوطنية والدفاع عنها في الأسواق الخارجية، وحماية الأسواق المحلية، وكذلك تفعيل دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس من السلع والخدمات. كما تهدف هذه السياسة أيضًا إلى تبني دول المجلس سياسة تجارية داخلية موحدة تضمن تسهيل انسياب تنقل المواطنين والسلع والخدمات ووسائط النقل، وتأخذ في الاعتبار المحافظة على البيئة وحماية المستهلك.

### القوانين والأنظمة الموحدة التي أقرها المجلس لتحقيق هذا التعاون:

لتحقيق هذه الأهداف أقر المجلس الأعلى عددًا من القوانين والأنظمة الموحدة اللازمة لتوحيد وتقريب سياسات دول المجلس التجارية الخارجية والداخلية، والتي منها :

١ ـ اعتماد وثيقة السياسة التجارية الموحدة التي تهدف إلى توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس بموجب قرار المجلس في دورته السادسة والعشرين (أبو ظبي، ديسمبر ٢٠٠٥م).

٢ ـ اعتماد قانون (نظام) العلامات التجارية بدول المجلس بموجب قرار المجلس في دورته السابعة والعشرين التي عقدت بالمملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٦م.

٣ ـ اعتماد النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون، وذلك بموجب قرار المجلس في دورته التاسعة عشرة (أبوظبي، ديسمبر ١٩٩٨)، وقد بدأت الهيئة في ممارسة نشاطها بعد إنهاء مرحلة التأسيس.

وفي إطار تعزيز المواطنة الاقتصادية، وتمكين أبناء دول المجلس من ممارسة النشاط التجاري في الدول الأعضاء، قرّر المجلس الأعلى ما يلي:

٤ ـ السماح لمواطني الدول الأعضاء بمزاولة تجارة التجزئة في أي دولة عضو، ومساواتهم بمواطني الدولة اعتبارًا من أول مارس ١٩٨٧م، وكذلك السماح لمواطني الدول الأعضاء بمزاولة تجارة الجملة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة اعتبارًا من أول مارس ١٩٩٠م، وذلك تنفيذًا لقرار المجلس في دورته السابعة (أبو ظبي، ديسمبر ١٩٨٦م).

٥ ـ تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٣م، وذلك تنفيذًا لقرار المجلس في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة، ديسمبر ٢٠٠٢م).

٦ ـ السماح للمؤسسات والوحدات الإنتاجية في دول المجلس بفتح مكاتب لها للتمثيل التجاري في أي دولة عضو،

وذلك تنفيذًا لقرار المجلس في دورته الثانية عشرة (الكويت، ديسمبر ١٩٩١م)، وكذلك السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دونما الحاجة إلى وكيل محلي.

٧ ـ الموافقة على إقامة مركز التحكيم التجاري لدول المجلس وعلى نظام المركز، وذلك بموجب قرار المجلس في دورته الرابعة عشرة (الرياض، ديسمبر ١٩٩٣م). وقد أقيم المركز في مملكة البحرين، وأعلن عن قيامه رسميًّا في مارس ١٩٩٥م.

٨ ـ إنشاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بموجب قرار المجلس في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة، ديسمبر ٢٠٠٢م).

٩ ـ العمل على تحويل عدد من القوانين والأنظمة التجارية من استرشادية إلى إلزامية، واستكمال إعداد مشروعات قوانين وأنظمة جديدة أخرى.

**الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي من عام ٢٠٠٠ م إلى ٢٠٠٥ م**

**(بالمليون دولار)**

| السنة | ٢٠٠٠ م | ٢٠٠١ م | ٢٠٠٢ م | ٢٠٠٣ م | ٢٠٠٤ م | ٢٠٠٥ م |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات العربية المتحدة | ١٢٣٦,٦ | ١٤٧٨,٩ | ١٨١٧,٢ | ٢٠٢٣,٨ | ٢٥٤٦,٨ | ٢٩٠٦,٨ |
| مملكة البحرين | ❖ ٣٧٧,٧ | ❖ ٣٩٨,٩ | ❖ ٤٩٧,٣ | ❖ ٥٧٨,٧ | ❖ ٦٩٦,٥ | ❖٧٣٧,٩٥ |
| المملكة العربية السعودية | ١٠٧٨,٦ | ١٢١٤,١ | ١٤٨٣,٠ | ١٦٨٨ | ٢٢٧٦,٥ | ٢٧٢٨,٨ |
| سلطنة عمان | ١٦٧٣,٠ | ١٩٢٤,٦ | ١٩٩٣,١ | ١٨٢٦,٠ | ٣٠١٠,٨ | ٢٧٨٨,٨ |
| دولة قطر | ٤٨٣,٤ | ٤٥٧,٢ | ٦٢٣,٧ | ٧٣٠,٩ | ١١٠٢,٦ | ١٤٠٨,٠ |
| دولة الكويت | ٨٥١,٤ | ٨٧٧,٩ | ٩٨٨,٤ | ١٢٥٧,٨ | ١٦٨٥,٥ | ١٧٤٣,٠❖❖ |
| المجموع | =SUM(ABOVE) ٥٧٠٠,٧ | ٦٣٥١,٦ | ٧٤٠٢,٧ | ٨١٠٥,٣ | ١١٣١٨,٧ | ١٢٣١٣,٣ |

❖ لا تشمل النفط.

❖❖ وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي.

الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي من عام 2000 م إلى 2005 م
(بالمليون دولار)

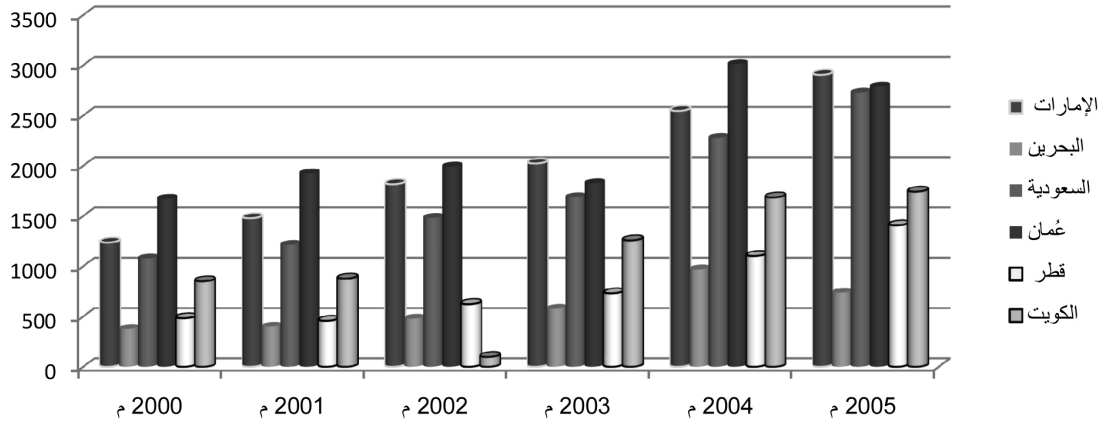


## الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي من عام ٢٠٠٠ م إلى ٢٠٠٥م
## (بالمليون دولار)

| السنة | ٢٠٠٠ م | ٢٠٠١ م | ٢٠٠٢ م | ٢٠٠٣ م | ٢٠٠٤ م | ٢٠٠٥ م |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات العربية المتحدة | ١١٨٩,٩ | ٣١٤,٧ | ٤٩٠,٣ | ٢٦٣٣,٧ | ٢٣٩٧,١ | ٤٧٦٣,٧ |
| مملكة البحرين | ٤٢٨,٧ | ٥٢٣,٠ | ٥٤٢,٠ | ٧٣١,٦ | ٧٧٤,٧٤ | ١٠٤٥,٧ |
| المملكة العربية السعودية | ٤٢٧٠,٢ | ٣٩٣٧,١ | ٤٤٦٣,٤ | ٦٢١٥,٧ | ٨٢٠٣,٧ | ١٢٠٥٧ |
| سلطنة عمان | ١٠٠٣,٢ | ١٠٣١,١ | ١٢٧٢,٠ | ١٠٦٢,١ | ١٢٥٧,٤ | ١٧١٨,٦ |
| دولة قطر | ٥٧٨,٤ | ٣٣٤,١ | ٥٧٣,٢ | ٦٤٨,٠٩ | ٩٨٣,١٣ | ١٥٢٦,٩ |
| دولة الكويت | ٣٠٦,٥ | ٢٥٤,٦ | ٣٩٣,٥ | ٤٨٨,٨٤ | ٤٨٩,٣١ | ٥١٨,٤٩ |
| المجموع | ٧٧٧٦,٩ | ٦٣٩٤,٧ | ٧٧٣٤,٤ | ١١٧٨٠,٠ | ١٤١٠٥,٤ | ٢١٦٣٠,٥ |

الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي من عام 2000 م إلى 2005 م
(بالمليون دولار)

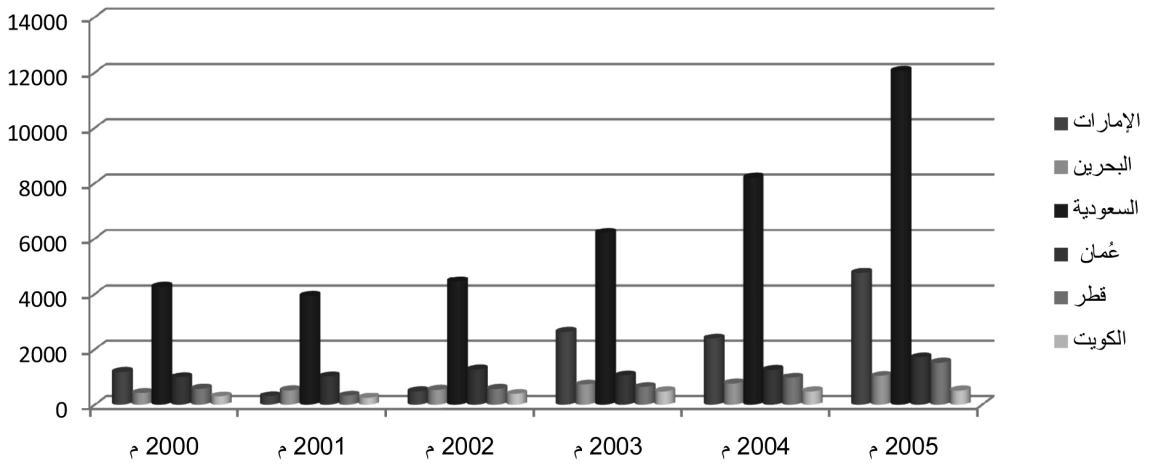


## إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (صادرات - واردات)
## (بالمليون دولار)

| السنة | ٢٠٠٠ م | ٢٠٠١ م | ٢٠٠٢ م | ٢٠٠٣ م | ٢٠٠٤ م | ٢٠٠٥ م |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | ١٣٤٧٧,٦ | ١٢٧٤٦,٣ | ١٥١٣٧,١ | ١٩٨٨٥,٣ | ٢٥٤٢٤,١ | ٣٣٩٤٣,٨ |

إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (صادرات - واردات)
(بالمليون دولار)

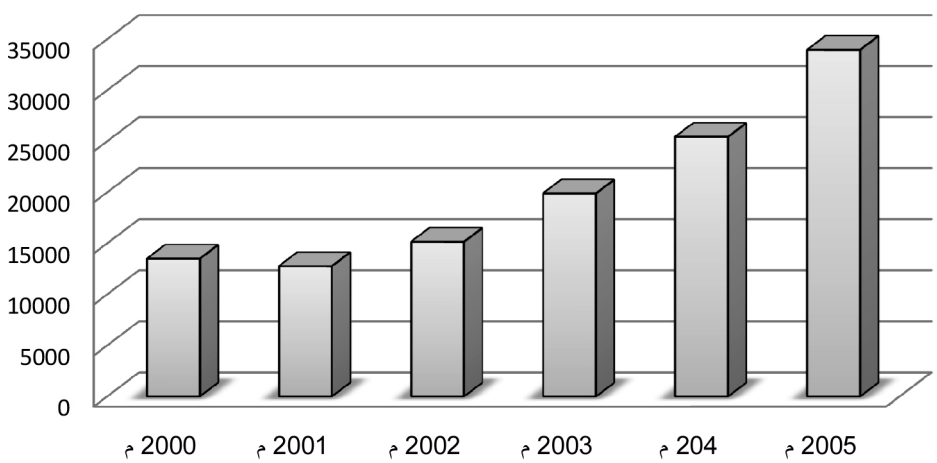


**المصدر:**

موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية http://www.gcc-sg.org

# مشكلة الغذاء وتأثيرها استراتيجيًّا على العالم الإسلامي

**عبدالحافظ الصاوي**

خبير اقتصادي

## ملخص الدراسة

في ظل ارتفاع أسعار السلع الغذائية المتزايد في السوق العالمي، منذ عام ٢٠٠٦م وحتى النصف الثاني من عام ٢٠٠٨م، أحاطت أزمة الغذاء بعنق العديد من البلدان، وانضم نحو ٥٠ مليون فرد إلى قائمة الجياع، ليصل عددهم قرابة المليار فرد، وكان وقع الأزمة على البلدان النامية أشد؛ لاعتبار أن هذه البلدان مستوردة لكميات كبيرة من احتياجاتها من الغذاء.

ولم تكن هذه الأزمة هى الأولى من نوعها، فالتاريخ يرصد أنها وقعت غير مرة. ومع ذلك لم تستوعب كثير من الدول الإسلامية الدرس. فكانت عرضة لتقلبات السوق في الأسعار والكميات، وكان لذلك أثره على استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العديد منها.

ولم تختلف مشكلة الغذاء الحالية عن سابقتها من حيث كونها أزمة من صنع الإنسان، إما بسوء التدبير، وتفضيل احتياجات الأغنياء على المتطلبات الأساسية للفقراء، أو نتيجة استغلال هذه الظروف من قبل المضاربين والمحتكرين لتحقيق أكبر قدر من الأرباح، وإن كانت هناك بعض العوامل الطبيعية مثل التغييرات المناخية ساعدت على تفاقم الأزمة. ولكن الحقيقة الواضحة أن الدول المتقدمة تعاملت مع مشكلة الغذاء بمنطق ماديّ بحت، بعيد كل البعد عن الجانب الإنساني الذي يحيط بالمشكلة من كل جوانبها.

وتكمن خطورة مشكلة الغذاء في البلدان الإسلامية في بُعدها الاستراتيجي والحضاري، فالمفترض أن هذه البلدان تمثل أمة لها رسالة. ولا شك أن عجزها عن توفير متطلباتها من الغذاء أدعى لنكوصها عن تقديم رسالتها للآخر، ما يستدعي وضع حلول عاجلة وفاعلة للنهوض من هذه الأزمة.

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على مشكلة الغذاء على الصعيدين العالمي والإسلامي، من حيث مظاهرها وأسبابها، والجهود التي بذلت لمواجهتها، سواء من قِبَل المنظمات الدولية أو الإقليمية، كما تتناول الأثر الاستراتيجي للمشكلة في إطار سيناريوهين، هما: بقاء آلية التعامل مع المشكلة على ما هي عليه. والثاني تبني استراتيجيات بديلة تجمع أدوار الدول والمنظمات الأهلية والأفراد، بما يمكِّن البلدان الإسلامية من الوصول إلى حل لهذه المشكلة وعدم الوقوع فيها، على الأجل الطويل، بالحجم والصورة الحاليتين.

# مشكلة الغذاء وتأثيرها استراتيجيًّا على العالم الإسلامي

**عبدالحافظ الصاوي**
خبير اقتصادي

**مقدمة:**

في ظل ارتفاع أسعار السلع الغذائية المتزايد في السوق العالمي، منذ عام ٢٠٠٦م وحتى النصف الثاني من عام ٢٠٠٨م، أحاطت أزمة الغذاء بعنق العديد من البلدان، وكان وقع الأزمة على البلدان النامية -ومن ضمنها البلدان الإسلامية- أشد؛ لاعتبار أن هذه البلدان مستوردة لكميات كبيرة من احتياجاتها من الغذاء.

وعلى الرغم من وجود أسباب ظاهرة لهذه المشكلة، إلا أن الأيدي الخفية كان لها دور في افتعال المشكلة بشكل أكبر، فقد صرَّح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن «مشكلة الغذاء من صنع أيدينا». ويظهر بوضوح دور الأيدي الخفية من خلال إصرار الدول المتقدمة على استخدام السلع الزراعية، وخاصة الغذائية منها، في إنتاج الوقود الحيوي.

وقد تعاملت الدول المتقدمة مع مشكلة الغذاء بمنطق ماديّ بحت، بعيد كل البعد عن الجانب الإنساني الذي يحيط بالمشكلة من كل جوانبها، فدون مواربة صرحت المستشارة الألمانية بقولها: «اذهبوا إلى الهند ستجدون نحو ٣٠٠ مليون فرد يطالبون بتناول الوجبة الثانية يوميًّا!»، وهو ما ردده لاحقًا الرئيس الأمريكي. وقد أتت هذه التصريحات في سياق الحديث عن حق الدول المتقدمة في عدم التنازل عن إنتاج الوقود الحيوي من السلع الغذائية التي تمثل احتياجات أساسية للبشر. وهو ما يكشف بوضوح عن وجه حضارة الغرب، حضارة حقوق الإنسان!! في القرن الحادي والعشرين.

ومن هنا ندرك ذلك الفرق الكبير بين تلك الحضارة وبين مقومات الحضارة الإسلامية، التي أعلت من شأن الإنسان، وكفلت له حقه في احتياجاته الأساسية - المأكل، والمشرب، والملبس، والمسكن، والدابة - في إطارٍ يحفظ عليه كرامته الإنسانية، وبما يكفل له حياة كريمة، وهو ما اصطُلِحَ عليه في الأدبيات الشرعية بحق الكفاية، فالحق -تبارك وتعالى- يقول: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾(الإسراء: ٧٠).

**مشكلة البحث:**

تضم منظمة المؤتمر الإسلامي ٥٦ دولة، من بينها نحو ٢٦ دولة تُصَنَّف ضمن مجموعة البلدان الأشد فقرًا في العالم (تضم هذه المجموعة ٥٢ دولة على مستوى العالم، أي أن نصف هذه المجموعة من البلاد الإسلامية)، وقد أُضيرت هذه الدول بشكل كبير من جرّاء ارتفاع أسعار الغذاء، وتشير التقديرات لانضمام نحو ٥٠ مليون فرد إلى قائمة

الجيـاع، ليصل عددهـم قرابـة المليار فـرد. ويأتي هذا الوضـع على الرغم من أن بلدان العالم الإسـلامي تضم أكثـر من نصف مليار فرد يعملون في الزراعة، وتتوافر للعالم الإسلامي نحو ١٨٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في العـالم، وهناك ثروات طائلة للمسـلمين، من ضمنها على سـبيل المثال الاستثمارات العربية في الخارج، والتي تقدر بـ١,٥ تريليـون دولار، وأيضًا ذلك العجز في الميزان التجاري الزراعي لدول العالم الإسلامي.

وتأتي أهمية دراسـة مشـكلة الغذاء بالنسـبة للعالم الإسـلامي مـن كونهـا تشـكّل أحـد جوانـب العجز لجميـع بلدانـه، الفقيرة منها والغنيـة، وأيضًا ما يرتبط بالغذاء بسـبب كونه سـلعة اسـتراتيجية؛ فعـدم تأمين الغـذاء مشـكلة لها تداعياتهـا الاقتصادية والسياسـية والاجتماعية والإنسانية.

**منهج البحث:**

يسـتخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي المكتبي، مـن خلال اسـتخدام ما ورد مـن بيانـات ومعلومات عن مشـكلة الغذاء على الصعيد العالمي بشـكل عام، وما ورد عـن بلدان العالم الإسـلامي بوجه خاص، وذلك من أجـل التعـرف على المشـكلة وحجمها، وسـبل التعامل والخروج منها، ورصد تأثيرها الاسـتراتيجي على بلدان العالم الإسلامي.

وتأتـي مشـكلة الغـذاء منهجيًّـا في إطـار مفهومي: الاكتفـاء الذاتـي غذائيًّـا، والأمـن الغذائـي. وهـو ما يستتبع أن نعرف كلاً منهما في إيجاز:

الاكتفاء الذاتي من الغذاء: هناك نوعان من الاكتفاء الذاتي غذائيًّـا، وهما: الاكتفاء الكلـي، والاكتفاء الجزئـي، ويقصـد بالاكتفـاء الذاتـي «قـدرة المجتمع علـى تحقيـق الاعتمـاد الكامل علـى النفـس والموارد والإمكانيـات الذاتية في إنتـاج كل احتياجاته الغذائية محليًّا». ويطـرح هذه التعريف مجموعة تسـاؤلات منها: ما طبيعة الاكتفاء الذاتي المسـتهدَف؟ ومدى إمكانية تحقيقـه عمليًّا؟ والمفاضلة بين تحقيـق الاكتفاء الذاتي في حـدود المـوارد والإمكانيات المتاحـة؟ وينظر البعض إلى مفهـوم الاكتفـاء الذاتـي على أنه مفهـوم طوباوي في ظل الميزة النسـبية للتجـارة، وطبيعة التبادل التجاري العالمي، والبدائل المتاحة.

أمـا الأمن الغذائي فهو أرحب مـن حيث الانفتاح على الآخـر، ويقصد به «قدرة المجتمـع على توفير احتياجاته الغذائية الأساسـية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام»، ويشـير هذا المفهوم إلى ثلاثة عناصـر أساسـية هي: وفرة السـلع الغذائية، اسـتقرار السلع من حيث احتياجات وإمداد السوق بها، إمكانية المواطنين المادية للحصول على السلع.

والفـارق بين المفهومين هـو أن الأمن الغذائي يصلح في حالة الاستقرار والأمن العالميين، وهذا غير متاح في عالمنا اليـوم؛ حيـث إن الفائض لـدى الدول المصـدّرة للحبوب في عـالم اليـوم أصبح أداة تُسـتغل للضغـط الاقتصادي والسياسي على دول العجز الغذائي.

بينمـا الاكتفـاء الذاتـي يؤمـن للدولـة أو التجمـع الإقليمـي عدم الخضـوع لتلك الضغـوط، ويمكِّنه من الاسـتقلال فيمـا يتعلق بوجـوده، وأمنـه القومي. فحتى الذيـن روّجـوا لمفهوم الأمـن الغذائي أشـاروا إلى أهمية تأمـين السـلع الأساسـية لأيّ قُطْـر، وهذه السـلع هي: ( القمح، الأرز، الذرة) كمسـتوًى أول، ثم ( السكر، اللحوم، البيض، السمك) كمستوى ثانٍ.

ولكـن بإنزال هـذه المفاهيم على واقع بلـدان العالم الإسـلامي نجد أنها تفتقد بشكل كبير إلى تحقيق أيّ من المفهومين، سواء الاكتفاء الذاتي أو الأمن الغذائي.

**المقصود ببلدان العالم الإسلامي في هذا البحث:**

الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسـلامي، والبالغ عددها نحو ٥٦ دولة.

**محتوى البحث:**

أولاً: مظاهـر أزمـة الغـذاء عالميًّـا، وموقـف الـدول الإسلامية منها.

ثانيًا: أسباب أزمة الغذاء.
ثالثًا: تأثير الأزمة استراتيجيًّا على العالم الإسلامي.
رابعًا: الجهود التي بُذِلَت لمواجهة الأزمة.
خامسًا: حلول لمواجهة الأزمة.
خاتمة.
الجدول والمصادر.

## أولاً: مظاهر أزمة الغذاء عالميًّا وموقف الدول الإسلامية منها

### تدني مستويات المخزون الاستراتيجي من الغذاء:

أظهرت أزمة الغذاء وجود انخفاض في المخزون العالمي من الحبوب لم يصل إليه منذ ٣٠ سنة، فقد انخفض المخزون العالمي من الحبوب خلال عام ٢٠٠٨م بنسبة ٥٪ عما كان عليه في عام ٢٠٠٧م، وهو ما يكفي فقط احتياجات سكان العالم من الحبوب لفترة من ٨ - ١٢ أسبوعًا.

### الارتفاع المستمر في أسعار الغذاء:

شأن أزمات الغذاء التي مر بها العالم من قبل، كان ارتفاع أسعار الغذاء قرين ارتفاع أسعار الطاقة كما حدث في أزمة ١٩٧٤م. وكذلك أزمة الغذاء التي تفجرت مع أواخر عام ٢٠٠٧م وأوائل عام ٢٠٠٨م، لم تكن وليدة التوّ واللحظة[١].

ولكن الأسواق الدولية كانت تشهد إرهاصاتها منذ عام ٢٠٠٣م؛ حيث كانت بدايات ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى، ثم تبع ذلك أسعار السلع الزراعية والغذائية. كما كان لارتفاع أسعار النفط أثره المباشر على ارتفاع أسعار العديد من السلع الزراعية والغذائية؛ نظرًا لارتفاع تكلفة النقل والشحن، فضلاً عن ارتفاع تكلفة السلع الغذائية المصنَّعة، والتي تعتمد في التشغيل على النفط في توليد الطاقة اللازمة لعملها. أو ما ترتب على ارتفاع أسعار النفط من وجود موجات تضخمية ساهمت بدورها في ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية، ويتوقع البنك الدولي أن تستمر موجة ارتفاع أسعار الغذاء خلال عامي ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م، وأن تستمر حتى عام ٢٠١٥م، وعلى أية حال لن تقل أسعار الغذاء بصفة عامة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٤م.

ويوضح الجدول التالي ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وبعض السلع الأساسية الأخرى، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن أسعار السلع الغذائية شهدت خلال السنوات الثلاث ( بداية ٢٠٠٥م – نهاية ٢٠٠٧م) ارتفاعًا نسبته ٨٥٪، عما كانت عليه في بداية الفترة، وأن القمح وحده شهد ارتفاعًا قدره ١٨١٪ خلال نفس الفترة [٢].

### التطور في أسعار بعض السلع الأساسية في الأسواق العالمية[٣] خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨م

| السلعة | سعر الطن بالدولار | | |
|---|---|---|---|
| | عام ٢٠٠٦م | عام ٢٠٠٧م | عام ٢٠٠٨م |
| القمح | ١٥٠,٦ | ١٨٨,٨ | ٣٧٥,١ |
| الذرة الصفراء | ١٠٤,٤ | ١٦٢,٤ | ١٩٩,٢ |
| زيت فول الصويا | ٥٣٨,٦ | ٧١٣,٦ | ١٢٤٠,٤ |
| السكر | ٣١٥,٨ | ٣٤١,٥ | ٣٥٧,٤ |
| سماد اليوريا | ٢٣٥,٢ | ٢٩٧,٣ | ٤٠٠,٣ |

وتوضح البيانات المذكورة في الجدول السابق أن أسعار القمح خلال الفترة من فبراير ٢٠٠٦م إلى فبراير ٢٠٠٧م، ومن فبراير ٢٠٠٧م إلى فبراير ٢٠٠٨م قد زادت بنسبة ٢٤,٤٪ ثم ٩٨,٧٪ على التوالي، وكانت الزيادة في أسعار زيت فول الصويا خلال نفس الفترة ٣٢,٥٪ و٧٣,٨٪ على التوالي، وكانت الزيادة في أسعار الذرة الصفراء بنسبة ٥٥,٦٪ و٢٢,٦٪.

أما سماد اليوريا فقد شهد زيادة في أسعاره خلال

(١) د. محمد عبدالبديع، «أزمة الغذاء ماضيها وحاضرها»، جريدة الأهرام المصرية ٢٠٠٨/٨/٧م.

(٢) موقع البنك الدولي، http://web.worldbank.org/WBSITE/con,,٠/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABICtheSi~٤٣٧٣٧٦:piPK~٦٤٢٥٧٠٤٣:pagePK~٢١٧٢٣٢٠٢:tentMDK:tePK~١٠٥٢٢٩٩,٠٠.html تاريخ الزيارة ٢٠٠٨/٨/٥م.

(٣) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية المجلد ١٦، مارس ٢٠٠٨م ص ٤.

نفس الفترة بلغت نسبتها ٢٦,٤٪ و٣٤,٦٪ على التوالي[٤].

وقد أدى ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية إلى وجود العديد من الاضطرابات السياسية والاجتماعية في بلدان العالم الإسلامي، الغنية منها والفقيرة، فخرجت المظاهرات للاعتراض على ارتفاع الأسعار في اليمن والمغرب، وإندونيسيا ومصر وبنجلاديش وباكستان والسودان. وهناك ٣٦ دولة تواجه أزمات بسبب ارتفاع أسعار الغذاء، وتضم إفريقيا وحدها نحو ٢١ دولة من هذه الدول، وتشكل البلدان الإسلامية جزءًا لا يُستهان به من الدول التي تواجه أزمات.

### تزايد عدد الجوعى والفقراء من جراء استمرار أزمة الغذاء:

خلال الفترة بين ١٩٧٠ – ١٩٩٧م انخفض عدد الجوعى في العالم بنحو ٧٠ مليون نسمة؛ نظرًا للجهود التي بُذِلَت في كل من الهند والصين لمكافحة الجوع، إلا أن منتصف عقد التسعينيات شهد بدء تزايد أعداد الجوعى في العالم مرة أخرى، فوصل عددهم في عام ٢٠٠٥م نحو ٨٥٤ مليون نسمة [٥]. ومع حلول أزمة الغذاء في نهاية عام ٢٠٠٧م ومطلع عام ٢٠٠٨م أشارت التوقعات إلى انضمام ما يقدر بـ ٥٠ مليون إلى ١٠٠ مليون إلى عدد الجوعى؛ نظرًا لارتفاع أسعار الغذاء، وعدم مقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الغذائية.

وإذا كانت أسباب الجوع قبل منتصف السبعينيات ترجع إلى الفيضانات والأعاصير والحروب؛ فإن الأزمة منذ منتصف التسعينيات عرفت تداعيات العولمة على هذه المشكلة، من خلال سيطرة الشركات متعدية الجنسية على مقدرات إنتاج الغذاء في العالم. فتشير إحدى الدراسات [٦] إلى أن عشر مؤسسات تسيطر على ٣٢٪ من السوق التجاري للبذور، وتقدر قيمتها بـ٢٣ مليار دولار أمريكي، هذا بالإضافة إلى سيطرتها على نسبة ١٠٠٪ من البذور المعدلة وراثيًّا، وتسيطر هذه الشركات على الكيماويات والمبيدات، وتوجد أيضًا خمس شركات تسيطر على التجارة العالمية للحبوب، وقد شاركت كبرى هذه الشركات «كارجيل» و«مونسانتو» في تشكيل اتفاقيات جولة أرجواي، والتي تمخّض عنها ميلاد منظمة التجارة العالمية.

## ثانيًا: أسباب أزمة الغذاء

### أ – أسباب عالمية:

### التغيرات المناخية السالبة:

أشار تقرير التنمية البشرية العالمي لعام ٢٠٠٧م إلى أن المخاطر المتوقعة من استمرار انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سوف تؤدي إلى انهيار أنظمة الزراعة؛ نتيجة الجفاف والفيضانات، وارتفاع درجات الحرارة، وتقلُّب مواسم نزول الأمطار، وهو ما سينبني عليه تعرّض نحو ٦٠٠ مليون شخص لسوء التغذية. كما أن مناطق جنوب الصحراء في إفريقيا –والتي تعاني من أعلى تركيز لنِسَب الفقر في العالم– من المتوقع أن تفقد المنتجات الزراعية فيها ما نسبته ٢٦٪ بحلول عام ٢٠٦٠م. كما ستتعرض مناطق أخرى بالعالم في كل من بنجلاديش وفيتنام ومصر للفيضانات الناتجة عن الاحتباس الحراري، خاصة وأنها من المناطق المنخفضة، ويقدّر العدد المتوقع للمضارين بهذه البلدان بـ٧٠ مليونًا، و٢٢ مليونًا، و٦ ملايين، على التوالي [٧].

وقد شهدت مناطق عدة من العالم تغيرات مناخية سالبة، أدت إلى التأثير على حجم إنتاج الغذاء، وقد عاشت هذه التغيرات بلدانٌ متقدمة وأخرى نامية، وكان تأثيرها بلا شك على الدول النامية أشدّ، ففي إندونيسيا مثلاً كانت ندرة الأمطار وطول موسم الجفاف سببًا في تعرض سكان نحو ١٣٧ قرية في شرق

(٤) وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، ص ٩.

(٥) برنامج الغذاء العالمي: http://www.wfp.org/Arabic/?ModuleID=131&Key=6http://www.wfp.org/Arabic/?ModuleID=131&Key=6 تاريخ الزيارة ٢٠٠٨/٧/٣٠م.

(٦) ابتسام محمد الخضراء ( مترجم )، فاندانا شيقا، «الحصاد المسروق.. سرقة مصدر الغذاء العالمي»، مؤسسة العبيكان، الرياض ٢٠٠٣م، ص ١٩ .

(٧) عبدالحافظ الصاوي، التغيرات المناخية... فعلها الأغنياء فتورط بها الفقراء، http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1196785952054&pagename=Zone-Arabic-HealthScience%2FHSALayout تاريخ الزيارة ٢٠٠٨/٨/١٦م.

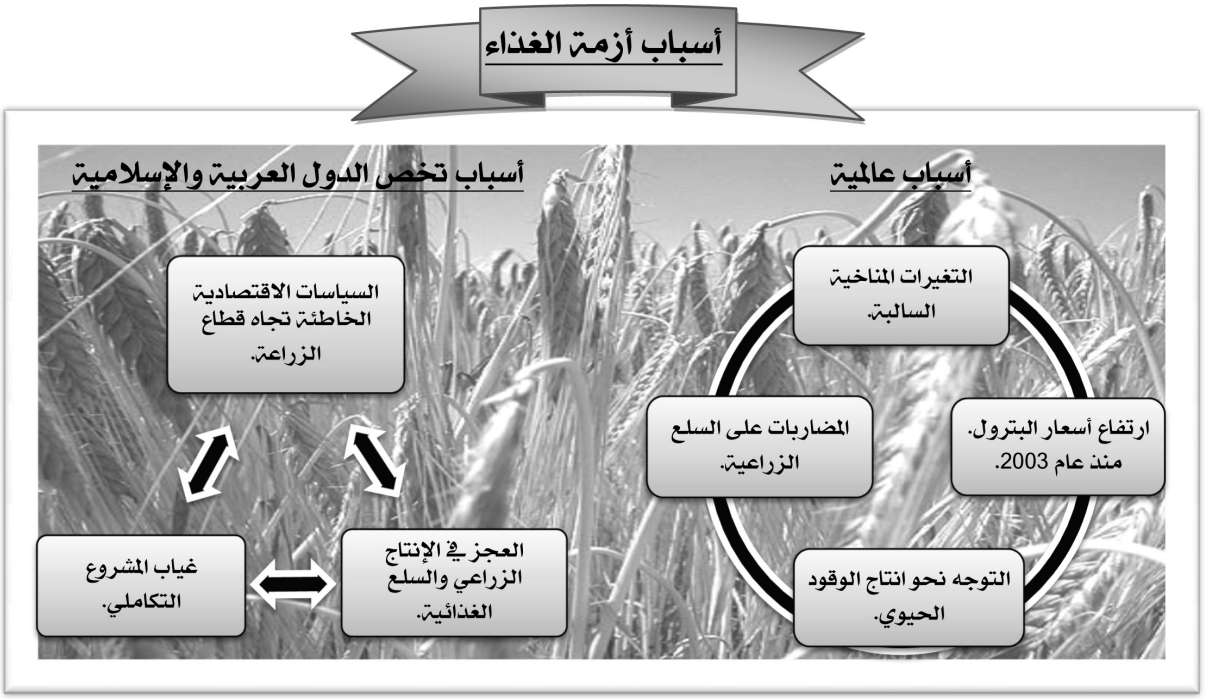


البلاد للتعرض لشبح المجاعة، وفي أستراليا -ومع أنها من الدول المتقدمة، وتعتبر أكبر ثاني مُصدِّر للقمح في العالم- أثَّرت الأحوال المناخية المتقلبة على حجم إنتاجها من القمح في عام ٢٠٠٧م.

وتسببت الأعاصير التي شهدتها الصين في يونيو ٢٠٠٨م في إتلاف ٩٢ ألف هكتار من المحاصيل الزراعية. وكانت هذه الأحداث من دواعي زيادة الطلب على الغذاء، ويكفي أن نشير إلى أن الصين تحقّق جانبًا كبيرًا من الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ويتخوف الخبراء من أن التغيرات المناخية إذا دفعت بالصين لاستيراد الغذاء فستكون الأزمة أشد ضراوة مما هي عليه الآن، وفي أمريكا بسبب التغيرات المناخية تناقصت المساحات المزروعة قمحًا من ٨٨ مليون هكتار إلى ٤٦ مليون هكتار، ومن البلدان الإسلامية المضارة بشكل كبير بنجلاديش التي تضربها الأعاصير والفيضانات كل عام، وتدمر المحاصيل الزراعية بها، وفي مدينة التيجر الأرجنتينية كذلك حيث تنتشر بها.

### ارتفاع أسعار البترول منذ عام ٢٠٠٣ م:

منذ عام ٢٠٠٣م بدأت أسعار البترول في اتجاه تصاعدي من نحو ٤٠ دولارًا للبرميل حتى ٧٠ دولارًا في عام ٢٠٠٧م، إلا أن الزيادة الكبيرة حدثت خلال عام ٢٠٠٨م؛ إذ اقتربت أسعار البرميل من حاجز ١٥٠ دولارًا للبرميل، وكانت هناك توقعات بأن يصل سعر البرميل إلى نحو ٢٠٠ دولار، إلا أن بداية شهر أغسطس من عام ٢٠٠٨م شهدت عمليات هبوط في أسعار البترول، فوصل إلى نحو ١١٢ دولارًا للبرميل، ثم واصلت الارتفاع مرة أخرى لتتجاوز ١٢٠ دولارًا للبرميل، بعد توقيع اتفاقية الدرع الصاروخي بين كل من أمريكا وبولندا.

ورغم هذا التذبذب في أسعار البترول، إلا أنها لازالت مرتفعة، والأهم في هذه الزيادة تداعياتها التي أحدثت زيادات مضاعفة في أسعار العديد من السلع والخدمات. وترجع هذه الزيادة في أسعار البترول إلى مجموعة من الأسباب من أهمها: ذلك التوتر السياسي الذي تشهده أهم مناطق إنتاج البترول، مثل منطقة الشرق الأوسط، ومنطقة القوقاز، وكذلك بعض بلدان أمريكا اللاتينية المنتجة للنفط. وذلك كله بسبب السياسة الخارجية الأمريكية، ودخولها في سلسلة من الحروب الخارجية، واحتلال كل من أفغانستان والعراق، وعدم وجود نوايا

حقيقية لحل مشكلة الشرق الأوسط الرئيسة، وهي احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية.

وأيضًا من ضمن هذه الأسباب المضاربات التي تشهدها أسواق البترول على نطاق واسع. وثمة أمر آخر في هذا الصدد، وهو استمرار تحقيق معدلات نمو مرتفعة بالبلدان الصاعدة ( الصين والهند ) لم تقلّ عن ١١٪ خلال السنوات الماضية، مما ساعد على استمرار الزيادة في الطلب على النفط [٨].

### التوجه نحو إنتاج الوقود الحيوي:

تخطط الولايات المتحدة الأمريكية لتشغيل نحو ١٤٢ مصنعًا لإنتاج الوقود الحيوي، وذلك من أجل مضاعفة إنتاجها منه ثلاثة أضعاف ما هو عليه الآن [٩]. كما يخطط الاتحاد الأوروبي كي يصل عدد السيارات التي تستخدم الوقود الحيوي لنسبة ١٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠م.

وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية إنتاج الوقود الحيوي في العالم بنحو ٤٣٪ من حجم الإنتاج العالمي، تليها البرازيل بنسبة ٣٢٪، ثم الاتحاد الأوروبي ١٥٪[١٠]، كما تمتلك دول صاعدة ونامية تكنولوجيا إنتاج الوقود الحيوي، ولكن تنتج منه كميات ضئيلة لا تُذكَر. ومن المقدَّر أن يذهب نحو ثلث إنتاج أمريكا في عام ٢٠٠٨م من الذرة لمصانع إنتاج الوقود الحيوي.

**من المقدَّر أن يذهب نحو ثلث إنتاج أمريكا في عام ٢٠٠٨م من الذرة لمصانع إنتاج الوقود الحيوي**

وعلى الرغم من المخاطر المترتبة على إنتاج هذا الوقود فيما يتعلق بتوفير السلع الغذائية، إلا أن هناك جوانب أخرى لم يُشَر إليها بعدُ، وهو احتياج هذا النوع من الوقود لكميات كبيرة من المياه، فإنتاج لتر واحد من الوقود الحيوي يتطلب ٥٠٠٠ لتر من الماء. وقد أشار جيفري ساكس الخبير بالأمم المتحدة إلى أن الوقود الحيوي تسبب في ارتفاع أسعار السلع الأساسية ( القمح – الذرة – فول الصويا ) بنحو ٧٠٪ في السوق العالمي.

تتعلل الدول المتقدمة بإنتاجها الوقود الحيوي بسبب حالة الانبعاث الحراري التي يُحدثها استخدام الوقود الأحفوري (النفط – الفحم)، ولذلك تعمل على توليد الطاقة من سلع ومحاصيل غذائية، مثل القمح والذرة، وفول الصويا وقصب السكر، وهذه السلع من السلع الأساسية للاستهلاك الآدمي.

ولكن خطورة الأمر أن سلوك الدول المتقدمة تسبَّب في ارتفاع أسعار الغذاء عالميًّا، وكذلك مزاحمة الفقراء في الحصول على طعامهم الأساسي، وهو ما حذَّر منه الأمين العام للأمم المتحدة، من أنه في حالة استمرار الدول المتقدمة في سياستها في إنتاج الوقود الحيوي، فسوف يزيد الطلب على الغذاء في عام ٢٠٣٠م بنحو ٥٠٪ مما هو عليه الآن. وأن الدول النامية وفق هذا السيناريو مُطالَبة بزيادة أراضيها الزراعية بنحو ١٢٠ مليون هكتار من أجل توفير الغذاء لسكانها.

### المضاربات على السلع الزراعية:

في ظل الأزمات التي شهدتها الأسواق المالية، وكذلك أزمة الرهن العقاري التي تحيط بعنق الاقتصاد الأمريكي، وأيضًا مع تقلبات أسعار النفط بصورة غير مأمونة، اتجه المضاربون لأسواق السلع الزراعية ليعوِّضوا بعض خسائرهم في أسواق أخرى، ولم يقتصر الأمر على صناديق الاستثمار، بل شمل الصناديق السيادية، والتي من المفترض أنها تعمل في مجال الأسهم والسندات، ومن أجل ذلك لُوحِظ وجود أموال بكميات كبيرة تتدفق إلى أسواق السلع الزراعية، مما ساعد على زيادة معدلات الطلب في ظل العرض المحدود، وهو ما نتج عنه ارتفاع أسعار السلع الزراعية في السوق العالمي[١١].

(٨) وزارة التنمية الاقتصادية المصرية، مرجع سابق، ص ٩.
(٩) مكرم محمد أحمد، طاقة نور، الأهرام ٢٢/٧/٢٠٠٨م.
(١٠) الوقود الحيوي طاقة الغذاء، http://www.aljazeera.net/NR/4613-B360-E54B9817E793.htm-exeres/D9568FC0-E780 تاريخ الزيارة ١٣/٨/٢٠٠٨م.
(١١) بعد مضاربات قوية رفعت أسعار الحبوب .. الصناديق الاستثمارية المتهم الثالث في أزمة الغذاء العالمية .http://www.banquecentrale.gov.sy/Archive/archive-ar/archive2008/news06-news-ar/news11-ar.htm تاريخ الزيارة ١٠/٨/٢٠٠٨م.

### ب - أسباب تخص الدول العربية والإسلامية:
### السياسات الاقتصادية الخاطئة تجاه قطاع الزراعة:

باعتبار أن بلدان العالم الإسلامي تقع في مصاف الدول النامية؛ فإن هناك مجموعة من السياسات الاقتصادية التي اتُّبِعَت منذ منتصف القرن العشرين، ساعدت على تدهور القطاع الزراعي، وذلك من خلال تبني نماذج للتنمية تحابي القطاعين الصناعي والخدمي على حساب القطاع الزراعي[١٢]. فسياسات الاستثمار ركّزت على القطاع الصناعي، وقامت الحكومات بضخ استثمارات هائلة في هذا القطاع من خلال تصوُّر تنمويّ يعتمد على أن الصناعة هي أساس التنمية، ومن هنا انصرفت الاستثمارات عن القطاع الزراعي.

وأيضًا ساهمت سياسات التسعير -من خلال التوريد الإجباري من قبل الفلاحين للمحاصيل الزراعية إلى الحكومات من خلال أسعار محددة، وعادة ما كانت متدنية، ولا تعكس أسعارها الحقيقية- في انصراف الأيدي العاملة في قطاع الزراعة إلى القطاعات الأخرى؛ بغية الحصول على أجر أفضل، كما نتج عن ذلك أيضًا زيادة معدلات الهجرة من الريف إلى المدن والحضر.

وخططت السياسات التجارية على أساس حماية الصناعات المحلية، وفرض ضرائب عالية على الواردات الصناعية، مما ساعد على توجيه الاستثمارات للقطاع الصناعي، سواء كان القائم به قطاع عام أو خاص. وزاد من مشكلات القطاع الزراعي أنه مع انصرف الحكومات عن تبني نظام الاقتصاد الموجه أو المخطط إلى اقتصاديات السوق، وجد هذا القطاع نفسه فريسة لمنافسة عالمية لا قبل له بها، خاصة وأن معظم الزراعات كانت تعتمد على الوسائل البدائية، وكذلك وجود سياسات عالمية تهدف إلى تلبية احتياجات السوق العالمي قبل السوق المحلي، ومن هنا لم تعد السلع الأساسية التي تحتاج إليها أسواق الدول النامية محل اهتمام قطاع الزراعة.

وافتقرت غالبية البلدان النامية، ومنها البلدان الإسلامية، إلى وجود استراتيجية لقطاع الزراعة في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي، والدخول في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والتي لازالت تحافظ على حقوق الدول المتقدمة في دعم القطاع الزراعي بها في حين فرَّطت الدول النامية في هذا الحق بنِسَب مختلفة، لكن معظمها أهدر حقه في دعم قطاع الزراعة. ويُعدّ مطلب الدول النامية الآن برفع الدعم عن القطاع الزراعي في كل من أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي أحد أسباب فشل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٩م وحتى ٢٠٠٨م .

ومن أكبر المشكلات التي لم تعالجها السياسات الزراعية في البلدان النامية هي أزمة تفتيت الحيازات الزراعية إلى ملكيات صغيرة تحول دون استخدام وسائل الزراعة الحديثة، أو الدخول في اقتصاديات الحجم الكبير.

### العجز في الإنتاج الزراعي والسلع الغذائية في العالم العربي والإسلامي:

توضح الأرقام المنشورة بتقرير منظمة الزراعة والأغذية[١٣] مجموعة من المؤشرات التي تمكّننا من الوقوف على أداء دول العالم الإسلامي في الإنتاج الزراعي، ومقدار العجز الذي تعاني منه في هذا الجانب؛ حيث تبين هذه المؤشرات الآتي:

١- تبلغ الأراضي الصالحة للزراعة في بلدان العالمي الإسلامي مقدار ٢٥٢٩٣٥ ألف هيكتار، وهو ما يمثل نسبة ١٨٪ من الأراضي الصالحة للزراعة على مستوى العالم، والبالغة ١٣٩٧٦٥٦ ألف هيكتار.

٢- يبلغ إجمالي السكان الزراعيين في العالم الإسلامي نحو ٥٣٥٢٩٤ ألف مزارع، وهو ما يمثل نسبة ٢٠,٥٪ من عدد السكان الزراعيين على مستوى العالم،

(١٢) د.أحمد محمد منـدور، ود. أحمد رمضان نعمة الله، «اقتصاديات الموارد والتنمية» مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٩٥م، ص ٢٣١ - ٢٤٨.

(١٣) لمزيد من التفصيل أنظر الجدول رقم ( ١ ) .

والبالـغ عددهم نحو ٢٦٠٠٣٠١ ألف مزارع. ويُلاحظ هنا أن مقارنـة عـدد المزارعـين في العالم الإسـلامي بالعدد الإجمالـي لسـكانه تُظهِر أن قرابة ٥٠٪ من السـكان يشـتغلون بالزراعة. وتزيد هذه النسـبة بمعدلات كبيرة إذا ما قُورِنت بالسكان في سن العمل.

٣- الناتج المحلي الزراعي للفرد من المزارعين في العالم الإسـلامي تفـاوت بمعدلات كبـيرة، ويجـب أن نأخذ فيـه الأرقام بحذر شـديد، فهو يرتفـع في بلدان الخليج مثـلاً بمعدلات عالية جدًّا، ليصـل إلى ٥٥ ألف دولار في البحرين، و٢٨ ألـف دولار في الإمارات، و١٢ ألف دولار في ليبيا، و١١ ألف دولار في لبنان، بينما ينخفض بشـدة في بلدان أخرى مثل السـودان التي تمثل أدنى متوسط في هذا المؤشر، ليصل إلى ٦٠ دولارًا فقط، بينما في النيجر يصـل إلى ٧٦ دولارًا، ثـم تتفاوت فيما بعدُ المتوسـطات في باقـي البلـدان. ولكن هذه النتائج تُلزِم أن نشـير إلى أن ارتفـاع هذا المؤشـر في بلدان الخليـج يرجع إلى صغر عدد المشـتغلين بالزراعة بها، بينما في كل من السودان والنيجـر يرجـع إلى حالـة الفقر التي يعيشـها المزارعون هناك، وضعـف إمكانيات الزراعـة، وقد يكون هذا الأمر مبررًا في حالة النيجر التي تعاني من حالة تصحّر، بينمـا الأمر في السـودان غير مقبـول في ظل إمكانيات الزراعـة الهائلـة، والـتي يعتبرهـا الكثـير سـلة الغذاء العالمي، وليس العالم العربي فقط.

٤- إجمالـي إنتـاج دول منظمة المؤتمر الإسـلامي من الحبـوب يصـل إلى ٣١٤٤٧٨ ألف طن في عـام ٢٠٠٤م، وهـو ما يمثل نسـبة ١٣,٨٪ تقريبًا مـن الإنتاج العالمي من الحبوب، والبالغ في نفس العام ٢٢٧٠٣٦٠ ألف طن.

٥- بلغت الصادرات الزراعية للعالم الإسـلامي في عام ٢٠٠٤م مقـدار ٤٥٠٣١ مليون دولار، وهو ما يمثل نسـبة ٧,٤٪ مـن حجم الصادرات الزراعية على مسـتوى العالم لنفس العام، والبالغة ٦٠٤٣٢٩ مليون دولار.

٦- أمـا الواردات الزراعية في بلدان العالم الإسـلامي فقد بلغـت في عام ٢٠٠٤م مقـدار ٦٢٥٤٥ مليون دولار، وبما يمثل نسـبة ٩,٨٪ من حجم الـواردات الزراعية على مسـتوى العالم، والبالـغ قيمتهـا ٦٣٤٥٠٨ مليون دولار. وإذا كانت هذه الأرقام تعبر عن عام ٢٠٠٤م؛ فإن الأمر مختلـف تمامًا عنـه في عـام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م؛ إذ ارتفعت الأسـعار في أسـواق السـلع الزراعية والغذائية بمعدلات فاقت نسبة ٢٠٠٪ لبعض السلع.

٧- تفاوتت نسـبة ناقصي التغذية كنسبة من إجمالي السـكان بين بلدان العالم الإسـلامي خـلال الفترة من ٢٠٠١ – ٢٠٠٣م؛ إذ ترتفع هذه النسـبة بمعدلات كبيرة فتصل إلى ٦١٪ في طاجكسـتان، و٥٠٪ في سـيراليون، و٤٥٪ في موزمبيق، و٣٠٪ في بنجلاديش، بينما انخفضت في بلدان أخرى، مثل الإمارات وتونس لأدنى المسـتويات في هذا المؤشر بنسبة أقل من ٢,٥٪ لكل منهما.

ومـا يمكن قوله في ظـل هذه المؤشـرات والأرقام أن الإنتـاج الزراعـي في بلـدان العالم الإسـلامي متواضع، في ظل هـذا العدد الهائل من المزارعين، ونسـبة أراضي صالحة للزراعة تصل إلى نحو ١٨٪ من إجمالي الأراضي الزراعيـة في العـالم، كمـا أن نسـبة ناقصـي التغذية تعكس حالة اللا تكامل بين بلدان العالم الإسلامي.

### غياب المشـروع التكاملي على الصعيدين العربي والإسلامي:

تشـير الأدبيـات الخاصـة بالتعـاون بين بلـدان العالم العربي والإسـلامي، إلى قدم أهمية الإشـارة إلى حتمية وجـود هـذا التعـاون، وعلـى الرغـم من تحقيـق بعض النجاحـات في تكوين مؤسسـات وكيانـات اقتصادية على الصعيد الإسـلامي ( بنك التنمية الإسلامي بجدة، منظمـة المؤتمـر الإسـلامي، غرفـة التجـارة والصناعة الإسـلامية، مجموعـة الثمانية الإسـلامية، والتي تغير اسمهـا فيما بعد بمجموعـة الثمانية للتنمية ... إلخ )، إلا أن المـردود الملمـوس لهـذه المؤسسـات كان محدودًا في تحقيـق أيّ من صـور التعاون أو التكامل، أو التنسـيق بين اقتصاديات العالم الإسلامي.

وهناك العديد من الدلالات التي تؤكد هذه النتيجة،

وأهمها غياب التنسيق بين الدول الإسلامية في اجتماعات المنظمات الاقتصادية الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، ففي الوقت الذي يوجد فيه الاتحاد الأوروبي كتجمع إقليمي، ويتمتع بعضوية كاملة، لا يوجد أيّ تجمع مماثل للدول الإسلامية ولو بصفة مراقب.

والشاهد الثاني: هو تدني معدلات التجارة بين بلدان العالم الإسلامي؛ حيث تشير الإحصاءات إلى أن حجم التجارة البينية بين هذه الدول لا يتجاوز نسبة ٨,٤٪ من حجم تجارتها الخارجية، وأن الصادرات البينية للعالم الإسلامي تصل إلى ١٦٥,٨ مليار دولار، بما يمثل نحو ١٢,١٪ من حجم صادراتها للعالم الخارجي، وذلك بحسب بيانات عام ٢٠٠٦م [١٤].

**تكرست أزمة الغذاء على مدار سنوات عدة، وساهمت فيها عوامل عديدة داخلية وخارجية، ومن هنا فأبعادها سيكون لها تأثير استراتيجي على واقع العالم الإسلامي.**

ونجد أن هذا الحجم الضئيل للتعامل التجاري لا يعكس حجم موارد العالم الإسلامي ولا تعاملاته، وتظهر الصورة بشكل أكبر إذا ما تبين لنا أن حجم التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي يصل لنحو ٦٥٪ من تجارته الخارجية.

والعبرة هنا أن تنشيط التعاملات البينية بلا شك يقوّي من أداء الاقتصاديات الإسلامية، ولكن الواقع يعكس حالة الضعف الذي تعانيه الاقتصاديات الإسلامية في هذا الجانب.

وهناك العديد من المعوّقات التي ساعدت على غياب المشروع التكاملي العربي والإسلامي، من أهمها: غياب الإرادة السياسية، وضعف نظام الشورى والديمقراطية داخل النظم العربية والإسلامية، مما ساعد على عدم تحقيق رغبة الشعوب الإسلامية في تحقيق التكامل الاقتصادي، واعتماد خيارات الحكام والنظم السياسية في توثيق علاقاتها الاقتصادية خارج نطاق الدول الإسلامية، وكذلك كثرة النزاعات والاختلافات بين بلدان العالم الإسلامي، سواء على الحدود، أو الخلافات المذهبية الإسلامية، أو حتى الأيديولوجيات الاقتصادية والسياسية السائدة في البلدان الإسلامية.

ومؤخرًا ذوبان معظم -إن لم يكن كل- البلدان الإسلامية في إطار اقتصاد العولمة دونما تمييز، سوى أنها في مصافّ البلدان النامية أو الأقل نموًّا.

## ثالثًا: تأثير الأزمة استراتيجيًّا على العالم الإسلامي

تكرست أزمة الغذاء على مدار سنوات عدة، وساهمت فيها عوامل عديدة داخلية وخارجية، ومن هنا فأبعادها سيكون لها تأثير استراتيجي على واقع العالم الإسلامي، ويمكننا قراءة هذه الآثار في ضوء سيناريوهين:

### التعامل في ظل الآليات الحالية:

يقوم هذا السيناريو على بقاء وضع أزمة الغذاء في البلدان الإسلامية على ما هي عليه، من: سياسات خاطئة، وتبعية للاقتصاد العالمي؛ بحيث تكون عرضة للتقلبات العالمية من حيث كميات وأسعار الغذاء، وسوف يترتب على هذا السيناريو النتائج التالية:

١- من أخطر الآثار استراتيجيًّا في ظل هذا السيناريو: تعميق حالة الفقر التي قد تفضي إلى عدم التمسك بالدين، وتفتّ في عضد وحدة الأمة، فقد شهدت الأشهر الماضية وقوع نماذج لهذا الأمر، ففي كينيا، مارست النساء الدعارة بغية الحصول على الطعام[١٥].

كما أن الفقراء في بنجلاديش تدافعوا لاستخدام الأرز المتعفن لسد الرمق، ومواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية[١٦].

(١٤) دعوات إلى تقريب السياسات الاقتصادية للدول الإسلامية http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DB3F7BF1-4CE6-B362-550D-474F79018B0E.htm تاريخ الزيارة ١٩/٨/٢٠٠٨م.

(١٥) خبراء: الجوع يدفع الفقيرات لبيع أجسادهن مقابل الغذاء، http://www.masrawy.com/News/World/Reuters/2008/August/5/551987.aspx تاريخ الزيارة ٦/٨/٢٠٠٨م.

(١٦) بنجلاديش تمنع الفقراء من جمع الأرز المتعفن: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/59016914-44B2-B570-0885FA6EC614.htm تاريخ الزيارة ١٣/٨/٢٠٠٨م.

فوقوع مثل هذه السلوكيات يجعل الفقراء يفتقدون لوجود رباط ملموس مع بقية أبناء الأمة، خاصة القادرين منهم وأصحاب الثروات. وتُعدّ مجالات نقص الغذاء والفقر والجوع حقلاً خصبًا لعمل المنظمات التنصيرية في البلدان الإسلامية الفقيرة[١٧]، كما تساعد هذه الحالة على انتشار أنشطة الاقتصاد الأسود.

٢- زيادة الضغوط الخارجية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، على الحكومات الإسلامية، خاصة وأن مناطق الصراع العالمي ومفاصل أزمات إقليمية عديدة تقع في محيط العالم الإسلامي.

٣- ستكون هناك قلاقل قطرية داخل البلدان الإسلامية، من خلال ارتفاع أسعار الغذاء، خاصة وأن معدلات التضخم تتوالى بمعدلات سريعة، ولم تواكبها زيادات مناسبة في دخول الأفراد، وهو ما عبَّرت عنه بعض البلدان بمظاهرات تعترض فيها على أداء الحكومات تجاه الأزمة، وتعليق الحكومات أسباب الأزمة على الأسعار العالمية والأسباب الخارجية.

٤- سوف تضطر هذه البلاد إلى قبول السلع الزراعية والغذائية المهجَّنة أو المعدَّلة وراثيًّا، خاصة وأن البعض يرى أن أزمة الغذاء مفتعلة من أجل أن تجد البلدان النامية نفسها مجبرة على قبول المنتجات الأمريكية والأوروبية المعدلة وراثيًّا لسدّ احتياجات أفرادها من الغذاء، مع ما يعتري ذلك من مخاطر صحية جمَّة يحذِّر منها المتخصصون[١٨].

٥- سوف تزداد ظاهرة التسرب من التعليم للأطفال الصغار؛ نظرًا لعجز آبائهم عن توفير نفقات التعليم والطعام، ومطالبتهم هؤلاء الصغار بالخروج مبكرًا لسوق العمل، مما سيزيد من معدلات الأمية المرتفعة في عالمنا الإسلامي.

### تبني آليات جديدة:

السيناريو الآخر هو التخلص من سمات الأداء الحالي في المجال الاقتصادي بشكل عام، وفي المجال الزراعي بشكل خاص، وولوج هذا الطريق سوف يؤدي إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي، والاعتماد على الذات، ويستلزم ذلك عدة أمور منها:

١- وضع هدف تحقيق الوحدة الإسلامية اقتصاديًّا في حيز التنفيذ: فعلى الرغم من أن الحديث عن أهمية وجود وحدة اقتصادية إسلامية مكرر، إلا أن تكرره لا يعني إهماله أو التقليل من شأنه، خاصة وأنه يُعدّ من الأصول الثابتة في الشريعة الإسلامية، ومن المسلَّم به أن هذا الهدف يُعتبر من الأهداف طويلة الأجل أو الاستراتيجية، خاصة وأن مقوّمات هذه الوحدة متوافرة، ويمكن إنجاز خطوات مهمة على طريقها، إن خلصت الإرادة السياسية.

**على الرغم من أن الحديث عن أهمية وجود وحدة اقتصادية إسلامية مكرر، إلا أن تكرره لا يعني إهماله أو التقليل من شأنه، خاصة وأنه يُعدّ من الأصول الثابتة في الشريعة الإسلامية.**

٢- أن تخرج الحلول والمعالجات المطروحة من قِبَل بعض الأقطار، مثل الدول الخليجية، أو المؤسسية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي من الإطار القطري، أو المواجهة الآنية إلى حلول تعتني بمواجهة المشكلة مستقبلاً على صعيد الأمة.

ويستلزم هذا الدفع بشكل أكبر مما هو عليه الآن، فتقديم نصف مليار دولار من قِبَل المملكة العربية السعودية، ونحو ١,٥ مليار من قِبَل البنك الإسلامي للتنمية، أو بعض المساهمات من الكويت والإمارات غير كافية لمواجهة المشكلة، كما أن الإطار الذي أتت فيه هذه المساهمة يميل لمعالجات آنية، وإن كان

(١٧) بالمال والوظيفة.. التنصير ينشط في بنجلاديش :
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1218650328340&utm_source=rss&utm_medium=rss&utm_campaign=rss
تاريخ الزيارة ١٨/٨/٢٠٠٨م.

(١٨) محمد السماك، «أزمة غذاء أم أزمة احتكار» ، موقع العربية نت http://www.alarabiya.net/views/2008/02/05/49240.
http://www.alarabiya.net/views/2008/02/05/49240.html تاريخ زيارة ٤/٨/٢٠٠٨م.

لها أهميتها الآن، إلا أنها لا تحقق حلاً للمشكلة على المدى البعيد، ولا تمنع وقوع الأمة تحت ضغوط سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية من جرّاء استمرار أزمة الغذاء.

٣- أن تتم إعادة صياغة مدركات الأفراد ومؤسسات المجتمع الأهلي؛ لكي يعيدوا التفكير من أجل المساهمة في توفير الغذاء بالقدر والسعر المناسبين لأفراد الأمة الإسلامية.

## رابعًا: الجهود التي بُذلت لمواجهة الأزمة قمة الغذاء العالمي ودور منظمة الأغذية والزراعة:

انعقدت قمة الغذاء في مدينة روما خلال الفترة من ٣ – ٥ يونيو ٢٠٠٨م، وقد شهدت هذه القمة حضورًا كبيرًا من خلال مشاركة ١٨١ دولة، وذلك في إطار اهتمام تلك الدول بالتداعيات التي أحدثتها زيادة أسعار السلع الغذائية على مدار عامي ٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م. وكانت القمة تستهدف جمع ٤٠ مليار دولار لمواجهة أزمة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، إلا أن ما تحقّق كان مخيّبًا للآمال، فلم تحصد المنظمة إلا وعود بتقديم نحو ٦,٥ مليار دولار، وهو ما قُدِّر بتلبية ٥٠٪ فقط من تكاليف الأزمة خلال عام ٢٠٠٨م. ولكن الأهم هنا ما أسفرت عنه إجمالاً نتائج هذه القمة، وهو ما يمكن رصده من خلال قراءة البيان الختامي للقمة [١٩]:

- كانت قضية إنتاج الوقود الحيوي من قبل الدول المتقدمة، والتوسع في إنتاجه على حساب الدول النامية، واحدةً من القضايا التي كان يُنتَظر أن يكون للقمة فيه موقف حازم، خاصة وأن إنتاج هذا الوقود يعتمد على استخدام سلع زراعية وغذائية، إلا أن ما تمخضت عنه القمة هو إجراء مزيد من الحوار حول إنتاج هذا الوقود، دون إدانة الدول المتقدمة على إصرارها على هذا المسلك في ظل ارتفاع عدد الجوعى في العالم.

- طالب البيان الدول النامية بتحسين السياسات الزراعية الخاصة بها، وضخ استثمارات جديدة بهذا القطاع، وهو ما يشبه التوبيخ للدول النامية، على الرغم من أن جزءًا كبيرًا من هذه السياسات أتى كمحصلة لوصايا منظمات دولية للبلدان النامية، وفي ضوء ممارسات الشركات متعدية الجنسية للسيطرة على أسواق الزراعة والغذاء في العالم.

- طالب البيان بأهمية دعم البلدان الفقيرة للحصول على احتياجاتها من الغذاء، من خلال تقديم الدعم لإنتاج الغذاء بهذه الدول، خاصة تلك التي تعاني بشكل حادّ من أزمة الغذاء، والتي قُدِّر عددها بنحو ٣٧ دولة.

- طالب البيان الدول النامية بفتح أسواقها، وتحرير سياساتها التجارية، والعمل على نجاح جولة مفاوضات الدوحة بمنظمة التجارة العالمية. ويُعدّ هذا المطلب مؤيدًا لمصالح الدول المتقدمة؛ إذ إن الدول النامية مستوردة بشكل كبير للسلع الغذائية، وإن من يضع الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية، ويقدم الدعم بشكل كبير للقطاع الزراعي هو الدول المتقدمة، وعلى رأسهم أمريكا والاتحاد الأوروبي.

- تعهد البيان بإنجاز أهداف الألفية بخصوص تخفيض عدد الفقراء في عام ٢٠١٥م بنحو النصف ليصل إلى نحو ٤٠٠ مليون فرد، ولكن من غير المتصور تحقيق ذلك في ظل تنبؤات البنك الدولي بأن تظل أسعار السلع الغذائية مرتفعة حتى عام ٢٠١٢م.

وفي ضوء نتائج قراءة بيان قمة الغذاء يرى الباحث أن أداء القمة كان من قبيل إبراء الذمة، وغلب عليه الطابع الإعلامي أكثر من وجود آليات حقيقية تسعى لحل الأزمة على الأجل الطويل.

### جهود المنظمات الدولية والإقليمية:

تفاعلت المنظمات الدولية مع أزمة الغذاء، فكانت هناك جهود ملموسة من قِبَل كل من البنك الدولي، وبرنامج الغذاء العالمي، خاصة على صعيد الدول الفقيرة التي تضررت بشكل كبير من الأزمة، ولكن هذه

(١٩) منظمة الأغذية والزراعة، إعلان المؤتمر الرفيع المستوى المعنيّ بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية
http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/foodclimate/HLCdocs/declaration-A.pdf تاريخ الزيارة ٢٢/٨/٢٠٠٨م.

الجهود تصبّ بشكل رئيس على الأجل القصير، فقد رصد البنك الدولي مبلغ ٢,١ مليار دولار لمواجهة أزمة الغذاء، وتبنى البنك مجموعة برامج من أهمها [٢٠]:

- زيادة معدلات الإقراض لقطاع الزراعة في البلدان الإفريقية ليصل إلى ٨٥٠ مليون دولار، بدلاً من ٤٥٠ مليونًا خلال الفترة الماضية.

- تقديم الدعم لبرامج الواردات الزراعية للبلدان الأشد تضررًا من أزمة الغذاء ( بوركينا فاسو، مدغشقر، مالي، النيجر، غانا، كوت ديفوار، بوروندي ).

**تبنَّى البنك الإسلامي للتنمية مبادرة لتقديم ١,٥ مليار دولار، لمساعدة نحو ٢٦ دولة فقيرة أُضيرت من أزمة الغذاء العالمية**

- تم تخصيص ٣٢٠ مليون دولار لدعم برامج مساندة لبنجلاديش من أجل مواجهة احتياجاتها من الغذاء.

أما برنامج الغذاء العالمي فقد شرع في تنفيذ مجموعة أخرى من البرامج، منها: تقديم مساعدات نقدية للمضارين في البلدان الأشد فقرًا، تقديم الوجبات الغذائية للأطفال بشكل عام، ولتلاميذ المدارس بشكل خاص.

كما تبنى البرنامج حملات إعلامية لجلب المزيد من التبرعات لبرامج مواجهة الجوع الناجمة عن الأزمة[٢١]. كما عمدت منظمات في إفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى تكوين صناديق لدعم الزراعة بالدول المضارة بها.

### جهود البنك الإسلامي للتنمية :

تبنى البنك الإسلامي للتنمية مبادرة لتقديم ١,٥ مليار دولار، لمساعدة نحو ٢٦ دولة فقيرة أُضيرت من أزمة الغذاء العالمية، وهذه الدول تحظى بعضوية منظمة المؤتمر الإسلامي وهي:
( أفغانستان، بنجلاديش، بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، جزر القمر، جيبوتي، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، قرغيزستان، المالديف، مالي، موريتانيا، النيجر، موزمبيق، فلسطين، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، طاجيكستان، توغو، أوغندا، اليمن ).

وتضمنت المبادرة تقديم حلول في الأجل القصير لتوفير الغذاء وواردات الحبوب لهذه الدول، وأيضًا تقديم البذور المحسَّنة والسماد من أجل دعم قطاع الزراعة بهذه الدول. كما أعلن البنك عن إنشاء صندوق لمكافحة الفقر في البلدان الإسلامية بحجم تمويل يبلغ ١٠ مليارات دولار[٢٢].

## خامسًا: حلول لمواجهة الأزمة

### الحلول المتصوَّرة على المستوى القُطْرِيّ:

فرضت أزمة الغذاء نفسها على صانع القرار في البلدان الإسلامية؛ نظرًا لتداعياتها الاجتماعية والسياسية، التي أشرنا إلى بعضها من خلال المظاهرات والاحتجاجات في العديد من الدول، وفي إطار البحث عن حلول لمواجهة أزمة الغذاء على المستوى القطري يُقترَح الآتي:

١- مراجعة الممارسات التي انتُهِجَت خلال الفترة الماضية نحو الأراضي الزراعية من: تجريف، وتغوّل في البناء عليها، والتركيز على جهود حقيقية في مسألة استصلاح أراضٍ جديدة للزراعة.

٢- إعادة النظر في السياسات الزراعية التي اتُّبِعَت من قبل، والتي عوَّلت بشكل كبير على الاندماج في الاقتصاد العالمي، وخاصة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ومراجعة ما اتُّخِذَ من قرارات وتشريعات حَرَمَت قطاع الزراعة من الدعم الحكومي في العديد من البلدان الإسلامية.

٣- زيادة الاستثمارات الوطنية في قطاع الزراعة، سواء

(٢٠) التدابير التي يقوم بها البنك الدولي، http://www.albankaldawli.org/foodprices/ تاريخ الزيادة ٢٠٠٨/٨/٢٠م.

(٢١) تقديم مساعدات نقدية للمناطق الأكثر تضررًا، http://www.wfp.org/Arabic/?NodeID=4 تاريخ الزيادة ٢٠٠٨/٨/١٧م.

(22) البنك الإسلامي للتنمية يطلق مبادرة لتعزيز الغذاء لأعضائه http://www.aljazeera.net/NR/exeres/96FC48D1-D4BC-7BB680101B51.htm-488F-A317 تاريخ الزيارة ٢٠٠٨/٨/٢١م.

كانت من الحكومة أو القطاع الخاص، ويفضل أن تأخذ الحكومات المبادرة في هذا الشأن؛ نظرًا لاعتبار أن الغذاء من السلع الاستراتيجية، وأصبح قضية تتعلق بالأمن القومي للعديد من البلدان الإسلامية.

٤- اعتماد سياسة التركيب المحصولي في البلدان الإسلامية بما يتناسب والموارد المتاحة من مياه وأراضٍ زراعية، وبما يُحدِث نوعًا من التوازن لتلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء لأبناء القُطْر الواحد.

٥- توجيه انتباه المواطن تجاه مشكلة الغذاء، بالنظر في العادات الغذائية الخاطئة، وترشيد الاستهلاك من السلع الغذائية، وأهمية الفصل بين غذاء الإنسان والحيوان.

٦- الاستفادة من جهود بعض الجمعيات الأهلية التي تحضّ على الزراعات المنزلية في الشرفات والأسطح، بما يؤدي إلى وجود زيادات حقيقية في الإنتاج الزراعي، ويشعر المواطنون بأنهم شركاء في حل الأزمة.

### الحلول المتصوّرة في ظل تعاون عربي إسلامي:

لم يحدث بعدُ أن اتُّخِذَت خطوات في مجال التعاون الزراعي بين بلدان العالم الإسلامي أو العربي، وحتى بعد وقوع أزمة الغذاء، كانت الجهود التي تمت في إطار التصرف الفردي لبعض الدول التي اتخذت قرارات بالاستثمار في بلدان عربية وإسلامية أخرى تتوافر فيه مقومات الاستثمار الزراعي.

وهو ما نلمسه في تصرُّف بعض بلدان الخليج ومصر بالاستثمار الزراعي في السودان، أو في بعض البلدان الإسلامية وغير الإسلامية الأخرى.

ويُقترح في هذا الشأن ألا يُكتفَى في هذا باجتماع المسئولين والمنظمات فقط، ولكن ينبغي من وجود استراتيجية واقعية لإحداث تكامل بين إمكانيات دول العالم العربي والإسلامي، ولا مانع من مشاركة القطاع العام والخاص في تنفيذ هذه الاستراتيجية؛ بحيث يستفاد مما أطلق عليه مثلثات النمو (المال – القوة العاملة – الموارد الطبيعية)، وهو ما ينطبق على الأراضي السودانية، ورأس المال الخليجي، والأيدي العاملة من مصر وغيرها من البلدان ذات الكثافة السكانية العالية.

### ولكن نجاح هذه الصورة يرتبط بالعوامل الآتية:

١- أن تتوافر الإرادة السياسية لتنفيذ وإنجاح هذه التجربة، وأن تجنّب الخلافات والنزاعات السياسية.

٢- أن يُدَار مشروع التكامل أو التعاون في المجال الزراعي على أسس اقتصادية، بعيدًا عن العواطف.

٣- أن يتوافر لرءوس الأموال المستثمَرة في هذه المشروعات عامل الأمان الذي كان فقده سببًا في هروبها إلى أوروبا خلال العقود الماضية.

٤- أن تُفَعَّل المؤسسة العلمية من جامعات ومراكز بحوث في العالم العربي والإسلامي للاستفادة بها في هذا الشأن.

٥- يُستفاد من عامل الأخوة الإسلامية كمحرك للأفراد والمجتمع الأهلي لنجاح التجربة، والدفع بها نحو التنفيذ الواقعي، وليس مجرد التأصيل النظري.

٦- أن يتجه العمل الخيري الإسلامي إلى مجالات العمل التنموي، من خلال إنشاء جمعيات ومؤسسات يقتصر نشاطها فقط على تقديم الدعم لصغار المزارعين، وتيسير سبل حصولهم على مصادر لتمويل المشروعات الزراعية، كما تجعل هذه الجمعيات مسألة تطوير العمل الزراعي من خلال البحث العلمي مجالاً لها.

### الحلول المتصورة في ظل التعاون مع المنظمات الدولية:

على الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية، إلا أنها في أزمة الغذاء كان دورها محدودًا؛ نظرًا لقلة الإمكانات المتاحة لديها، واعتمادها بشكل واضح على المِنَح والمساعدات، وقد أظهرت الأزمة حالة الشحّ التي تتميز بها البلدان المتقدمة، وتعاملها مع الأزمة بسلوك أبعد ما يكون عن النظرة الإنسانية.

وزاد من قلة الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه

المنظمات أن غالبية الدول -إن لم يكن كلها- تعاملت مع الأزمة بشكل منفرد، دون أن يُنتظَر دور لهذه المنظمات، نظرًا لخطورة المشكلة، ويُضعِف دور هذه المنظمات أيضًا أنها لا تمتلك آلية لإلزام الدول بالتصرف بشكل ما، وهو ما وضح بشكل كبير في بيان منظمة الزراعة والأغذية في قضية استخدام السلع الغذائية التي يحتاج إليها البشر، وتستخدمها الدول المتقدمة في إنتاج الوقود الحيوي. ونحسب أن ما يمكن أن تلعبه هذه المنظمات هو تقديم الجانب الفني للدول النامية -ومنها الدول الإسلامية- لتطوير أداء القطاع الزراعي بها.

## خاتمة

الغذاء من الضرورات الخمس التي كفلتها الشريعة الإسلامية للإنسان، ولا ينبغي أن يكون مجالاً للعبث به، أو أن يجعل منه البعض مأربًا لتحقيق مصالحه السياسية والمادية الضيقة. فالإسلام جعل المال في خدمة الإنسان، بينما حضارة الغرب جعلت من المال سيدًا على الإنسان، فضاعت الأولويات، واختلت المقدمات والنتائج.

والإسلام لا يحرّم الكسب والعمل الاقتصادي، ولكنه وضع له من الضوابط والشروط ما يجعل منه عملاً يضيف للمجتمع، فوضع قواعد لكل مرحلة من مراحل عمليات النشاط الاقتصادي، فحرّم الاحتكار، وأتاح المنافسة المنضبطة التي تؤدي إلى التعايش وليس الانفجار، ولا يسمح الإسلام بمستوى للفقر دون حد الكفاية، فكل الناس في تحقيق مستوى الكفاية سواء، وما زاد عن ذلك فهو جهد الأفراد وتفاوت إمكاناتهم وقدراتهم التي تعمل في إطار مفهوم إعمار هذا الكون، يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ (هود: ٦١).

وكما ذكرنا خلال البحث، فإن المشكلة تأتي في إطار الأداء الاقتصادي العالمي غير العادل، وفي ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية في غير صالح دول العالم الإسلامي، ويتطلب مواجهة المشكلة على الصعيد الإسلامي مجموعة من الإجراءات منها :

- إنهاء حالة الخلاف واللاتعاون بين بلدان العالم الإسلامي، في إطار من الهدي القرآني، فالله عز وجل يقول: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ ( المائدة: ٢ )، كما أمر الله عز وجل بوحدة هذه الأمة، فقال: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ ( آل عمران: ١٠٣ ).

- يجب أن تكون مشكلة الغذاء دافعًا لتحقيق تنمية حقيقية في بلدان العالم الإسلامي، فمن غير المعقول أن تُصنَّف ٢٦ دولة إسلامية في مجموعة الدول الأشد فقرًا، فالفقر بلا شك يُقعِد الأمة عن أداء رسالتها، ولذلك فقد استعاذ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من الكفر والفقر، وقديمًا قالوا: «إذا ذهب الفقر إلى بلد؛ قال له الكفر: خذني معك».

ولن يتحقق ذلك إلا من خلال وعي قوي لدى جميع أفراد الأمة، ممن مَنَّ الله عز وجل عليهم بنعمة المال بأن يجعلوه في وظيفته الصحيحة، ويعلمون أن الملكية الحقيقية لهذا المال لله -عز وجل- وأن ملكيتهم هي ملكية استخلاف، وأنهم محاسبون عليه.

وإذا ما استمر الوضع على ما هو عليه الآن؛ فسوف تزيد حالة الضعف التي يعيشها العالم الإسلامي، من خلال انتشار حالة الفقر والتخلف، مما يجعلهم خارج حسابات القوة والتأثير، أو يجعلهم تحت سيطرة القوى الأخرى، وهو ما عشناه تاريخيًّا لفترات، فكان العداء للإسلام شديدًا، فنمى الجهل والمرض والفقر في العالم الإسلامي، ولا زالنا نجني الثمار المُرّة لهذه الفترة من وجود مفاهيم غير صحيحة للتعامل مع الشرع الحنيف.

- يجب أن يتسع نطاق مواجهة مشكلة الغذاء لجهود الحكومات والمنظمات الإسلامية الحكومية، والمجتمع

الأهلي، وعلى الجميع أن يعمل في إطار متوازٍ، ولا ينتظر أحد الأطراف أن يقوم بدوره حتى يستكمل هو المطلوب منه.

ولعل الوقت يسمح الآن بدور أكبر لمنظمات المجتمع الأهلي، على ألا تفهم هذه المنظمات أن دورها مجرد توزيع بعض المأكولات على الفقراء، فالعمل الخيري يتطلب إعادة ترتيب أجندته وأولوياته، فإطعام الجائع من خلال الإغاثة العاجلة هو واجب الوقت في الأجل القصير من أجل الحفاظ على حياة الإنسان، التي أمر الله عز وجل بحفظها، بينما دور هذه المنظمات في الأجل المتوسط والطويل المشاركة الجادة في التنمية من أجل القضاء على الفقر والجوع، وأن تسترجع الأمة دورها في هداية العالمين.

- يجب أن يتم التوسع في تجربة قيام الدول الغنية الإسلامية بزراعة بعض الأراضي في البلدان الفقيرة، والتي يتوافر بها مقومات زراعية جيدة، ولكن ينبغي ألا يكون حظ الدول الفقيرة مجرد توفير الأرض فقط، ولكن تأخذ التجربة في حسبانها النهوض بهذه الشعوب، وانتشالها من مستنقع الفقر، فتساهم في توفير فرص عمل، وتطوير البنية الأساسية للأراضي الزراعية بحيث يستفيد منها صغار المزارعين.

# جدول رقم (١)

## بيانات أساسية عن الزراعة والغذاء في بلدان العالم الإسلامي

| البلد | الأراضي الصالحة للزراعة بآلاف الهيكتارات | السكان الزراعيين بالألف عام ٢٠٠٤م | الناتج المحلي الزراعي للفرد من المزارعين بالدولار | إنتاج الحبوب بالألف طن عام ٢٠٠٤م | الصادرات الزراعية بالمليون دولار عام ٢٠٠٤م | الواردات الزراعية بالألف طن عام ٢٠٠٤م | ناقصي التغذية من مجموع السكان ٢٠٠١ – ٢٠٠٣م |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أذربيجان | ١٧٦٠ | ٢١١٨ | ٥٢٤ | ٢٠٨٧ | ١٨٩ | ٤١٩ | ١٠ |
| الأردن | ٢٤٢ | ٥٦٧ | ٣٧٤ | ٥٣ | ٥٦٣ | ١٢٧٩ | ٧ |
| ألبانيا | ٥٧٨ | ١٤٥٧ | ٧٩٥ | ٤٩٩ | ٢٥ | ٢٨٩ | ٦ |
| الإمارات | ٦٠ | ١٢٢ | ٢٨٢٥٤ | | ١٤٠٤ | ٤٨٢٥ | أقل من ٢,٥ |
| إندونيسيا | ٢٠٥٠٠ | ٩٢٢٧٦ | ٣٥٢ | ٦٥٣١٤ | ٩٤٠١ | ٥١٨١ | ٦ |
| أوزبكستان | ٤٤٧٥ | ٦٦٢٦ | ٧٥١ | ٥٨٥٥ | ٨٣٥ | ١٦٦ | ٢٦ |
| أوغندا | ٥٠٦٠ | ٢٠٥٢٣ | ١١٥ | ٢٦٢٥ | ٣٥٩ | ٢٨١ | ١٩ |
| إيران | ١٤٣٢٤ | ١٧١٥٧ | ٩٨٣ | ٢١٨١٠ | ١٤٢٧ | ٣٠٥٥ | ٤ |
| باكستان | ٢١٣٠٢ | ٦٧٩١٧ | ٢٤٢ | ٣٠٣١١ | ١٢٥٤ | ٢٢٠٨ | ٢٢ |
| البحرين | ٢ | ٦ | ٥٥١٦٧ | | ٤٣ | ٥٤٥ | |
| بروناي | ٩ | ٢ | | ١ | ١ | ١٩٣ | ٣ |
| بنجلاديش | ٨٠٨٤ | ٧٧٤٥٤ | ١٦٤ | ٤١٠٤٤ | ١١٤ | ١٩٨٤ | ٣٠ |
| بنين | ٢٣٨٠ | ٣٤٦٣ | ٢٩٥ | ١١٠٩ | ٢٨٨ | ٣٨١ | ١٤ |
| بوركينا فاسو | ٤٠٤٠ | ١٢٣٤٥ | ٨٨ | ٢٩٠٢ | ٣١٤ | ١٥٢ | ١٧ |
| طاجكستان | ٩٢٠ | ١٩٦١ | ١٧٨ | ٨٦٠ | ٢٠٤ | ١١١ | ٦١ |
| تركيا | ٢٢٨٢٦ | ٢٠٤٨٤ | ١٢٢٩ | ٣٤٠٥٠ | ٥٩٥٨ | ٤٦٥٩ | ٣ |
| تركمنستان | ١٨٥٠ | ١٥٧٢ | ٩٦٤ | ٢٧٨٥ | ٨٦ | ٩٩ | ٨ |
| تشاد | ٣٥٢٠ | ٦٣١٩ | ٢٠٢ | ١٢١٢ | ١٢٢ | ٧٤ | ٣٣ |
| توجو | ٢٥١٠ | ٢٨٧٣ | ١٧٦ | ٧٨٧ | ١٣١ | ٨٩ | ٢٥ |
| تونس | ٢٨٦٤ | ٢٢٩٩ | ١٢٠٩ | ٢١٥٥ | ٩٧٤ | ١١٨١ | أقل من ٢,٥ |
| الجزائر | ٧٦٦٢ | ٧٤٠٦ | ٨٢٥ | ٣٩٩٨ | ٥٥ | ٤٠٥٠ | ٥ |
| السعودية | ٣٥٩٢ | ١٨٤٤ | ٤٥٦٩ | ٢٧٩٢ | ٢٧٢ | ٦٢٠٢ | ٤ |
| السنغال | ٢٢٥٥ | ٧٤٨٨ | ١٢٦ | ١٠٨٥ | ١٨٢ | ٨٤٧ | ٢٣ |
| السودان | ١٦٢٢٢ | ١٩٧٠٨ | ٦٠ | ٣٦٤٣ | ٣٥٩ | ٦٣٨ | ٢٧ |
| سوريا | ٤٥٤٢ | ٤٧٧١ | ١٠٠٠ | ٥٢٤٩ | ٩٨٣ | ١١٩٣ | ٤ |
| سيراليون | ٤٩٠ | ٣١٠٢ | ١٧٧ | ٣٠٩ | ١٤ | ١٥٣ | ٥٠ |
| الجابون | ٢٢٥ | ٤٤٤ | ٨٧٤ | ٣٢ | ١٧ | ٢٢٦ | ٥ |
| جامبيا | | ١١٣٧ | | | | | |
| غينيا | ٩٧٥ | ٧٠٩٥ | ١٦٨ | ١١٤٢ | ٥١ | ٢١٦ | ٢٤ |
| غينيا بيساو | ٣٠٠ | ١٢٥٧ | ١٠٢ | | ٦٢ | ٤١ | ٢٧ |
| فلسطين | ١١١ | ٢٤٨ | ٦٣٠ | ٦٢ | ٥٤ | ٥٢٨ | ١٦ |
| جزر القمر | | ٥٦٨ | | | | | |
| قطر | ١٨ | ٦ | | ٧ | ٢٠ | ٤٤٨ | |
| كازاخستان | ٢١٥٢٥ | ٢٧٧٢ | ٦٦٢ | ١٢٢٣٤ | ٩٦٣ | ٩٣٤ | ٨ |
| الكاميرون | ٥٩٦٠ | ٧٨٠٧ | ٦٢١ | ١٦٨٤ | ٦٥٤ | ٤٠١ | ٢٥ |
| الكويت | ١٠ | ٢٧ | | ٣ | ١٦ | ١٠٩٣ | ٥ |
| لبنان | ١٩٠ | ١٠٥ | ١١٠٩٥ | ١٤٥ | ٢٥٢ | ١٣٤٦ | ٣ |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ليبيا | ١٨١٥ | ٢٦٣ | ١٢٢٧٠ | ٢١٣ | ١٢ | ١١٤٨ | أقل من ٢,٥ |
| مالي | ٤٦٣٤ | ١٠٥٤٩ | ١٠٧ | ٢٨٤٥ | ٣٢٦ | ١٤٨ | ٢٨ |
| ماليزيا | ١٨٢٠ | ٣٩٢٩ | ٢٢٥٩ | ٢٢٦٨ | ١٠٩١٧ | ٥٨٤٢ | ٣ |
| مصر | ٢٨٠١ | ٢٤٩٥٤ | ٧١٠ | ٢١٣١٥ | ١٣١٤ | ٣٠١٤ | ٣ |
| المغرب | ٨٧٦٧ | ١٠٤٠٨ | ٧٢٥ | ٨٦٠٤ | ٩٦٤ | ٢٠٥٨ | ٦ |
| موريتانيا | ٤٨٨ | ١٥٤٦ | ١٢٢ | ١٢٥ | ١٨ | ٣٤٥ | ١٠ |
| موزمبيق | ٣٩٠٠ | ١٤٥٢٨ | ٨٥ | ٢٠٠٧ | ١٢٤ | ٣٤٢ | ٤٥ |
| النيجر | ١٤٤٨٢ | ١٠٧٨٣ | ٧٦ | ٢٦٧٢ | ٢٧ | ١٣٦ | ٣٣ |
| نيجيريا | ٢٨٢٠٠ | ٣٧٨٢٧ | ٢٦٤ | ٢٢٧٨٣ | ٤٨٧ | ٢٢٦٤ | ٩ |
| اليمن | ١٥٤٥ | ٩٦١٠ | ١٦٩ | ٤٩٧ | ١٠٣ | ١٠٥٠ | ٣٧ |
| كود دي فوار | ٣١٠٠ | ٧٥٧١ | ٢٣٨ | ٢٢٠٥ | ٣٠٩٣ | ٧١١ | ١٦ |
| إجمالي العالم الإسلامي | ٢٥٢٩٣٥ | ٥٣٥٢٩٤ | | ٣١٣٣٧٨ | ٤٥٠٣١ | ٦٢٥٤٥ | |
| العالم | ١٣٩٧٦٥٦ | ٢٦٠٠٣٠١ | | ٢٢٧٠٣٦٠ | ٦٠٤٣٢٩ | ٦٣٤٥٠٨ | |

المصدر: تم تجميع بيانات هذا الجدول من خلال الملحق الإحصائي لتقرير: حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٧م، الملحق الإحصائي، صـ ١٣٩ – ١٩٨ .

## المصادر:


١- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية، المجلد ١٦، مارس ٢٠٠٨م.

٢- وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م.

٣- ابتسام محمد الخضراء (مترجم)، فاندانا شيقا، «الحصاد المسروق.. سرقة مصدر الغذاء العالمي»، مؤسسة العبيكان، الرياض ٢٠٠٣م.

٤- د.أحمد محمد منـدور، ود. أحمد رمضان نعمة الله، «اقتصاديات الموارد والتنمية»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٩٥م.

٥- جريدة الأهرام، أعداد مختلفة.

٦- مواقع الإنترنت:

www.albankaldawli.org
www.fao.org
www.wfp.org
www.aljazeera.net
www.islamonline.net
www.alarabiya.net
www.masrawy.com
http://www.banquecentrale.gov.sy

## معلومات إضافية

### الوقود الحيوي

هو مادة الإيثانول، ويُنْتَج من أيّ محصول يحتوي على نشويات أو سكر بشكل أساسي، ويتم إضافته حاليًا إلى بنزين السيارات بنسب تتراوح بين ١٠٪ إلى ٢٠٪، ويمكن زيادة النسبة إلى ما يزيد على ٨٠٪ في حالة تعديل طريقة صناعة محركات السيارات، وفي السنوات الأخيرة اقتصر مصطلح الوقود الحيوي على الإيثانول والديزل المستخرَجَيْن من المحاصيل الزراعية مثل الذرة وقصب السكر وفول الصويا.

والوقود الحيوي هو أحد أهم مصادر الطاقة المستقبلية المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منها. وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة خلافًا لغيره من الموارد الطبيعية مثل النفط والفحم الحجري، وكافة أنواع الوقود الأحفوري والوقود النووي.

وقد بدأت مناطق معينة بزراعة أنواع معينة من النباتات لاستخدامها في مجال الوقود الحيوي، منها الذرة وفول الصويا في الولايات المتحدة، وأيضًا اللفت في أوروبا، وقصب السكر وزيت النخيل في جنوب شرق آسيا.

ويمثل حطب الوقود مع الفحم النباتي وغيرها من أنواع الوقود الحيوي ما نسبته ١٠٪ من مجموع الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية.

### أبرز منتجي الوقود الحيوي:

تعتبر البرازيل والولايات المتحدة أبرز منتجي الوقود الحيوي في العالم.

تنتج البرازيل الإيثانول من قصب السكر منذ عام ١٩٧٥م لاستخدامه وقودًا لسياراتها، فيما تنتج الولايات المتحدة هذا الوقود الكحولي من الذرة.

ويشكل الإيثانول الذي يُستخلَص أساسًا من قصب السكر والذرة أكثر من ٩٠٪ من مجمل إنتاج الوقود الحيوي في العالم، أما البيوديزل المستمد من زيوت نباتية فهو النوع الرئيس الثاني من الوقود الحيوي، وقد قفز إنتاجه عام ٢٠٠٥م بنسبة ٦٠٪.

ولا يتجاوز الإنتاج العالمي من الوقود الحيوي ٤٠ مليون طن نفط مكافئ، وهذه الكمية تحتاج إلى ما يزيد على مائة مليون طن من المواد الغذائية والأعلاف لإنتاجها، وهو ما أدى إلى حدوث خلل كبير في السوق العالمية لهذه المواد.

أظهرت بيانات صادرة في عام ٢٠٠٧م أن نحو ٩٠٪ من إنتاج الوقود الحيوي العالمي يتركز في الولايات المتحدة والبرازيل وأوروبا، كما هو موضح على النحو التالي:

- الولايات المتحدة ٤٣٪.
- البرازيل ٣٢٪.
- الاتحاد الأوروبي ١٥٪.
- الصين ٣٪.

- الهند ١٪.
- أوسيانيا ١٪.
- دول أمريكا الشمالية والوسطى الأخرى ٢٪.
- دول أمريكا الجنوبية ١٪.
- بلدان آسيا الأخرى ١٪.

**أضرار الوقود الحيوي:**

**١- أضراره على الغذاء:**

أبرز أضرار هذا النوع من الوقود هي التسبب في أزمة الغذاء العالمي الراهنة. ويقدر نصيب الوقود الحيوي في سوق الطاقة العالمية حاليًا بنحو ١,٥٪، لكنه مسئول عن ٧٠٪ من ارتفاع الأسعار الذي شهدته بعض السلع، خاصة القمح والذرة وقصب السكر الذي يستخرج منه الإيثانول.

اعتبر صندوق النقد الدولي أن المضي في إنتاج الوقود الحيوي هو السبب الرئيس وراء ارتفاع أسعار الغذاء، وخصوصًا الذرة ومنتجاتها بين عامي ٢٠٠٦، و٢٠٠٧م.

ووفق البيانات التي أصدرتها الأمم المتحدة في أكتوبر الماضي فمن المنتظر أن يواجه العالم أزمة غذائية خطيرة؛ بسبب التوسع في تخصيص مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي؛ حيث تشير الدراسات إلى أن عدد الجياع في العالم فاق المليار نسمة، يموت منهم نحو ١٥ مليون فرد سنويًّا؛ بسبب عدم توافر الغذاء، وهذا العدد قابل للزيادة خلال الفترة القليلة المقبلة.

وقد سجلت أسعار الحبوب على المستوى العالمي ارتفاعًا خطيرًا، بلغت نسبته ١٠٠٪ خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، وارتفعت أسعار السلع الغذائية بمعدل ١٠٪، كما قفزت أسعار القمح الأوروبي إلى ١٩٠ يورو للطن مقارنة بـ ١٣٠ يورو خلال ديسمبر الماضي.

ووفق تقديرات «جون زيجلر» المقرر الخاص لحق الغذاء بالأمم المتحدة؛ فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بمعدل ١٪ يضيف ١٦ مليون إنسان إلى قائمة الجياع على مستوى العالم.

وقد برز ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية بسبب الطلب عليها لإنتاج الوقود الحيوي إلى صدارة النقاش الدائر بشأن الصراع المحتمل بين الغذاء والوقود. فالحبوب اللازمة لملء خزان سيارة رياضية رباعية الدفع بالإيثانول (٢٤٠ كيلو جرامًا من الذرة لإنتاج ١٠٠ لتر من الإيثانول) يمكن أن تكفي لتغذية شخص واحد لمدة سنة؛ ولذلك فإن المنافسة بين الوقود والغذاء منافسة حقيقية.

وحذَّر جيفري ساكس المستشار الخاص للأمم المتحدة من أن ثلث إنتاج الولايات المتحدة من الذرة في عام ٢٠٠٨م سيذهب إلى خزانات الوقود، ما يمثل ضربة قوية لإمدادات الغذاء في العالم.

وقالت المنظمة الخيرية البريطانية أوكسفام: إن زيادة إنتاج الوقود الحيوي قد أدى إلى زيادة عدد الفقراء في العالم بحوالي ٣٠ مليون إنسان.

ودعت المنظمة الدول الأوروبية إلى إلغاء خططها في اعتماد مصادر طاقة متجددة في ١٠٪ من مجمل عمليات النقل بحلول عام ٢٠٢٠م.

واعتبرت «سالمة الغزاوي» المنسق العام لمنظمة غذاء بلا حدود أن الدول الغربية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة

الأمريكيــة تقــود حملة إبادة جماعية للتخلص من شــعوب دول العالم الفقيرة، مســتخدمة في ذلك ســلاح التجويع، وإهــدار المحاصيل الزراعية الاســتراتيجية، مثل القمح والذرة في إنتاج الوقود الحيــوي كبديل للبترول الذي ارتفعت أسعاره بصورة ملحوظة خلال السنوات القليلة الماضية.

**ب. أضراره على البيئة:**

على صعيد البيئة؛ فإن اســتخدام الوقود الحيوي من قصب السكر والذرة كبدائل عن بنزين السيارات باستعمال الإيثانول يشكل بديلاً صعبًا ومضِرًّا بالبيئة، وسيكلف أكثر من سعر بنزين السيارات على المدى الطويل، إضافة إلى كُلفتــه البيئية نتيجة قطع الأشــجار، والإضــرار بالغابات، والزيادة في الانبعاثات الغازيــة الضارة بالبيئة وصحة الإنسان، وخصوصًا مادة غاز ثاني أكسيد الكربون.

وأظهرت دراسة علمية أن التحول من استخدام البنزين إلى الإيثانول قد يساهم في تلوث الهواء، ويزيد حالات الموت الناجمة عن الدخان الأسود الكثيف.

وأصــدرت منظمــة التعاون الاقتصادي والتنمية (أويســد) تقريرًا يدعو لوقف الدعم للوقود الحيوي، مشــيرة إلى أن الاتجاه العالمي المتســارع نحو الديزل الحيوي والإيثانول أدى إلى ارتفاع أســعار الغذاء، وإلى إلحاق دمار بالبيئة أكثر من الفائدة المكتسبة.

وذكر تقرير للمنظمة أن الاندفاع الراهن صوب الوقود الحيوي أوجد ضغوطًا على التنمية المســتدامة، ومن شــأنه أن يربك الأسواق دون أن يعود بمنافع كبيرة على البيئة. وأشار التقرير إلى أن الآثار البيئية للإيثانول والديزل الحيوي تتجــاوز في مجملهــا الآثــار الناجمة عن البنزيــن والديزل عندما نضع في الاعتبار الخســائر في مجــال التنوع الحيوي والسموم الناتجة عن استخدام المبيدات.

**المصادر:**


- الوقود الحيوي يسرق الغذاء من أفواه الفقراء، مجلة «المجلة»، العدد ١٤٧٣، بتاريخ ٤_ ٢٠٠٨/٥/١٠م.
- الوقود الحيوي طاقة الغذاء، موقع الجزيرة نت، ٢٠٠٨/٦/٢م:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D9568FC0-E780-4613-B360-E54B9817E793.htm

- الوقود الحيوي ينشر الفقر في العالم، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، ٢٠٠٨/٦/٢٥م

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7472000/7472570.stm

- الوقود الحيوي: نعمة أم نقمة؟، موقع إذاعة دويتشه فيله الألماني، ٢٠٠٧/٩/٢٧م

html.٠,٢١٤٤,٢٧٩٩٧٠٤,٠٠/http://www.dw-world.de/dw/article

- الوقود الحيوي – الفرص والمخاطر، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٨م: الزراعة من أجل التنمية، الصادر عن البنك الدولي.

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTDECINARA/EXTRESINARA/EXTWDRINARA/EXTWDR2008INARA/0,,contentMDK:21515445~pagePK:64168445~piPK:64168309~theSitePK:4164741,00.html

# الثروة النفطية العراقية في السياسة الأمريكية

**د. حسين الرشيد**
باحث وأكاديمي عراقي

## ملخص الدراسة

جاءت قوات الغزو لاحتلال العراق، ومعها أجندات وخطط عديدة تريد تنفيذها على أرض الرافدين، مستغلةً في ذلك الظروف المواتية والمناخ الملائم، الذي وفَّر لها غطاء واضحًا؛ لتنفيذ كل المخططات التي تقف وراءها أطماعٌ ورغباتٌ خبيثة؛ لاستغلال الثروات، ونهب الخيرات التي يتمتع بها العراق.

ويقف في مقدمة تلك الثروات النفيسة (النفط) الذي يعدُّ الثروة الأغلى في بلاد الرافدين.. تلك الثروة التي يرتكزُ عليها حاضر العراق، ومستقبله.. وتطور العراق اقتصاديًّا، وتقدّمه اجتماعيًّا مرهونٌ بالمحافظة على هذه الثروة العظيمة، التي يسميها الخبراء بـ «الثروة النقدية النابضة»، ويسميها الاقتصاديون بـ«رأس المال المتحرك»، وهي ثروة تستخدم -بعد إعطاء حقوق الأفراد فيها، والدفاع عنهم، وتوفير الخدمات لهم- لبناءِ الثروات الدائمة التي لا تنقطع.

إنَّ العراق -الذي يمتلك ثاني أكبر خزين من النفط العالمي، ومرشح لأن يتصدر قائمة الدول التي تنتج النفط وتصدّره على مدى السنين القادمة- صار محطّ أنظار الطامعين، وكعبة يقصد الانتفاع منها كل الدول التي تطمح لتحقيق رفاهية معيشية وقفزة اقتصادية، بما يعود عليها بالمنافع الهائلة.

لقد جاءت هذه الدراسة لتؤكد حقائق مهمة، في مقدمتها حقيقة الأسباب التي تقف وراء غزو العراق واحتلاله، وما رافقها وتبعها من تداعيات وتطورات انعكست على حاضر البلد ومستقبله، ومستقبل المحيط العربي والإسلامي، فضلاً عن محاولة إيضاح الدور الأمريكي الذي تلعبه الإدارة الأمريكية تجاه الثروة النفطية العراقية الهائلة، وكان من أهم تلك الأدوار المشبوهة التي لعبها صقور البيت الأبيض ما يسمى «قانون النفط والغاز».

ولقد أوضحت الدراسة أيضًا بالأدلة والشواهد الدور المشبوه الذي يقوم به سياسيو أمريكا لتحقيق رغباتهم الخاصة لصالح شركاتهم الكبرى، التي صار العراق وثروته الطبيعية الهائلة عمودها الفقري، فضلاً عن استغلال مناصبهم في توقيع العقود لصالح شركات يملكها سياسيون ومسعّرو الحرب في العراق.

إنَّ ثروة العراق النفطية تتعرض لمستقبل خطير في ظل الوجود والتدخل الأمريكي في وقت يجب فيه إدراك حقيقة مهمة، وهي أن البيت الأبيض لن يفرِّط بنفط العراق مهما كلفه ذلك من تنازلات وتضحيات.. لأنَّ ذلك هو السر المكنون لتحكمه بمصير العالم ومستقبله.

# الثروة النفطية العراقية في السياسة الأمريكية

**د. حسين الرشيد**
باحث وأكاديمي عراقي

**مقدمة:**

الحديثُ عن الثروة النفطية العراقية متسع ومتشعب، ويحتاجُ إلى مزيدٍ من الإيضاحِ والتفصيل والبيان، وربما يستغرق الحديث عن هذا الموضوع -بعمومه- مئات الصفحات، حتى تُغطّى جميع جوانبه، وتتضحُ جميع جزئياته.

غير أنَّ النقطة التي صارت واضحة للمتابعين والمراقبين هي أنَّ الثروة النفطية العراقية تحتل أولوية مهمة في الاستراتيجية الأمريكية التي تبني عليها أمريكا علاقاتها مع دول العالم، بما في ذلك الدول التي تحتل أراضيها، أو لها وجود عسكري عليها، وخاصة العراق، وما يترتب على ذلك من منافع ومصالح وفوائد تعود بالنفع على المؤسسات الأمريكية عمومًا والاقتصادية خصوصًا.. ومن المهم هنا الوقوف على حيثيات الاستراتيجية الأمريكية، ومعرفة طريقة التفكير التي تتصف بها إدارة البيت الأبيض تجاه ثروة العراق الهائلة، التي سيعتمد عليها العالم بأجمعه في يومٍ من الأيام.

هذا ما ستتناوله هذه الدراسة بالطرح والتحليل، وضرب الشواهد التي تدل على وجاهة الأفكار والآراء المطروحة في ثنايا الصفحات اللاحقة، التي تعد الأولى مما وقفت عليه في طرقِ هذا الموضوع المهم؛ حيث اقتضت الدراسة إيضاح جوانب مهمة من جزئيات هذا الموضوع معتمدًا في ذلك على منهجٍ وصفي يعتمد كثيرًا على التحليل والتدقيق، وترجيح الرأي الذي يحمل مزيدًا من الوجاهة.

وقد تطرقتُ إلى مفاصل مهمة مما يتعلق بهذا الموضوع؛ إذ تناولتُ في المحور الأول من هذه الدراسة ما لا يسع المتابع جهله من حقائق مهمة عن الثروة النفطية العراقية بالشواهد والأرقام، يليه المحور الثاني الذي خصصته للحديث عن موقع النفط بين أسباب غزو العراق واحتلاله قبل أكثر من خمس سنوات، ثم تحدثتُ عن الثروة النفطية العراقية في عيون الولايات المتحدة الأمريكية، متناولاً الدور الأمريكي في استغلال الخزين النفطي العراقي الهائل، ودور أمريكا في سنِّ قانون النفط والغاز الجديد، ودورها في عقود النفط لصالح شركاتها الكبرى، فضلاً عن جهودها الحثيثة لضمان إيصال النفط العراقي للكيان الصهيوني، وخصصت المحور الرابع للحديث عن مستقبل الثروة النفطية في العراق، وأشرت في هذا الصدد إلى نقاط مهمة ينبغي تأملها والوقوف عندها بتدبر وتأنٍّ، وسنتعرف عليه من خلال ما يأتي:

## المحور الأول
## حقائق عن النفط العراقي

وصف بعضُ الخبراء نفطَ العراق بأنه «كنزُ القرن الحادي والعشرين»[1].. ويعود اكتشاف النفط في العراق إلى منتصف العشرينيات، إبان الاحتلال البريطاني، وساعد هذا الاكتشاف في تلك الفترة على وضع الثروة النفطية بيد بريطانيا، التي احتكرت ثروة العراق لسنوات طويلة.

وتتمركز حقول النفط بكثافةٍ في أجزاء العراق الجنوبية، وبعض الأجزاء الشمالية.. ويصدّر العراق عبر مرافئه الجنوبية بين مليون ونصف إلى مليون و٦٥٠ ألف برميل -وقد يزيد العدد وينقص- من النفط الخام يوميًّا، حسب أرقام نشرتها وزارة النفط العراقية.

ومن المؤكد عند خبراء النفط وكبار علماء الاقتصاد أنّ احتياطي العراق الثابت من النفط والمكتشف إلى الآن يقدّر بـ(١١٥ مليار برميل) بضمنها الحقول المستغلّة وغير المستغلّة، وبحسب تقديرات الخبراء فإنّ الاحتياطيات المتوقعة في العراق عالية جدًّا، وقد يصل احتياطي البلد بعد إكمال التحريات إلى ما يقرب من (٢٥٠ مليار برميل).. ومن المعلوم أن كمية الاحتياطي الثابتة المقدرة بـ(١١٥) مليار برميل، تعود إلى تقديرات (٧١) حقلاً نفطيًّا، منها (٢٤) حقلاً نفطيًّا غير مستغل، وإن الاحتياطي المثبت والمكتشف وغير المستغل يصل إلى ما يقرب من ٧٠٪ من مجمل الاحتياطي النفطي.

وقد أكد «كال لوفت» أحد مدراء معهد تحليل الأمن العالمي في مقالٍ بعنوان «كم يملك العراق من النفط؟!» على أنَّ العراق يعتبر أقل دولة نفطية تمت فيها التحريات المطلوبة، ولذا فإنَّ هناك احتمالات لاحتياطيات إضافية عالية[2].

وذكر وزير النفط العراقي الأسبق عصام الجلبي بأنّ العراق مع امتيازه بحجم ثروته النفطية الهائلة، فإنه يمتاز أيضًا بأن كُلَف استكشاف نفطه تُعدّ الأقل في العالم كله؛ حيث تبلغ تكاليفه بحدود نصف دولار للبرميل الواحد، وتتراوح كلفة الاستخراج ما بين دولار إلى دولار ونصف للبرميل الواحد[3]، وتبلغ كلفة التشغيل ما بين دولار ودولارين أيضًا.. إضافة إلى أنّ جزءًا كبيرًا منها يمكن استخراجه من أماكن ليست عميقة جدًّا.

ويتم تصدير معظم إنتاج العراق من النفط إلى الخارج عبر حقوله الشمالية المربوطة بخطوط أنابيب تمر في تركيا إلى ميناء جيهان، بينما يتم تصدير النفط في المناطق الجنوبية عبر ميناء «أم قصر» المطلّ على الخليج العربي، وهناك خطوط أنابيب تربط العراق بكل من سوريا، والأردن، وفلسطين، ولكن معظمها مهجورٌ ومهمل.

ويعتقد بعض المحللين أن قدرة العراق على إنتاج النفط ستصل في غضون السنوات الخمس القادمة إلى نحو (١٠) ملايين برميل نفط يوميًّا؛ إلا أنّ العمليات العسكرية وما يلحق المنشآت النفطية من تخريب أدت إلى خسائر تتجاوز قيمتها (٦) مليارات دولار في عام (٢٠٠٦م) وحده.

## المحور الثاني
## موقع النفط بين أسباب غزو العراق

هناك حقيقة مهمة تقف وراء إدراك الولايات المتحدة لأهمية الثروة النفطية العالمية عمومًا، وثروة الشرق الأوسط خصوصًا؛ وهي: أنَّ إجمالي الاحتياطيات الأمريكية من النفط لا يتجاوز (٢١) مليار برميل في الوقت الراهن، في حين يبلغ الاستهلاك الأمريكي الصافي نحو (١٧) مليون برميل يوميًّا، وهذا يعني أنَّ كل الاحتياطيات الأمريكية من النفط يمكن أن تنفد خلال ما يقل عن ثلاثة أعوام ونصف العام فقط، فيما لو اعتمدت أمريكا على نفطها بالكلية.. ومن هنا فهي

(١) ينظر: سيطرة الولايات المتحدة على النفط العراقي: الدوافع والأهداف، للأستاذ علي حسين باكير، مجلة البيان، العدد (٢٣٠) وهي منشورة على شبكة الإنترنت على الرابط التالي -http://www.albayan magazine.com/iraq-file/144.htm.

(٢) ينظر: ثلاثية النفط العراقي، لخبير النفط العراقي الأستاذ فؤاد قاسم الأمير ص٢٤، دار الغد للنشر، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٦م.

(٣) وقد أشارت إلى ذلك أيضًا «مجلة النفط والغاز» في كانون الأول من عام ٢٠٠٢م، وقالت: إنها الأرخص في العالم.

تعتمد على استيراد البترول بدلاً من الاستنفاد السريع لاحتياطياتها النفطية.. ولا يسعها هنا -وهي تواجه خشية حقيقية من العجز عن تحقيق التوازن بين الإنتاج والطلب المتعاظم على النفط- سوى التحرك للسيطرة على حركة السوق النفطية، من حيث توزيع الكميات وسقف الأسعار، وهي سيطرة لا تأتي بدون احتلال فعليّ لمنابع النفط ليس في العراق فحسب، بل في دول الخليج[٤]. يرادف ذلك حذر كبير؛ لأنَّ عدم حرص الحكومة الأمريكية على ضمان الإمدادات النفطية لأمريكا وأوروبا يمكن أن يهدّد الأمن القومي والسلام العالمي، حسبما أكدته لجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب الأمريكي منذ عام ١٩٧٩م.

وهذا ربما يكون مدخلاً مهمًّا لاستيضاح النفط، وكونه سببًا رئيسًا في غزو العراق، بعيدًا عن الأهداف الدعائية المعلنة حول نزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق، أو محاولة إسقاط النظام السابق، وبناء نظام ديمقراطي، وغيرها من الادعاءات التي تدرك الإدارة الأمريكية قبل غيرها بطلانها وعدم صحتها[٥].

يقول «مايكل كلير»[٦]: إنه على مدى عشرات السنين ترسّخ مبدأ لدى كبار صناع السياسة الأمريكية، وتحول إلى عقيدة لا يتزحزح الإيمان بها، وهو أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع استخدام قوتها العسكرية من أجل فرض سيطرتها على موارد البترول في دول العالم.. ويضيف قائلاً: إنَّ أيّ رئيس أمريكي لن يتردد في استخدام القوة العسكرية أو التلويح باستخدامها من أجل حماية المصالح النفطية الأمريكية في منطقة الخليج... وقد كان هذا المبدأ حاضرًا بقوةٍ لدى مسئولي إدارة الرئيس الأمريكي «جورج بوش» أثناء التفكير في غزو العراق في مارس عام ٢٠٠٣م[٧].

وقد كشف برنامج (بي بي سي – نيوزنايت) أنَّ إدارة الرئيس جورج بوش دبرت خططًا للحرب على العراق، والاستيلاء على نفطه قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر، مما فجّر خلافًا متعلقًا بالسياسة بين المحافظين الجدد وأصحاب شركات النفط الكبرى.. وقد أوضحت مصادر وزارية أمريكية لهذا البرنامج أنَّ التخطيط بدأ في غضون أسابيع من تولي بوش الرئاسة في ٢٠٠١م[٨].

**كشف برنامج (بي بي سي – نيوزنايت) أنَّ إدارة الرئيس جورج بوش دبرت خططًا للحرب على العراق، والاستيلاء على نفطه قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر.**

وفي عام (٢٠٠٢م) صرح «لورانس ليندساي» -الذي كان يعمل مستشارًا اقتصاديًّا للرئيس الأمريكي- بأنَّ النفط هو الهدف الرئيس لمساعي الولايات المتحدة لشنِّ هجومٍ عسكري ضد العراق[٩]. وقد أوضح تقريرٌ نشره معهد «بلاتفورم» بالتعاون مع خمسة معاهد ومؤسسات غير حكوميةٍ في أواخر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٥م أنَّ الهدف من غزو العراق الثروة النفطية[١٠].

وتوصل «معهد بيكر للسياسة العامة» -الذي يشرف عليه جيمس بيكر وزير الخارجية والخزانة الأمريكية الأسبق في دراسة له- إلى أنَّ إحدى النتائج البعيدة المدى لأحداث الحادي عشر من سبتمبر هي وعي الولايات

(٤) ينظر: حروب البترول الصليبية، والقرن الأمريكي الجديد ص٧٦، تأليف الأستاذ عبد الحي زلّوم، الناشر: المؤسسة العربية للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

(٥) ينظر: الأبعاد الاقتصادية للغزو الاستعماري الأمريكي للعراق، للكاتب أحمد السيد النجار، خبير الاقتصاد بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، موقع (إسلام أون لاين) على الرابط التالي http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/iraq_maps/2003/article02.shtml

(٦) هو أستاذ الدراسات الأمنية الدولية في كلية «هامبشاير كوليدج» الأمريكية، وله العديد من المؤلفات منها: «الدماء والنفط» و«مصادر الحروب» و«خريطة الصراعات الدولية».

(٧) ينظر: هل خسرت واشنطن الرهان على نفط العراق؟ للأستاذ أشرف البربري، مجلة الجزيرة السعودية، العدد (١٤٨) ١٥/رمضان/١٤٢٦هـ، على الرابط التالي http://www.al-jazirah.com/magazine/18102005/almlfsais8.htm

(٨) ينظر: خطط أمريكا السرية لنفط العراق، تقرير منشور على موقع (BBC) في ١٨/مارس/ ٢٠٠٥م، على الرابط التالي http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/stm.4360103/newsid_4360000.

(٩) ينظر: الأبعاد الاقتصادية للغزو الاستعماري الأمريكي للعراق، مصدر سابق.

(١٠) ينظر: سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العراقي: الدوافع والأهداف، مصدر سابق.

المتحدة بضرورة الاتجاه لتكثيف البحث عن مصادر جديدة لوارداتها النفطية[١١].

يقول نائب وزير الدفاع «بول وولفوتز» في مقابلة في سنغافورة: «دعونا ننظر إلى الأمر ببساطة، فالفرق الأهم بين كوريا الشمالية والعراق يكمنُ في الناحية الاقتصادية، ولم يكن أمامنا خيار آخر في العراق، فتلك البلاد تطفو على بحر من النفط!!»[١٢].

فالواضح إذن أنَّ مخططي السياسة استقرّوا على أنَّ غزو العراق هو الحل الذي يمكن من خلاله الهيمنة على الثروة النفطية التي يتمتع بها هذا البلد.. بما يمكّنها من التحكم في حجم الإنتاج العالمي من النفط، من خلال مضاعفة الإنتاج النفطي العراقي، وخفض أسعاره بشكلٍ كبير، بما يحقق مصلحة الولايات المتحدة كأكبر دولة مستهلكة ومستوردة للنفط في العالم[١٣].

إنَّ أسبابًا استراتيجيةً تقف وراء اهتمام ساسة أمريكا بالثروة النفطية، بل خوض الحروب بسببها.. منها: أنَّ النفط أصبح مجالاً واسعًا لمافيا نفطية عالمية تضمُّ بين أفرادها رموزًا سياسية في أمريكا، ومن بينهم الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب، وديك تشيني، وجيمس بيكر، وغيرهم.. فهؤلاء يهمهم بشكلٍ شخصي استمرار السياسة النفطية التي تضمنُ ضخّ أكبر الكميات النفطية بأسعارٍ متدنية لكسب موارد مالية كبيرة.. ونظرًا لموقع هؤلاء في صنع القرار السياسي والعسكري على المستوى الدولي أصبحت الحروب تُخاض أحيانًا بمنطلق نفطيّ بحت.

ومنها: ظاهرة الطمع الأمريكي الزائد، خصوصًا في دائرة الإنتاج النفطي، ومطالبتها بالمشاركة في تسمية الاستثمارات النفطية، وذلك بطرح مشاريع وهمية لـ«تطوير الحقول النفطية» التي تستدعي رءوس أموال عملاقة من الشركات النفطية الأمريكية، وتفرض على الدول المنتجة مشاركتها في العائدات النفطية.

ويجري الآن الإعداد لمشاركة شركات الولايات المتحدة الأمريكية في حقول النفط العراقية بحجة تطويرها[١٤].

ومما ينبغي التنبه إليه أنَّ إدارة البيت الأبيض أنكرت أن يكون الهدف من غزو العراق هو السيطرة على ثروته النفطية ومخزونه الاستراتيجي، غير أنَّ مما لا يمكنها إنكاره هو سعيها الحثيث لحماية وزارة النفط العراقية بعد دخولها العاصمة «بغداد» مباشرة، في الوقت الذي تركت فيه تلك القوات كل المرافق العراقية العامة والخاصة وكل الدوائر والوزارات والمؤسسات عُرضةً للسلب والنهب والحرق والتخريب والتدمير.. قال أحد كبار مسئولي وزارة الدفاع الأمريكية: «من الأمانة القول: إنَّ قائد قواتنا البرية وفريق التخطيط العامل معه وضعوا الاستراتيجيات التي تسمح لنا بتأمين وحماية هذه الحقول في أسرع وقتٍ ممكن»[١٥].

لقد تأكد أنَّ هناك مقترحات عدة، كانت الإدارة الأمريكية قد طرحتها، وتداولتها بين أوساطها لاستغلال النفط العراقي، وهي تتراوح بين ثلاثة مقترحات:

أولها: أن يتم استخدام عائدات النفط بعد السيطرة على العراق؛ من أجل تغطية النفقات العسكرية لجيش الاحتلال الأمريكي فيه..

يقول «مايك أنتون» المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي: «إنَّ البيت الأبيض وافق على أن تلعب عائدات البترول العراقي دورًا مهمًّا خلال فترة الوجود العسكري

(١١) ينظر: الأبعاد الاقتصادية للغزو الاستعماري الأمريكي للعراق، مصدر سابق.

(١٢) هذا القول بتاريخ ٣١/آيار/٢٠٠٣م.. ينظر: حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد ص ٧٨، مصدر سابق.

(١٣) ينظر: الأبعاد الاقتصادية للغزو الاستعماري الأمريكي للعراق، مصدر سابق.

(١٤) ينظر: النفطُ، العنوان (الخفي – الظاهر) في السياسة الأمريكية، للدكتور سعيد الشهابي، ، موقع العرب نيوز الإخباري، على الرابط التالي http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/٢٢-htm.a٢٢/٢٠٠٣-٠٨

(١٥) جاء هذا التصريح قبل أقل من ثلاثة شهور من احتلال العراق في عام ٢٠٠٣م.

**المقترحات التي روجتها واشنطن لاستغلال النفط العراقي بعد الاحتلال**

**استخدام عائدات النفط لتغطية النفقات العسكرية لجيش الاحتلال.**

**الاستيلاء على النفط العراقٍي ووضع اليد عليه كاملا.**

**استغلال عائدات النفط إلى حين التوصل إلى حكومة "شرعية ديمقراطية".**

الأمريكي في العراق، وأن عائدات البترول العراقية سيتم استخدامها في حالة الحرب والوجود العسكري الأمريكي في العراق...» حسب ما نقلته صحيفة «نيوز – داي» الأمريكية في ٢٠٠٣/١/١م.

وثانيها : أن يتم الاستيلاء على النفط العراقي، ووضع اليد عليه كاملاً، وذلك من خلال عقود تقوم بموجبها الشركات الأمريكية باحتكار الصناعة النفطية في العراق، أو من خلال الوجود العسكري المباشر في هذه المنطقة، أو قرب آبار النفط لتأميمها، والتحكم بتدفق النفط وعائداته[١٦].

وثالثها : استغلال عائدات النفط العراقية، إلى حين التوصل إلى حكومة شرعية ديمقراطية، على أن يتم توزيع جزء من هذا العائد على مشاريع وجهود إعادة الإعمار[١٧].

## المحور الثالث

## النفط العراقي في عيون أمريكا

### (١) الدور الأمريكي في استغلال خزين النفط العراقي الهائل:

يعود اهتمام أمريكا بالنفط العراقي إلى سنوات طويلة.. فأمريكا التي تذرَّعت بالحجج الواهية لغزو العراق، ونهب خيراته وثرواته، كانت من أولى الدول المستوردة لنفط العراق بمقدار ١,٢ مليون برميل يوميًّا، في الوقت الذي كانت تستورد أوروبا كلها ما يقرب من نصف مليون برميل، ونحو ١٥٠ ألف برميل لقارة آسيا كلها[١٨].. وإذا اتضحت تلك الحقيقة، فلا عجب أن نرى اهتمامها بنفط العراق ومحاولة استغلال خزينه الهائل.

لقد سال لعاب سادة البيت الأبيض على ثروة العراق النفطية منذ زمن بعيد!! ففي عام (١٩٩٩م) ألقى «ديك تشيني» الذي يرأس «شركة هاليبرتن» النفطية الشهيرة، محاضرة في «معهد النفط» في واشنطن بيّن فيها حاجة الولايات المتحدة في عام (٢٠١٠م) إلى خمسين مليون

(١٦) ينظر: أمريكا وصفقة النفط العراقي، للكاتب نعوم تشومسكي، مجلة العرب الإلكترونية الأسبوعية، بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٥م، على الرابط http://arabmag.blogspot.com/٢٠٠٨/٠٧/-blog-post_٢٩١٢.html.

(١٧) ينظر: سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العراقي : الدوافع والأهداف، مصدر سابق.

(١٨) ينظر: المصدر السابق .

برميل من النفط يوميًّا.. وتساءل: كيف لهم أن يحصلوا عليه إذا كانت الحكومات تسيطر على ٩٠٪ من احتياطي العالم، ثم ذهب إلى القول: إنّ الشرق الأوسط فيه ثلثا نفط الكرة الأرضية، وبكلفة إنتاج منخفضة، لذا فهو «موطن الجائزة».

وبعد دخول «تشيني» البيت الأبيض نائبًا للرئيس، وضع في آذار (٢٠٠١م) «السياسة الوطنية للطاقة» مع مجموعة التطوير، التي شكّلها سابقًا من كبريات شركات الطاقة الأجنبية، وورد في مقدمة توصيات هذه المجموعة: «ضرورة أن يضغط البيت الأبيض على حكومات الشرق الأوسط بفتح أسواقها للاستثمارات الأجنبية»[١٩].. وقد سمّت الـ«السنداي ستار تايمز» نفط العراق وثرواته بأنه «الجوهرة غير الممسك بها في تاج الشرق الأوسط»[٢٠].

ومن هنا نجد أنّ الغرب قد اهتم بدراسة ثروتنا أكثر من اهتمامنا نحن بها، ولهم وجهات نظر أخرى في إثبات الاحتياطي النفطي، من خلال دراسات قامت بها مراكز أبحاث متنوعة.. فعلى سبيل المثال يعطينا «معهد تحليل الأمن العالمي» أرقامًا مهمة عن الاحتياطي النفطي العراقي؛ إذ يذكر أنّ مجلة «اقتصاديات البترول» أوصلت الاحتياطي إلى (٢٠٠) مليار برميل.. وأوصلته دراسة «اتحاد العلماء الأمريكيين» إلى (٢١٥) مليار برميل[٢١].

أما الدراسة المشتركة التي قدمتها «هيئة العلاقات الخارجية» و«معهد جيمس بيكر في جامعة رايس» فقد أوصلت الاحتياطي إلى (٢٢٠) مليار برميل.. ويرتفع الاحتياطي النفطي المتوقع في العراق في دراسة قدمها «مركز دراسات الطاقة العالمية» إلى (٣٠٠) مليار برميل[٢٢].

وقد قدَّم مجلس العلاقات الخارجية بالكونجرس عام (٢٠٠٢م) دراسة للإدارة الأمريكية حول نفط العراق، وقد أكَّدت الدراسة على مجموعة من الجزئيات المهمة، التي تتمثل بما يأتي:

(١) إنَّ البنية الأساسية لقطاع النفط تعيش حالة متدهورة للغاية، وتحتاج إلى إعادة إعمار لإنقاذ الإنتاج النفطي الذي يتدهور سنويًّا بنسبة ١٠٠,٠٠٠ برميل يوميًّا.

(٢) إنَّ إعادة إعمار القطاع النفطي العراقي يحتاج إلى استثمارات تقدّر بمليارات الدولارات، وتحتاج إلى فترة طويلة حتى تتحقق حالة جيدة من الإنتاج والتصدير[٢٣].

**إعادة إعمار القطاع النفطي العراقي تحتاج إلى استثمارات تقدّر بمليارات الدولارات، وتحتاج إلى فترة طويلة حتى تتحقق حالة جيدة من الإنتاج والتصدير.**

لقد تجلت هذه الحقائق فعليًّا في المساهمة الأمريكية، والتدخلات الظاهرة التي سنتعرف عليها في الصفحات القادمة من خلال التدخل الأمريكي في سنّ قوانين العراق وتشريعاته في زمن الاحتلال، منذ ما يسمى «قانون إدارة الدولة» برعاية السفير الأمريكي «بول بريمر» وحتى «قانون النفط والغاز».

إنَّ العراق في ظل هذه الحقائق التي تقدمت قبل قليل سيكون الأغنى بين دول العالم بثرواته، وسيصبح سيِّد دول النفط العالمية بامتياز.

وهذه هي الحقيقة التي أدركها مسئولو الإدارة الأمريكية، فهم يؤكدون على أنَّ الاحتياطات النفطية العراقية تفوق ما يعلن عنه خبراء العراق بكثير.

وقد صرح «جون هارنجتون» وزير الطاقة الأمريكي الأسبق منذ عام (١٩٨٧م) بأنَّ العراق يسبح على بحيرة من النفط، وأنَّ احتياطياته ربما تفوق احتياطيات السعودية الضخمة التي تبلغ نحو ربع الاحتياطيات النفطية العالمية المؤكدة[٢٤].

(١٩) ينظر: ثلاثية النفط العراقي، ص٢٣ ، مصدر سابق.
(٢٠) في افتتاحية العدد الصادر في ٢٠٠٢/٢/١٨م.
(٢١) ينظر: ثلاثية النفط العراقي، ص ٢٤.، مصدر سابق..
(٢٢) يذكر أنّ الخبير النفطي طارق شفيق قدّر الاحتياطي العراقي بـ(٣٣٠) مليار برميل.. وبذلك تكون هي النسبة الأعلى في التقديرات التي اطّلعت عليها.
(٢٣) ينظر: سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العراقي، : الدوافع والأهداف، مصدر سابق.
(٢٤) ينظر: الأبعاد الاقتصادية للغزو الاستعماري الأمريكي للعراق ، مصدر سابق.

### (٢) الدور الأمريكي في سنِّ قانون النفط والغاز وغيره:

إنَّ أولى بوادر التطبيق العملي لتوجه أمريكا في استغلال نفط العراق يتضح في سعي السفير الأمريكي «بول بريمر» لتحقيق طموحات المستثمرين الأجانب، الذي تم تأصيله في الدستور العراقي الجديد، من خلال تأكيده على إصلاح الاقتصاد العراقي في إطار أسس الاقتصاد الحديث، بطريقة تضمن الاستثمار الكامل لكل ثرواته، وتنويع هذه الثروات، وتطور القطاع الخاص[٢٥].

يؤكد «أندرو سيمس» مخطط السياسات بمؤسسة «الاقتصاديات الجديدة» أنَّ الدستور العراقي الجديد قد أعطى صلاحيات واسعة لشركات النفط الأجنبية، وسمح لها بتحقيق أرباح هائلة على حساب الشعب العراقي، خاصة وأنَّ هذا الدستور يعطي سلطة التعاقد مع الشركات النفطية الأجنبية للأقاليم المحلية[٢٦].

أما تشريع قانون جديد للنفط والغاز العراقي فقد كان مقصدًا أمريكيًّا منذ فترةٍ ليست بالقصيرة، وهو هدف أسمى كانت تطمح إلى تحقيقه إدارة البيت الأبيض، وبعض الشخصيات المالكة لشركات النفط، بما يمكن أن يدّره النفط العراقي عليها من أرباح طائلة.

وقد بدأ الحديث عن القانون قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، وكانت أمنية غالية طالما تمناها كثير من مسعِّري الحرب، وكان الحديث في بداية الأمر -كما يقول بعض الخبراء- عن ضرورة خصخصة قطاع النفط، وتوزيع مبالغ نقدية من إيرادات الثروة النفطية على المواطنين العراقيين، غير أنّ العمل الفعلي لترسيخ هذا القانون بدأ بعد زيارة بوش إلى العراق، وتولّي نوري المالكي رئاسة الحكومة التي تشكلت في حزيران (٢٠٠٦م)، وتصريح بوش بعد عودته من تلك الزيارة -في ندوة صحفية عقدها في حديقة البيت الأبيض- بأنّ هناك ثلاثة أمور ينبغي على حكومة المالكي القيام بها، وهي «توفير الأمن» و«التيار الكهربائي» و«موضوع النفط»، ودعا آنذاك إلى إصدار قانون جديد يساعد على الاستثمارات، وإعادة تطوير الصناعة النفطية.

ويؤكد بعض الباحثين أنّ قانون النفط والغاز وضعه باللغة الإنكليزية ثلاثة خبراء عراقيين وهم: فاروق قاسم، وطارق شفيق، وثامر غضبان في حزيران عام ٢٠٠٦م، ثم عُرض على الشركات الأجنبية، وصندوق النقد الدولي، وبعد مناقشات متمعنة صيغ في مسوّدة باللغة العربية في ١٥/شباط/٢٠٠٦م مذيلة بملاحق.. وقد عدّلت دون علم فاروق قاسم، وطارق شفيق، ودون إقرارهما لمضمونها، كما صرحا في مذكرة مشتركة!!

وحسب تقرير «إندبندنت أون صنداي»؛ فإنَّ ثلاث جهات خارجية أُتيح لها فرصة تمحيص مسوّدة قانون النفط أكثر مما أتيح لمعظم العراقيين -بما فيهم السياسيون المشاركون في الحكم الحالي- فقد اطلّع على التشريع الحكومة الأمريكية، وشركات النفط الكبرى، وصندوق النقد الدولي، قبل أن تُطرَح على الحكومة العراقية والبرلمان الحالي!![٢٧].

وقد كلفت وزارة الخارجية الأمريكية القانونيَّ «رونالد جانكر» بمتابعة تمرير القانون.. ولما سُئِل المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية عن مساهمة الأمريكيين في قانون النفط العراقي الجديد، قال: «إنَّ رجالنا يساعدون العراقيين في كتابة وتمرير القانون»[٢٨].

وتؤكد «منظمة عمال الولايات المتحدة ضد الحرب» في إحدى أدبياتها في الخامس من شهر حزيران من عام ٢٠٠٧م أنّ مكتب الولايات المتحدة للتطوير العالمي

(٢٥) ينظر على سبيل المثال المادة (١١٠) في الدستور العراقي الجديد.

(٢٦) ينظر: سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العراقي، الدوافع والأهداف، مصدر سابق.

(٢٧) ينظر: من كوبونات النفط إلى نهب النفط العراقي، للدكتور فيصل القاسم، صحيفة الحقائق اللندنية، بتاريخ ٢/١١/٢٠٠٧م، وهي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي http://www.alhaqaeq.net/?rqid=٦٩٦٩٦&٢=secid&٥=art

(٢٨) ينظر: ثلاثية النفط العراقي، ص٢٦، مصدر سابق.

خصص (٢٤٠) مليون دولار لشركة «بيرنك بوينت» لتساهم في صياغة قانون النفط العراقي، والدعاية له، وتمريره!![٢٩].

إنّ ملخص النظرة الأمريكية عن العراق: أنه «يطفو على بحيرة من النفط»!! لذا فهو أمنية وغنيمة يجب استغلالها.

ولم تكُ هذه الأمنية مقصورة على الجانب الأمريكي، بل كانت أمنية البريطانيين، الحليف الأقوى لأمريكا في احتلال العراق، فتصريح بوش عشية اندلاع الحرب على العراق، الذي وعد به أصحاب الشركات العملاقة في أمريكا وبريطانيا في أن يكونوا شركاء في نفط العراق، رادفه تصريح لوزير الخارجية البريطانية «جاك سترو» الذي قال: «إنّ روسيا وفرنسا لن يكون لهما نصيب من حصة العراق»!!، مؤكدًا أنه يقصد «مجال الاستثمارات النفطية» من خلال عقود تقاسم الإنتاج، ذات الأرباح الباهظة[٣٠].

ثم كانت تحركات واسعة النطاق لبلورة هذه الفكرة، فقد زار -على سبيل المثال- وزيرُ الطاقة الأمريكي «سان بودمان» العراقَ، في تموز عام (٢٠٠٦م) من أجل متابعة القانون -الذي كانت تحيطه سرية تامة- والتقى المسئولين هناك، وشدّد أكثر من مرة على أهمية جلب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق[٣١].. وتلا ذلك زيارة رئيس الحكومة العراقية الحالية لواشنطن، وتخلّلها عقد بعض اللقاءات مع مجموعةٍ من الشركات الأجنبية النفطية، وتم التأكيد على إصدار قانون جديد للنفط[٣٢].

لقد صدر في بداية الاحتلال تقرير تحت عنوان: «النفط جائزة الاحتلال الكبرى»، وكان فحواه -كما أشار إلى ذلك خبير الاقتصاد كمال القيسي-: أنّ أمريكا تبحث عن قاعدة عسكرية، تطفو على احتياطيات هائلة من النفط؛ لأسبابٍ جيوسياسية، وذكر التقرير: أنّ دخول القوات مرهون بإقرار القانون، حتى طلبت الشركات النفطية تقديم إقرار قانون النفط على موضوع الأمن، وحُدد عام (٢٠٠٨م) موعدًا لتحقيق هذا الهدف.

إنّ قرار «جورج بوش» رقم ٣٠٣/١٣ الصادر في ٢٢/آذار/٢٠٠٣م الذي منح بموجبه الحصانة لجميع الشركات النفطية في العراق، وقوانين «بريمر» المكملة لذلك، وما تبعه من دستور يفتقر إلى العدالة والتوازن، ترادفه أفعال مشبوهة للمحتل كانت تحدث على الأرض هنا وهناك، لتؤكد بكل بوضوح: أنّ المحتل يهدفُ من وراء هذا القانون إلى فتح الاحتياطي النفطي للعراق بكامله؛ من أجل استغلالٍ واسع النطاق؛ لدعم هيمنته في القرن الحادي والعشرين، كما دفع باتجاه عقود «مشاركة الإنتاج»، والتي استبدل اسمها في المسوّدة الأخيرة بـ«عقود الإنتاج والتنمية»، والتي تتيحُ للشركات النفطية الغربية نسبة ٧٥٪ من الأرباح النفطية، والتوصية بإعادة النظر لكل ما كان عليه في زمن دكتاتورية التأميم.

كل ذلك يشير إلى إصرار المحتل وأعوانه[٣٣] على سرقة العراق وثروته، وإعادته إلى ما كان عليه بداية القرن

---

(٢٩) ينظر: الفقرة المقيتة في قانون النفط، د. جاسم إلياس، موقع مركز النور الثقافي في ٢٠٠٨/٥/٢٩ م، على الرابط التالي .http://www alnoor.se/article.asp?id=٢٥٢١٣، وثلاثية النفط العراقي ص٢٦، ، مصدر سابق..

(٣٠) ينظر: معركة قانون النفط والغاز في العراق، للأستاذة ليلى البحراني، كتاب دراسة على الإنترنت ، مصدر سابق.

(٣١) ينظر مزيدًا من التوضيح في ثلاثية النفط العراقي ص٢٥.

(٣٢) بالمقابل نجد عكس ذلك تمامًا في مواقف الأمريكيين أنفسهم، وإن كانت في حقيقتها ضعيفة وخافتة وغير مؤثرة.. فعلى سبيل المثال، نجد معارضة أحد النواب الديمقراطيين الأمريكيين الذي شكّك في نزاهة قانون النفط الجديد، وقد كشف النائب الديمقراطي «دينيس= =كيسينيش» آنذاك أنه ينوي التقدم بطلب للكونجرس لإعادة النظر في العواقب المترتبة على فرض جدول زمني على الحكومة الحالية لإجراء إصلاحات، أهمها: سنّ قانون جديد يفتح الباب للشركات الأجنبية للاستثمار في مجال النفط.. وقال النائب الديمقراطي لصحيفة «نيويورك تايمز» في عددها الصادر في ٢٠٠٧/٣/١٤م: إنّ قانون النفط الجديد يشمل بندًا يضمنُ لشركات النفط الأجنبية معاملة مماثلة للشركات العراقية، ولا يعطي أيّ أفضلية للشركات العراقية، سواء كانت خاصة أم حكومية.. وقال أيضًا: لا يجب على الولايات المتحدة أن تجبر العراق على فتح حقوله النفطية أمام الشركات الأجنبية، كشرط لإنهاء الاحتلال، وإن إصرار الولايات المتحدة على سن قانون جديد للنفط ليس له أيّ علاقة بمصلحة الشعب العراقي.. فتأمل!!

(٣٣) صدر عن مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي التابع للكونجرس الأمريكي في آيار من عام ٢٠٠٦م أن تهريب النفط وسرقته في العراق ربما يحرمان البلاد من نحو خمسة عشر مليون دولار يوميًّا، وإنّ ما يصل إلى (٣٠٠) ألف برميل نفط يختفي يوميًّا في العراق!!

العشرين، بل إنه يسعى لربط مستقبل العراق ومستقبل أجياله، باستغلال وهيمنة الشركات الأجنبية[٣٤].

لقد ضغطت الإدارة الأمريكية على الحكومة الحالية لسنّ قانون النفط والغاز، واشترطت في أكثر من مناسبة أنّ مساعداتها للحكومة العراقية مشروطة بالتطور السياسي، وفي مقدمته تمرير قانون النفط والغاز.. واشترط الكونجرس الأمريكي الشرط ذاته؛ من أجل تمويله للعمليات العسكرية في العراق.. مع أنّ الاعتقاد الراجح عند شريحة كبيرة من الشعب الأمريكي بأنَّ قانون النفط -الذي يسميه بعض ساسة أمريكا قانون عدالة تقاسم الثروة النفطية- قانون مجحف وظالم، حتى قال المرشح الجمهوري للرئاسة الأمريكية المقبلة: «لقد أُعطيتْ صورة عن قانون النفط تختلف عن الواقع»[٣٥].

**الاعتقاد الراجح عند شريحة كبيرة من الشعب الأمريكي أنَّ قانون النفط -الذي يسميه بعض ساسة أمريكا قانون عدالة تقاسم الثروة النفطية- قانون مجحف وظالم.**

### (٣) الدور الأمريكي في توقيع عقود النفط لصالح شركاته الكبرى:

لم تكتفِ أمريكا بالتدخل في كتابة، ومحاولة تمرير قانون النفط العراقي، بل سعت سعيًا حثيثًا وتدخلت تدخلاً مباشرًا لتوقيع العقود لصالح شركاتها الكبرى، التي تعود ملكية أغلبها لساسة البيت الأبيض والمقربين منهم.

ومما يدلل على صحة هذا القول ما كشفت عنه صحيفة «ستريت جورنال الأمريكية» في بداية شهر أغسطس من عام ٢٠٠٨م أنَّ المسئول السابق في وزارة الدفاع الأمريكية وأحد مخططي الحرب على العراق «ريتشارد بيرل» يطمع في الحصول على عقود للتنقيب على النفط -فيما يسمى «إقليم كردستان» بالعراق .

وأكدت الصحيفة وجود وثائق ومصادر مطلعة إلى احتمال التوصل إلى اتفاقٍ في هذا المجال مع مسئولين في كردستان من بينهم «قباد طلباني» نجل الرئيس العراقي الحالي[٣٦].

وقد أشرنا سابقًا إلى التقرير الذي نشره «معهد بلاتفورم» في أواخر شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٥م بعنوان «نهب ثروة العراق النفطية»، ومما كشفه التقرير وجود أجندة سياسية نفطية للولايات المتحدة الأمريكية يتم التحضير لها عبر وزارة الخارجية ليتم تنفيذها في العراق.. وتخصص هذه السياسة معظم حقول النفط العراقية لما يسمى «عمليات تطوير» تقوم بها شركات نفط دولية.. وتقول ذات الدراسة: إنَّ هناك خطة بين الحكومة الأمريكية وحليفتها بريطانيا من جهةٍ ومجموعة من السياسيين العراقيين المتمكنين من جهة أخرى على اتباع أسلوب العقود طويلة الأجل مع الشركات النفطية، مما يحول دون تدخل المحاكم والرقابة الديمقراطية على هذه العملية فيما بعد؛ لأنها تكون قد تمت في ذلك الوقت..

وتؤكد الدراسة على أنَّ التوقعات الاقتصادية المنشورة لأول مرة في هذا النطاق تبين أنَّ نماذج التطوير المقترحة ستكلف العراق خسائر بمليارات الدولارات، في حين ستدرّ أرباحًا لا يمكن تصورها للشركات الأجنبية التي سيتم التعاقد معها، وغالبها -طبعًا- يعود لساسة البيت الأبيض ومسعِّري الحرب في العراق[٣٧].

وقبل الاحتلال -وبعده أيضًا- شكّلت وزارة الخارجية الأمريكية «مجموعات عمل» من بينها مجموعة عمل «النفط والطاقة» شارك فيه خمسة عشر خبيرًا عراقيًّا وأجنبيًّا، وقد عقد الفريق أربعة اجتماعات ما بين كانون (٢٠٠٢م) ونيسان (٢٠٠٤م)، وخلصوا في تقريرهم إلى أنّ العراق لا بد أن يفتح الباب على مصراعيه للشركات الأجنبية العالمية، مع تهيئة الأجواء المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، في قطاع البترول وفق عقود

(٣٤) ينظر: مستقبل الثروة النفطية في العراق ص٤٩ – ٥٠ ، إعداد مجموعة من المؤلفين، إصدار المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، الأردن- عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

(٣٥) ينظر: ثلاثية النفط العراقي ص١٩، مصدر سابق.

(٣٦) ينظر: موقع «الإسلام اليوم» و «الهيئة نت» على شبكة الإنترنت، في يوم ٢٠٠٨/٨/٢م.

(٣٧) ينظر: سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العراقي، مصدر سابق..

المشـاركة في الإنتاج، وبصيغ مرنة تجذب المسـتثمرين الأجانب[٣٨].

وفي عـام (٢٠٠٤م) أيضًـا أصـدر المركـز الدولـي للضريبـة والاسـتثمار دراسـة بعنوان «النفط ومسـتقبل العراق» متضمنة توصيات تعتبر عقود المشاركة بالإنتاج النمـوذج القانونـي والمالـي هي الحل المناسـب لتسـهيل عمليـة النهـوض بالصناعة النفطيـة العراقية!! وتوصلت الدراسـة إلى أنّ الاسـتثمار الأجنبي من قبل الشركات الـتي يحتضنها المركز الدولي للضريبة، والبالغ عددها (١١٠) شركات من كبريات الشركات العالمية، يعتبر خطوة مهمة في تفعيل الاقتصاد العراقي[٣٩].

لقد تضافرت جهود المعارضين للنظام العراقي السابق مـع جهـود الأمريكيين لغرض الاسـتيلاء علـى ثروات النفط العراقي، وإعطاء الأولوية للشركات الأمريكية في الإنتـاج والتصدير.. فقد التقى أحمـد الجلبي -الذي تسـلم بعد احتلال العراق مسئولية ملف البنية الأساسية لصناعـة العراق النفطيـة- قبل الغزو بكبار المسئولين في شركات النفط الأمريكيـة، ووعدهم بـدور مهم في تطويـر صناعة النفط العراقية، وقال الجلبي قبل سـتة أشـهر مـن احتلال العـراق: «الشـركات الأمريكيـة سيكون لها نصيب كبير في النفط العراقي!!»[٤٠].

**لقد تضافرت جهود المعارضين للنظام العراقي السابق مع جهود الأمريكيين لغرض الاستيلاء على ثروات النفط العراقي، وإعطاء الأولوية للشركات الأمريكية في الإنتاج والتصدير.**

ولعل آخر حلقات المؤامرة على نفط العراق من خلال منح الامتيازات لشـركات الغرب، ما كشفت عنه صحيفة «نيويـورك تايمـز» في ٢٠٠٨/٦/٣٠م نقلاً عن مسـئولين مطلعـين أنَّ مجموعـة مـن المستشـارين الأمريكيـين، يقودهـم فريق صغـير مـن وزارة الخارجيـة الأمريكية لعبوا دورًا كبيرًا في ترتيب عقود بين حكومة المالكي وخمس شـركات نفطية كـبرى؛ بزعم تطوير عدد من أكبر الحقول النفطية في العراق.. ويتزامن هذا التطور مع إعلان وزير النفط العراقي الحالي حسـين الشهرستاني عن تنافس ٣٥ شـركة نفطية على عقود تطوير الحقول النفطية العراقية.. في وقـتٍ توقعت فيه «نيويورك تايمز» أن تُمنَـح هـذه العقـود لخمـس شـركات عملاقـة من بينها شـركتان أمريكيتان، وأخرى بريطانية، ورابعة هولندية، وخامسة فرنسية.

### (٤) الـدور الأمريكـي في ضمـان تصديـر نفـط العراق إلى الكيان الصهيوني:

لم يكـن لأحد أن يـدرك مدى الحيطـة التي كانت يتعامـل بها الكيـان الصهيوني تجاه ملـف العراق إبان الحرب الأمريكية العراقية، وغزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣م، حيث اتبعت «إسرائيل» استراتيجية المراقبة عن بعد!! متحرية في الوقت ذاته عن الأهداف التي يمكن أن تقوم بها عقب إعلان النصر الأمريكي في العراق.. الذي بانـت من خلال إعلانه نوايا إسـرائيل وخرجـت إلى العلن، وصـار التصريح بالمصالح الإسـرائيلية أمـرًا مباحًا بل ومنطقيًّـا، في ظـل العلاقة التي تربط بـين صقـور واشـنطن ومتطـرفي تـل أبيـب!! وظهر أول تعبـير عن الخطط والنوايا الإسـرائيلية تجاه العراق حين أعلن وزير البنية التحتية الإسرائيلي «يوسف باتريسكي» عن طلبه إجراء دراسـة مفصّلة حول إعادة الروح لأنبوب النفط بين الموصل وحيفا.. والذي أُسِّس في عهد الانتداب البريطانـي، وأُوقف العمل به عقب اغتصاب فلسـطين، وإعلان الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨م[٤١].

وأعلـن «بنيامـين نتنياهـو» في ٢٠/حزيـران/٢٠٠٣م لمجموعة من المسـتثمرين «أنه لن يطول الوقت حتى تروا

(٣٨) ينظر: ثلاثية النفط العراقي ص١٩.

(٣٩) ينظر: وجهة نظر معارضة لمسوّدة قانون النفط والغاز، ، جريدة العرب اليوم الأردنية اليومية بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٤ م، على الرابط التالي http://www.alarabalyawm.net/pages.php?news_id=٧٥٥٥٧&select

(٤٠) ينظر : هل خسرت واشنطن الرهان على نفط العراق؟ ، مصدر سابق

(٤١) كشف هذه الحقيقة «مركز صقر للدراسات العسكرية والأمنية والاستراتيجية» في دراسة نشرها على موقعه على الإنترنت.. وينظر: دور إسرائيل في إعمار العراق، دراسة مختصرة على شبكة الإنترنت، للأستاذ خليل العناني. موقع الجزيرة نت (المعرفة) بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣ م، على الرابط http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٤F٩٨-A٨BE٥٩٣B-CF٥١D٢٨-٤F٩٨-A٨BE٥٩٣B-CF٥١.htm

النفط العراقي يتدفق إلى حيفا.. وإنها مسألة وقت حتى يُعَاد تدفق النفط العراقي إلى البحر المتوسط!!»[٤٢].

ويبدو لي -والله أعلم- أنَّ هذه التصريحات لم تأتِ من فراغ، بل تقف وراءها خطط ومشاريع، واتفاقيات وعهود، ومواثيق قطعتها أمريكا على نفسها لتقديم كل ما يدعم اقتصاد الكيان الصهيوني.. ففي عام ١٩٧٥م وقّعت الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة تفاهم مع الكيان الصهيوني -تجدد كل خمس سنوات-، ومن ضمن ما جاء فيها: ضمان أمريكا لكل احتياجات إسرائيل النفطية في حال حدوث أزمة.. وتلتزم الولايات المتحدة بموجب هذه الاتفاقية بإنشاء خزين احتياطي استراتيجي إضافي لإسرائيل بقيمة تعادل ثلاثة مليارات دولار عام ٢٠٠٢م.. في وقتٍ أقرت فيه واشنطن تشريعًا خاصًّا يعفي إسرائيل من القيود المفروضة على صادرات النفط من الولايات المتحدة، ما جعل أمريكا تضطر إلى وضع خطة بديلة للتخلص من أعباء هذا الالتزام الثقيل، فكانت أن فكَّرت بإحياء خط الموصل- حيفا النفطي، الذي تم إجراء بالونات اختبارية له في الأشهر الأولى من احتلال العراق[٤٣].

إنَّ إسرائيل التي تُعدّ من أبرز اللاعبين الاستراتيجيين في المنطقة.. يتلخص دورها في ثلاثة أمور مهمة، هي:

(١) السيطرة على المنطقة العليا للبحر الأبيض المتوسط.

(٢) إضعاف دور الدول المنافسة لأمريكا (روسيا والصين)، وعزلهما عن مصادر النفط في الشرق المتوسط.

(٣) المساعدة في تحويل جزء من العرض النفطي عند تعرّض مصادر التجهيز في منطقة الشرق الأوسط للانقطاع.. ومنذ بداية ستينيات القرن الماضي كان لإسرائيل هدف تسعى لتحقيقه، بأن تجعل من كردستان العراق أنموذجًا إسرائيليًّا توسعيًّا يخدم المصالح الأمريكية – الإسرائيلية[٤٤].

ومن منطلق هذه الحقائق المتراكمة تسعى أمريكا كي تجعل من إسرائيل (الدولة المدللة) خزانًا لحفظ النفط من أجل انتفاعها به، والاستفادة منه عند الحاجة فيما لو تعرضت لانتكاسة اقتصادية، في ظل التطورات المفاجئة التي قد تحدث في مناطق النفط في الشرق الأوسط.

## المحور الرابع

### مستقبل الثروة النفطية في العراق

بعد ما تقدم ذكره لا بد من التأكيد على أنَّ الثروة النفطية العراقية تتعرض لمستقبل خطير في ظل التدخل الأمريكي الذي اتضحت معالمه وآثاره مما ذكرناه من شواهد خلال ما مضى من الصفحات، في وقتٍ يجب علينا إدراك حقيقة مهمة لا يمكن غضّ الطرف عنها بحالٍ من الأحوال، مفادها: أنَّ أمريكا لا يمكن لها أن تفرّط بثروة العراق النفطية مهما كلّفها ذلك من تضحيات؛ لأنَّ المحافظة على تلك الثروة تحقق لأمريكا جملة من المكاسب والمنافع الاستراتيجية التي تتدخل بشكل مباشر في صدارتها، وتحكمها بمصير العالم ومستقبله.. ومنها:

(١) أنَّ أمريكا أصبحت تُدرك تمام الإدراك بأنها ليست وحدها في الساحة، بل لها منافسون من الناحية الاقتصادية -على الأقل- لا يمكن تجاهلهم بحال.. وهؤلاء المنافسون يسعون للوصول إلى ما وصلت إليه أمريكا، بل ويطمحون في التفوق عليها، وبناءً على ذلك كان لا بد للولايات المتحدة أن تعمل على إفشال وصول الآخرين إلى مستواها، أو التحكم بمصير وصولهم إلى ذلك الطموح، ومن هنا كان نفط العراق والخليج وسيلة

(٤٢) ينظر: النفط العراقي في الاستراتيجية الأمريكية، مقالة مختصرة للأستاذ علي حسين باكير، على موقع الجزيرة نت (المعرفة)، على الرابط التالي
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/54DFD03B-57D2-4B06-80E6-D1C532D18F35.htm

(٤٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤٤) ينظر: ما وراء مشروع المعاهدة الأمريكية للعراق، للأستاذ كمال القيسي، مقالة منشورة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٤م على شبكة الرافدين الإخبارية على الرابط التالي
http://www.alrafdean.org/modules.php?name=News&file=article&sid=98113.

التحكم بذلك.. في وقت يعلم فيه المتخصصون بأن منافسي أمريكا كدول أوروبا والصين والهند واليابان تستورد نفطها من دول الخليج!!

(٢) في ظل ما تشهده الساحة العراقية من تدهور أمني.. فإنَّ أمريكا وشركاتها تطمح -في حال استقرار الوضع في العراق- في الحصول على أعلى مستويات الإنتاج النفطي العراقي.. ومن هنا فإن الولايات المتحدة تعرف أن السيطرة على ثروة العراق النفطية تعني الحصول على ما يقرب من ربع نفط العالم، في وقت تقدر فيه الاحتياطيات النفطية العراقية بـ(١١٥) مليار برميل، على أقل التقديرات كما سبق.

(٣) إنَّ مما يُغري أمريكا أيضًا هو معرفتها لتكلفة إنتاج النفط العراقي، وأنه الأدنى بين دول العالم على الإطلاق؛ إذ يقدر بحوالي (١,٥) دولار ونصف الدولار.. ومن هنا فإنَّ الأرباح ستكون هائلة في ظل هذه الحقيقة.

(٤) سيطرة الولايات المتحدة على نفط العراق ودول الخليج سيمنع من إمكانية التفكير في استخدام سلاح النفط ضدها، وضد حليفها المدلل (الكيان الصهيوني)، ومن هنا فإنَّ السيطرة على منابع النفط والبقاء بالقرب منها سيكون عاملاً مهمًّا لتحقيق الطمأنينة الأمريكية، في وقت يؤكد فيه الخبراء على أنَّ آخر قطرة من نفط العالم ستكون في العراق[٤٥].

لقد نشر «معهد بلاتفورم» تقريرًا في أواخر شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٥م بعنوان «نهب ثروة العراق النفطية» تقدم الإشارة إلى بعض ما تضمنه من مخاطر سابقًا.. غير أنَّ ما تتضح من خلاله معالم مستقبل ثروة العراق النفطية فيما جاء في هذا التقرير تتمثل بجملة من الحقائق التي لا يمكن التغاضي عنها أبدًا.. فالتقرير يؤكد على حقيقتين مهمتين، ملخصهما:

الحقيقة الأولى: أنَّ العراق سيخسر ما بين ٧٤ – ١٩٤ مليار دولار طيلة فترة العقود، فيما يخص اثني عشر حقلاً نفطيًّا يتم تطويرها فقط، وهذا الحساب في وقت قدّر فيه سعر برميل النفط الواحد بـ(٤٥ دولارًا للبرميل)، أمَا وقد تخطى سعر البرميل في وقتنا الحاضر عتبة الـ (١١٦ دولارًا يوم كتابة هذه السطور) فإنَّ الخسارة ستتضاعف، مما سيلقي مزيدًا من الخسارة والعجز في ميزانية الإيرادات النفطية العراقية.

الحقيقة الثانية: أنَّ أرباح شركات النفط وعائداتها من الاستثمار في العراق، في هذه العقود وبهذه الشروط، ستتراوح بين ٤٢ و١٦٢٪، وهو ما يزيد عن المعدّل الطبيعي للأرباح المعتادة في مثل هذه الحالة والتي تبلغ ١٢٪[٤٦].

إنَّ مستقبل الثروة النفطية العراقية في ظل التدخل الأمريكي سيأخذ عددًا من المشاهد المهمة.. فأمريكا تسعى إلى مضاعفة إنتاج العراق من النفط، بما يصبّ في صالح اقتصادها العالمي.. ولعلّ القاسم المشترك بين ساسة البيت الأبيض يتمثل في افتراض أنَّ غزو العراق واحتلاله يعني زيادة كميات النفط التي ينتجها البلد ويضخها في الأسواق العالمية، وهو ما سينعكس بشكلٍ إيجابي على الاقتصاد الأمريكي.. وهذه الرؤية بشأن مستقبل إنتاج النفط العراقي بعد الغزو كانت ملموسة جدًّا في واشنطن خلال الأشهر التي سبقت الغزو، فقد ذكرت «وزارة الطاقة الأمريكية» في تقريرها الدوري عن النفط العراقي في عام ٢٠٠٢م أنه في حالة وجود استثمارات أجنبية -أمريكية- كافية فإنَّ العراق يمكنه مضاعفة إنتاجه النفطي بسرعة بعد الإطاحة بنظام البعث، وربما يصل إلى خمسة ملايين برميل يوميًّا[٤٧].

ولم يكتفوا بذلك، بل صار تفكير بعض المسئولين في إدارة البيت الأبيض يتجه نحو سيناريو يعتبر أكثر تفاؤلاً بشأن استغلال النفط العراقي بعد الاستيلاء عليه، وهذا السيناريو يقول: إنَّ الاستيلاء على حقول النفط العراقية وإدارتها سوف يؤدي إلى زيادة عائدات

(٤٥) ينظر : سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العراقي ، مصدر سابق..

(٤٦) ينظر : المصدر السابق.

(٤٧) ينظر: هل خسرت واشنطن الرهان على نفط العراق؟ مصدر سابق.

النفـط، والـتي يمكـن اسـتخدامها لتمويـل الحـرب الجاريـة في العـراق، وسـداد تكاليـف عمليـة الغـزو ذاتهـا.. وقد اعترف المستشـار الاقتصادي للبيت الأبيض «لاري ليندسـاي» بإمكانيـة تحمل أمريـكا تكاليف الغـزو والاحتلال؛ لأنَّ زيادة إنتاج العـراق من النفط بعد ذلك سـوف يسـاعد على إنعاش الاقتصـاد الأمريكي.. وقال[٤٨]: «عندما نغـيّر نظام الحكم في العراق يمكننا زيادة إنتاج هذا البلد بما يتراوح بين ثلاثة وخمسة ملايين برميـل يوميًّا من النفط، وهـذا يعني أنَّ الحرب المنتظرة ستكون مفيدة للاقتصاد الأمريكي».

ثـم ازداد هـذا الطمـوح ليرتقـي إلى المطالبـة بالمشـاركة الفعليـة في إنتاج النفـط العراقـي، تحقيقًـا لدراسـات أجريـت هنـا وهنـاك.. وقـد أصـدر «المركز الدولي للضريبة والاسـتثمار» الذي تأسـس عام ١٩٩٣م ويضم في عضويته شـركات النفـط العالميـة دراسـةً تحت عنـوان «النفط ومسـتقبل العـراق» متضمنـة توصيـة مهمـة مفادهـا: أنّ عقـود المشاركة بالإنتاج تعتبر النموذج القانوني والمالي المناسب لتسـهيل عمليـة النهوض بالصناعـة النفطيـة العراقية.. وإن مشـاركة الشـركات الـ(١١٠) المنضوية تحت هذا المركز تعتبر خطة مهمة لتفعيل الاقتصاد العراقي!![٤٩].

**مما يعكس مستقبلاً سلبيًّا للثروة النفطية العراقية هي حالة السرقات الكبرى لمادة النفط الخام، وتهريبها إلى دول الجوار.**

ولعل مـا ينذر بالخوف على مسـتقبل الثـروة النفطية العراقيـة هـو ذلك الغمـوض الكبير الـذي يلف مصير مبالغ كبـيرة تُصرَف على عمليات تطوير قطاع النفط.. سـواء تلـك الأموال الـتي تخصصهـا الولايـات المتحدة الأمريكيـة من ميزانيتها الخاصة، أو تلك الأموال التي تُخصَّص من عائدات النفط العراقي لرعاية وتطوير هذا القطـاع.. ويؤكد الخـبراء بأنَّ مخصصـات النفط لعام ٢٠٠٦م -مثـلاً- بلغت ٢,٦٩٣ دولارًا من ميزانية أمريكا مضافًـا إليها ٢,٨٠٤ دولارات مـن مبالغ عراقية.. غير أنَّ وزارة النفـط لم تسـتطع أن تصـرف أكثر مـن ٣٪ من تلـك المبالغ؛ ويعزون أسـباب ذلـك إلى التدهور الأمني، وعـدم الكفـاءة في العمل، وضعف الأجهزة الحسـابية والتخطيط[٥٠].

ومما يعكس مسـتقبلاً سلبيًّا للثروة النفطية العراقية هي حالة السرقات الكبرى لمادة النفط الخام، وتهريبها إلى دول الجوار.. وقد كتبت صحيفة «الغارديان» اللندنية في ٢٠٠٧/٦/٩م تقريرًا مفصلاً حول عملية تهريب النفط ومشـتقاته في البصـرة -علـى وجـه الخصـوص- تحت عنـوان «التهريـبُ، يصبحُ الاقتصاد الحقيقـي للعراق».. وذكـر التقرير أنَّ عائـلات متنفذة مشـهورة قـد تحصـل على خمسـة ملايـين دولار أسـبوعيًّا كعائـدات لهذه الاختلاسـات والسرقات!! وقد قـدّرت صحيفـة «نيويـورك تايمـز» الأمريكيـة -اسـتنادًا إلى مسـوّدة تقرير أعده مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية- أنَّ حجم النفط الذي تم الاسـتيلاء عليه من قبل الميليشيات -المتنفّذة في الحكومة الحالية بمشـاركة السياسيين- من إنتاج العراق اليومي المقدّر بمليوني برميل، ما يتراوح بين ١٠٠-٣٠٠ ألف برميل!! وعلى هذا تقدّر الأموال التي تبـاع بها هـذه الكميات بـ ٥-١٥ مليـون دولار يوميًّا، في حال احتسـاب سـعر البرميل الواحد بخمسين دولارًا فقط.. وكيف وسـعر البرميل يوم كتابة هذه السـطور (١١٦) دولارًا[٥١].

هـذا في الوقـت الـذي يجب أن لا ننسـى فيه السـعي الحثيث لأمريكا ومؤسسـاتها في سنّ ما يسمى «قانون النفط والغاز» الذي سـيوفر لهم غطاءً شرعيًّا لنهب ثروة العراق أمام مرأى ومسمع العراقيين، في صفقات مشبوهة تنذر بمستقبل خطير ومرير يلف ثروة العراقيين.

هـذا في الوقـت الـذي يجب أن لا ننسـى فيه السـعي الحثيث لأمريكا ومؤسسـاتها في سنّ ما يسمى «قانون

(٤٨) نقلت القول صحيفة «جورنال الأمريكية» في سبتمبر عام ٢٠٠٢م.
(٤٩) ينظر: ثلاثية النفط العراقي ص٢٢، مصدر سابق.
(٥٠) ينظر: المصدر السابق ص ١٤.
(٥١) ينظر: التغيرات الاجتماعية في العراق، لحسين الرشيد، التقرير الاستراتيجي السنوي الخامس، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ص ٢٥٤.

النفط والغاز» الذي سيوفر لهم غطاءً شرعيًّا لنهب ثروة العراق أمام مرأى ومسمع العراقيين، في صفقات مشبوهة تنذر بمستقبل خطير ومرير تلف ثروة العراقيين.

وقد يرد تساؤل وجيه للغاية؛ بأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية دولة غنية جدًّا، وهي تمسك بزمام اقتصاد العالم، وبإمكانها شراء النفط من السوق العالمية، كما فعلت دومًا.. في وقتٍ ترغب فيه الدول المنتجة للنفط -ومنها العراق- ببيع نفطها لكي تستفيد منه، فلماذا تريد أمريكا السيطرة على نفط العراق، وهو غير ممنوع عنها أصلاً؟!

والجواب: أنّ السيطرة التي ترومها أمريكا على ثروة العراق النفطية هي سيطرة استراتيجية، ويتم ذلك بواسطة شركات النفط العالمية، عن طريق «عقود المشاركة بالإنتاج طويلة الأمد»، وكذلك بواسطة التمركز بالعراق بقوات عسكرية.

إنَّ الدافع لكل هذا هو أن العالم مقبلٌ على شحّ في الإمدادات النفطية من خارج «منظمة أوبك»، ومن خارج منطقة الخليج العربي بالذات.. وفي الوقت الذي يتراجع الإنتاج النفطي في العديد من مناطق العالم التي كانت غنية بالنفط -ومنها أمريكا- نرى أنّ ما يربو على (٦٠٪) من الاحتياطي النفطي العالمي يقع في منطقة الخليج العربي، وأن (٣٨٪) من صادرات النفط العالمية تخرج من هذه المنطقة بالذات، ويُقدّر لهذه النسبة أن تزداد بالمستقبل. وبالمقابل فإنّ هناك ازديادًا متوقعًا للطلب العالمي على النفط من (٨٧) مليون برميل يوميًّا في الوقت الحاضر إلى نحو (١١٧) مليون برميل يوميًّا بحلول عام (٢٠٣٠م) بزيادة (٣٠) مليون برميل يوميًّا، في غضون الـ (٢٢) سنة القادمة.

وهنا تكمن الحقيقة القائلة: من أين ستأتي الإمدادات النفطية الإضافية لتسد الطلب العالمي المتزايد، إذا علمنا أنّ الطاقات البديلة كالوقود الحيوي وغيره من الطاقات المتجددة لا تسد أكثر من (٥٪) من سلة الطاقة العالمية في الوقت الحالي، ولا يُتوقع لها الازدياد بصورة مؤثرة بالمستقبل المنظور.. فضلاً عن أنَّ الطاقة هي أساس الحياة، وإن (٣٦٪) من هذه الطاقة تأتي من النفط في الوقت الحاضر، و(٦٠٪) منها يأتي من النفط والغاز الطبيعي معًا.. في الوقت الذي يسيطر الشرق الأوسط، والخليج العربي بالذات، على أكثر من (٤٠٪) من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، علمًا بأن الغاز الطبيعي يجهّز حاليًا نحو (٢٤٪) من الطلب العالمي على الطاقة، وإن هذه النسبة آخذة في الازدياد.

إنّ أغلب مصادر الطاقة المتنافس عليها تقع في مناطقنا التي تلهث دول الغرب وراء استغلالها ونهبها.. وكل هذا يؤكد حقيقة ناصعة -عرفها أعداؤنا-: أنّ من يسيطر على منطقة الشرق الأوسط، ويسيطر على أهم بلدانها -وهو العراق- سيسيطر على مقدرات العالم[٥٢].

## الخاتمة
## التوصيات و المقترحات

فيما يلي أهم المقترحات والتوصيات التي أراها مناسبة للقيام بدور حقيقي تجاه ما تتعرض له الثروة النفطية العراقية من مؤامرات.. ومنها:

أولاً: الدعوة إلى إلغاء ما يسمى قانون النفط والغاز الذي يحاول العراق تشريعه من خلال مصادقة مجلس النواب الحالي في العراق عليه، بعد إقرار الحكومة الحالية له بضغط أمريكي واضح.

ثانيًا: الدعوة إلى تأهيل المؤسسات والشركات النفطية العراقية، وإصلاح كادرها، وتأهيل العاملين فيها للقيام بدورهم في التنقيب عن النفط وتكريره وإنتاجه، كبديلٍ حقيقيٍّ لما يسمى بعقود المشاركة بالإنتاج التي ستُعطَى للشركات الأمريكية والأجنبية.

ثالثًا: الدعوة إلى مركزية القرار النفطي، والحد من التصرفات الفردية والشخصية التي تعكس منافع

(٥٢) ينظر: ما وراء مشروع المعاهدة الأمريكية، مصدر سابق.

جهات ومؤسسات وأقاليم على حساب باقي الشعب العراقي الذي يعاني من الفقر والحرمان منذ عشرات السنين.

رابعًا: تطهير المؤسسات النفطية بما فيها وزارة النفط من العناصر المسيئة المشتبه بتورطها في إهدار النفط، وتهريبه بشكل غير مشروع عبر موانئ العراق البحرية والبرية.

خامسًا: الدعوة للقيام بحملة توعوية تثقيفية لكافة شرائح المجتمع العراقي بضرورة الاهتمام بالثروة النفطية التي تتمتع بها بلادهم والمحافظة عليها، تشمل كافة فسيفساء الشعب من سياسيين ومثقفين وكُتّاب، وباحثين وأكاديميين وطلبة وعوام.

سادسًا: ضرورة قيام المؤسسات الإعلامية والبحثية بواجبها الذي يتمثل بالآتي:

(١) إيضاح أبعاد ومخاطر إهدار الثروة النفطية العراقية، وجعلها ألعوبة بيد الغزاة وحلفائهم.

(٢) رصد الانتهاكات التي تُرتكب بحق الثروة النفطية العراقية، وما ينتج عنها من إهدار فاضح في النفط من خلال تهريبه، أو بيعه بأسعار متدنية، أو بتوقيع عقود غير شرعية، أو الاستيلاء على عائدات النفط المالية وتضييعها.

سابعًا: دعوة فصائل المقاومة والقوى المناهضة للاحتلال للقيام بدورها في المحافظة على النفط العراقي من خلال الضغط على المحتلين وحلفائهم عندما تتوفر الأجواء الملائمة للتفاوض، واستخدام ذلك كورقة مهمة في استعادة حقوق الشعب العراقي.

## معلومات إضافية

### حقول النفط والغاز في العراق

تبلغ الحقول النفطية العراقية المكتشفة ٧١ حقلاً، ولم يستغل منها سوى ٢٧ حقلاً من بينها عشرة عملاقة.

وتتركز حقول النفط والغاز المنتجة حاليًا في محافظتي البصرة وكركوك. وتأتي بعدها في الأهمية حقول محافظات ميسان وبغداد، وصلاح الدين، وديالي ونينوى.

أما الحقول غير المكتشفة وغير المطورة فتوجد في أغلب محافظات العراق، ما عدا أربع هي: القادسية وبابل، والأنبار ودهوك.

**الحقول الجنوبية:**

يتركز الجزء الأعظم من الاحتياطي النفطي العراقي في الجنوب أي بمحافظة البصرة؛ حيث يوجد ١٥ حقلاً منها عشرة حقول منتجة، وخمسة ما زالت تنتظر التطوير والإنتاج. وتحوي هذه الحقول احتياطيًا نفطيًا يقدّر بأكثر من ٦٥ مليار برميل، أي نسبة ٥٩٪ تقريبًا من إجمالي الاحتياطي النفطي العراقي.

ويشكل الاحتياطي النفطي لمحافظات البصرة وميسان وذي قار مجتمعة حوالي ثمانين مليار برميل، أي نسبة ٧١٪ من مجموع الاحتياطي العراقي.

**ومن أبرز حقول الجنوب العراقي:**

حقل الرميلة الشمالي: عملاق الحقول العراقية، ويمتد من غرب مدينة البصرة متجهًا جنوبًا حتى يدخل جزؤه الجنوبي في دولة الكويت. وأكثر آباره في العراق. وهو تاسع أعظم حقل نفطي عالمي، وبطبقاته أجود أنواع النفط.

حقل مجنون: وهو حقل عملاق بمحافظة البصرة، وينتج مؤقتًا حوالي ١٠٠ ألف برميل يوميًا، مع أن طاقته الإنتاجية لو طُوِّر قد تبلغ ستمائة ألف برميل يوميًا.

حقل نهر عمر: وهو بمحافظة البصرة أيضًا، وله مكامن عديدة غير مطورة، وما زال إنتاجه متواضعًا؛ حيث يبلغ حوالي ألف برميل يوميًا. وقد تصل طاقته بعد التطوير إلى حدود ٥٠٠ ألف برميل يوميًا.

حقل غرب القرنة: من أكبر حقول النفط العراقية، وهو بمحافظة البصرة، يمثل هذا الحقل الامتداد الشمالي لحقل الرميلة الشمالي، يعتقد أنه يحتوي على مخزون يقدر بـ٢٤ مليار برميل على الأقل. وينتج ثلاثمائة ألف برميل يوميًا، ويمكن لو طُوِّر أن يصل إلى حدود سبعمائة ألف برميل يوميًا.

ومن الحقول الجنوبية في البصرة أيضًا: حقل الرميلة الجنوبي، وحقل الزبير وينتج بحدود ٢٢٠ ألف برميل يوميًا. وحقل اللحيس غرب مدينة البصرة. وحقل الطوبة. ويقع حقل الحلفاية العملاق قرب مدينة العمارة بمحافظة ميسان جنوبي غربي العراق، وفيه أكثر من ٣,٨ مليار برميل من الاحتياطي النفطي. ويوجد بنفس المحافظة حقل أبو غرب وحقل البزركان، ويطلق على نفطه نفط البصرة الثقيل. وحقل فكة.

**حقول النفط الوسطى والشمالية:**

يقدر الاحتياطي النفطي الموجود في كركوك بحوالي ١٣ مليار برميل، أي أنه يشكل حوالي ١٢٪ من إجمالي الاحتياطي العراقي من النفط.

حقل كركوك: وهو خامس أكبر حقل في العالم من حيث السعة، وهو عبارة عن هضبة يقطعها نهر الزاب الصغير، ويبلغ طولها حوالي ٩٦,٥ كم في عرض يبلغ حوالي أربعة كم. ويحتوي على أكثر من ٣٣٠ بئرًا منتجة، وعددها في ازدياد. ويتراوح عمق آبار حقل كركوك بين ٤٥٠ مترًا إلى ٩٠٠ متر. ومعدل إنتاج البئر الواحدة ٣٥ ألف برميل يوميًّا.

حقل باي حسن: يقع غرب حقل كركوك. لكن آباره أعمق من آبار حقل كركوك، وعمقها يبلغ بين ألف وخمسمائة متر إلى ثلاثة آلاف متر.

حقل جمبور: شمال شرق مدينة كركوك، وهو موازٍ لحقلي كركوك وباي حسن.

حقل شرق بغداد: وكان يُعتقد أن كميات النفط فيه متواضعة، غير أن الحفر بيَّن أن حجمه يزيد عن التقديرات الأولية. وله امتدادات شمالية في محافظة صلاح الدين وجنوبية في محافظة واسط. ويبلغ إنتاجه حدود عشرين ألف برميل يوميًّا، بينما يقدر إنتاجه الكلي لو طُوِّر بحدود ١٢٠ ألف برميل يوميًّا.

ومن حقول النفط الشمالية: حقل خبار بمحافظة التأميم، وحقل عين زالة الناضب بمحافظة نينوى، وقريب منه حقل بطمة الواقع في منطقة جبلية، وحقل صفية المتاخم للحدود السورية، وحقل القيارة بمحافظة نينوى.

ومن حقول الشمال حقل تكريت وحقل عجيل وحقل بلد، وكلها بمحافظة صلاح الدين. كما يقع حقل نفطخانة بمحافظة ديالي في وسط البلاد.

ويوضح الجدول التالي توزيع حقول النفط المنتجة بدءًا بمحافظات الجنوب فالوسط فالشمال:

| المحافظة | الحقل | العدد |
|---|---|---|
| البصرة | الرميلة الشمالية، الرميلة الجنوبية، مجنون، الزبير، نهر عمر، غرب القرنة، اللحيس، الطوبة، الصبة، الحلفاية. | ١٠ |
| ميسان | البزركان، أبو غرب، فكة، العمارة. | ٤ |
| بغداد | شرق بغداد | ١ |
| ديالى | نفطخانة | ١ |
| صلاح الدين | تكريت، عجيل، بلد. | ٣ |
| التأميم | كركوك، جمبور، باي حسن، خباز. | ٤ |
| نينوى | عين زالة، القيارة، صفية، بطمة. | ٤ |

**المصدر:**

سيدي أحمد ولد أحمد سالم، حقول النفط العراقي، موقع الجزيرة نت، ٢٠٠٧/١٠/٢٤م.

على الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1B6FE67A-4AC3-40E9-893A-DF87F600AB93.frameless.htm

❖ ❖ ❖

**الفتوى الشرعية لهيئة علماء المسلمين في العراق بشأن قانون النفط**

أصدر قسم الفتوى في هيئة علماء المسلمين بالعراق في الرابع من يوليو عام ٢٠٠٧م فتوى شرعية حول مشروع قانون النفط والغاز -الذي تصر قوات الاحتلال والحكومة الحالية على إقراره- حرمت فيها تصويت نواب البرلمان العراقي على مشروع هذا القانون، واعتبرت أن من يفعل ذلك فإنه يبوء بغضب الله، ويرتكب جريمة التواطؤ مع العدو في غصب الأموال العامة، مما يترتب عليه آثار الغصب، إضافة الى تلبسه إثم الخيانة لله ورسوله والمسلمين.

**وكان نص الفتوى:**

**فتوى شرعية**

**حول قانون النفط والغاز**

**صادرة عن قسم الفتوى في هيئة علماء المسلمين في العراق**

أحيل هذه الأيام مشروع قانون النفط والغاز إلى أعضاء البرلمان العراقي الحالي، بعد ضغط متواصل من قوات الاحتلال الأمريكي والبريطاني؛ بغية التصويت عليه من أجل إقراره.

وإن هيئة علماء المسلمين بعد أن أصدرت بيانها السياسي بهذا الصدد بالرقم (٣٨٢) في ١٦/صفر١٤٢٨هـ الموافق ٢٠٠٧/٣/٦م وأكدت فيه أن هذا القانون يأتي في سياق صفقات مع المحتل -يبرمها الساسة الذين جاءوا معه- من شأنها هدر أكبر ثروة وطنية يملكها أبناء البلد، نظرت إلى هذا القانون من الناحية الشرعية وأصدرت هذه الفتوى.

**الفتوى**

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾(الأنفال: ٢٧).

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

فإن المال في الأصل لله سبحانه، فهو مالك الملك، قال الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾ (آل عمران: ١٧٩)، وقال سبحانه: ﴿ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمۡ ﴾(النور: ٣٣).

ولقد أقر الشرع الحنيف للإنسان بحيازة المال وفق كيفية معينة تعرف بأسباب التملك، فعرف أنه لا يثبت حق التملك إلا بإقرار الشرع واعترافه به؛ لأن الشرع هو مصدر الحقوق، ولا يعرف الحق إلا بالشرع، وكذا فإن الحق

في الشريعة ليس حقًّا طبيعيًّا بالعقل، وإنما هو استخلاف من الله للإنسان وفقًا لأدلة الشرع بذلك.

وقد جعل الشرع الملكية على ثلاثة أنواع: ملكية الفرد، ملكية عامة، ملكية الدولة.

**والذي يعنينا في هذه الفتوى الملكية العامة، فنقول وبالله التوفيق:**

الملكية العامة هي ما جعل الشارع حق الاشتراك في الانتفاع بعينه، والأعيان التي تتحقق فيها الملكية هي الأشياء التي دل الشارع على أنها للجماعة مشتركة بينهم، لقوله صلى الله عليه وسلم: «الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار»، ومنع الشارع من أن يحوزها فرد أو جهة أو دولة، فهي ملك للجماعة لا محالة، فلا تدخل في إثرة الملكية الفردية، ولا في إثرة ملكية طائفة أو قومية، ولا في إثرة ملكية الدولة، وإنما تعنى بشأنها الدولة على الوجه المطلوب شرعًا، فهي مشرف ولاية على الحق للناس في هذا المال العام، وتتحقق الملكية العامة في ثلاثة أشياء:

المعادن التي لا تنقطع (غير المحدودة) كالنفط والغاز والكبريت والفوسفات وغيرها.
كل ما هو من مرافق الجماعة كساحات البلد.
الأشياء التي طبيعتها تمنع اختصاص الفرد بحيازتها كالأنهار.

**وفي ضوء ما تقدم نسجل ما هو آت:**

أولاً: النفط من الأموال العامة؛ لأنه من المعادن التي لا تنقطع (غير المحدودة) وما كان كذلك فهو ملكية عامة لا محالة، بمعنى أنه ملك للناس كافة من مواطني بلاد المسلمين، وليس لأحد التصرف به إلا وفق الإقرار الشرعي، وضوابطه الفقهية.

وعلى هذا الأساس يحرم أن تمتد إليه اليد أيًّا كانت إلا في وجهها الشرعي.

والدليل على تحريم التصرف في الملكية العامة إلا على هذا الوجه قوله تعالى: باحث وأكاديمي عراقي ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ ﴾(النساء: ٢٩)، وبيانه من السنة قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يحلّ مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «إنما أموالكم ودماؤكم عليكم حرام» وهذا التحريم يشمل الدولة وغيرها.

ثانيًا: جعل الله الحاكم الشرعي هو المسئول الأول عن شئون الرعية، وأن توكل الأمور إليه، في شئون الفرد العاجز أو في شئون الأموال العامة، وغير ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله سائل كل راعٍ عما استرعاه أحفظ أم ضيع»، وفي الحديث أيضًا «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته»، وكما جاء أيضًا في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم: «السلطان ولي من لا ولي له».

ففي دلالة هذه النصوص إرشاد يأمر الراعي أن ينصف رعيته، ولا يغشهم فيتولى الأمور بما يخدم مصالحهم، أما من لا يملك السلطة بإرادة حرة فليس له أن يوقع عن الأمة عقدًا أو عهدًا، كأن يكون تحت ظل الاحتلال أو القوى الغاشمة المحتلة، أو في أوضاع سياسية غير مستقرة لا يستطيع الناس فيها أن يعبّروا عن إرادتهم.

وفي كل الأحوال لا يصح لمن كان هذا حاله أن يمضي عقدًا أو عهدًا، وفعله حرام لا يعتد به شرعًا ولا عقلاً؛ لقوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ ﴾ (المائدة: ١) فمقتضى النص وجوب أن يفي الراعي بحق الأمة بما تعهده لها حين اختيارها له حاكمًا بمقتضى إرادتها الشرعية.

ثالثًا: يجب على الراعي أن يعمل على إيجاد إدارة موثوقة مؤتمنة تقوم على هذه الأموال العامة، وبإشراف الأمة ورضاها، وألا يتخذ أي قرار منفرد بهذا الشأن، وألا يوظف إلا المؤتمنين الثقات على إدارة هذه الأموال، بما يجعلها بحسابات مكشوفة للرعية.

رابعًا: يحرم على الراعي أن يمكّن الكفار المحتلين، أو الناس الفاسدين من هذه الأموال؛ لأنها حق لرعايا بلاد المسلمين في سلطتهم الشرعية.

خامسًا: يجب أن يقر أهل الاختصاص أن في هذا القانون، وما يتمخض عنه من عقود يُراد إبرامها، مصلحةً للناس.

وقد درس قانون النفط والغاز المزمع عرضه على أعضاء البرلمان العراقي الحالي خبراء نفط عراقيون مشهود لهم بالكفاءة، فأكدوا -عبر ندوات ومحاضرات عقدت بهذا الصدد بثتها وسائل إعلامية على الملأ- أن قانون النفط والغاز الحالي، فيه هدر لهذه الثروة النفيسة، وتمكين للشركات العظمى للدول المحتلة وغيرها من الهيمنة عليها، فضلاً عن مفاسد كثيرة تترتب على إقراره، من شأنها إضعاف البلد، وزعزعة أمنه واستقراره.

سادسًا: مما يجب اعتقاده على كل مسلم أن التصويت أو الأخذ بأغلبية الآراء لا يكون في الأمور المنصوص عليها شرعًا؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴾(الأحزاب: ٣٦).

ومن هنا، وبالنظر لما أسلفناه؛ فإن موافقة أعضاء مجلس الوزراء على هذا القانون إجراء محرم شرعًا وباطل عقدًا، ويستوجب فعله هذا الخضوع للمساءلة والمحاسبة.

كما يحرم على أعضاء البرلمان الحالي التصويت أصلاً على هذا القانون تحت أي ذريعة، فضلاً عن إقراره، ومن يفعل ذلك فإنه يبوء بغضب الله، وجريمة التواطؤ مع العدو في غصب الأموال العامة، مما يترتب عليه آثار الغصب، إضافة الى تلبسه إثم الخيانة لله ورسوله والمسلمين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قسم الفتوى
هيئة علماء المسلمين في العراق
١٩ جمادى الآخرة ١٤٢٨ هـ _ ٢٠٠٧/٧/٤ م

**المصدر:**

الموقع الرسمي لهيئة علماء المسلمين في العراق

http://www.iraq-amsi.org/news.php?action=view&id=18055&d057f75c18e6d784b4d59a1bfc4eaaaa